الفن السابع : مسائل نحوية

إحدى عشرة مسألة في النحو

هذه إحدى عشرة مسألة سأل عنها أبو بكر الشّيبانيّ ، أبا القاسم الزّجاجيّ في كتاب أنفذه إليه من طبرية إلى دمشق ، فكتب إليه في الجواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله وأبقاك ، وأتم نعمته عليك وأدامها لك ، وقفت يا أخي ـ جعلني الله فداك ـ على مضمّن كتابك الوارد معأخينا ـحفظه الله .

والجواب عنه يصدر إليك، ولا يتأخر بحول الله ومشيئته، ووقفت على ما ضمنته آخره من المسائل التي اشتبهت عليك ، وبادرت اليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلّق قلبك بها ، وليعجل أخونا حفظه الله الانتفاع بها ، واتْبَعْتُها مسائل من عندي منتخبةً من ضُروبٍ شتّى أنت تقف عليها وتذكرني بها .

ومهما عرض لك من أمثال هذا فلا تَنْقبض في مفاتحتي به ، فإني أُسَرّبذلك،وأقضي إليك فيه ما عندك على / مبلغ ما يتناهى إليه [٤٦/٣] علمي ـ إن شاء الله تعالى .

المسألة الأولى

أمّا قولهم : هذا زيد السّعديّ سعد بكر ، وقولك كيف يعرب سعد ؟ وما الاختيار فيه ؟ فإنّ هذه المسألة يختار فيها الكوفيّون الخفض ، فيقولون : زيد السّعديّ سَعْدِ بكر ، قالوا : لأنّ معنى قولنا زيد السّعْدي : زيدٌ من سعدٍ ، ثم تقول : سَعْدِ بَكْرٍ على التّرجمة ، لأنا نريد بهذا الكلام الإضافة ، وليس يمنعون من إجازة نصبه .

فأما أصحابنا البصريّون فلا يجيزون خفض هذا البتّة ، لأن قولنا : «زيد السّعدي سَعْدُ» مرفوع ، وليس بمرفوع ، وإنما الياء المثقلة في آخره دلّت على النّسب إليه ، ولا يكون المضاف إليه أوّلاً ، والدّال على الإضافة آخراً ، ولعمري إن النّسب إضافة لأنا إذا قلنا : رَجُلٌ بَكْرِيّ وتميميّ ، فإنّما نُضِيفه إليه ، ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف إليه ، وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض .

وقد سمّى سيبويه النّسب إضافة على الوجه الذي ذكرته لك ، يقول[1] أصحابنا : زيدٌ[2] السّعديُّ سَعْدَ بكر بالنّصب على أعني :

---

(١) في ط : « تقول » .

(٢) في ط : « أزيد » بزيادة الهمزة .

سَعْدَ بَكْر ، ولا يمنعون من الرّفع على معنى : هو سعدُ بكر ، وليست هذه المسألة مسطّرة لأصحابنا في شيء من كتبهم البتّة ، وهي مُسَطّرة في كتب الكوفيين،ولكني سألت عنها أبا بكر بن الخيّاط وابن شقير فأجاباني بما ذكرته لك .

المسألة الثانية

كيف الاختبار في النّسب إلى « ماذرايا »[١] و « جرجرايا »[٢] « قالى[٣] قلا » ؟

أمّا جر جرايا وماذرايا فالاختيار في النصب إليهما أن تقول: جرجرائي ، وما ذرائي بهمزة بعد ألف بعدها ياء النّسب .

وقياس ذلك أن الألف التي في آخر « جرجرايا » فصاعداً

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة: « ما درايا » بالدال ، صوابها كما في معجم البلدان : « ماذرايا » بالذال ، وهي قرية بالبصرة ينسب إليها الماذرائيون كتّاب الطولونية بمصر .
قال ياقوت : والصحيح أن : « ماذرايا » قرية فوق واسط من أعمال فم الصلح ، مقابل نهر سابُس . والآن قد خرب أكثرها . أخبرني بذلك جماعة من أهل واسط . انظر معجم البلدان ٥/٣٤.

(٢) « جرجرايا » بفتح الجيم وسكون الراء الأولى : بلد من أعمال النهروان الأسفل بين واسط وبغداد من الجانب الشرقيّ ، كانت مدينة وخربت مع ما خرب من النهروانات ، ولها ذكر في الشعر كثير .
قال أبزون العماني :
ألا يا حبذا يوماً جررنا ذيول اللّهو بجر جرايا
انظر معجم البلدان ٢/١٢٣ ، طبع دار صادر - بيروت ١٣٧٥ .

(٣) قالى قلا : اسم مركب من كلمتين .

« وماذرايا » يلزم حذفه في النسب ، لأن الألف في النّسب إذا وقعت خامساً « فصاعداً »[١] يلزم حذفها ، كما تقول في النّسب إلى « حبارى » حُبَارِيّ[٢] وإلى جَحْجَبَي[٣] جَحْجَبِيّ . هذا مُتَّفقٌ عليه ولا خلاف فيه . فلمّا وقعت الألف في هذين الاسمين سابعة كان حذفها لازماً ، فلما حذفت الألف بقيت في آخر الاسم ياء قبلها ألف في موضع حركة طرفاً / فلزم قلبها ألفاً ، والإبدال منها همزة كما يلزم مثل ذلك في [٣/٤٧] سقاء ، وشفاء . وكذلك كل ياء أو واو وقعت طرفاً قبلها ألف لزم قلبها همزة على هذا القياس ، فقيل : جرجرائي ومادرائي ، كما ترى .

وقال سيبويه : في النسب إلى « حولايا »[٤] و « بردرايا »[٥] : حولائيّ وبردرائيّ . قال : تحذف الألف الأخيرة ، لأنها سادسة وتقلب الياء التي قبلها ألفاً لوقوعها طرفاً قبل ألف ، ثم تبدل منها همزة ، وإن شئت قلت : جرجراوي ، ومادراوِيّ ، فأبدلت من الهمزة واواً كما أجازوا في سماء : سماوي ، وفي كساء : كِساوي ، وفي

(١) « فصاعداً » سقطت من ط والتصويب من النسخ المخطوطة .
(٢) الحبارى : طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع .
(٣) في ط : «حجبحي» بحاء وجيم وباء وحاء ، وألف مرسومة ياء،تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والممتع ١/١٥٣ .
وفي القاموس : جَحْجبي : حيّ من الأنصار .
(٤) حولايا : بفتح الحاء المهملة ، وسكون الواو مع القصر : قرية من عمل النهروان . انظر الصبان ٤/١٤٥ .
(٥) بردرايا : موضع بنهروان بغداد كما في القاموس .

سقاء : سقاوي تشبيهاً لها بحمـراويّ وصفراوي ، وكمـا أجازوا في التثنية : كساوان وسقـاوان تشبيهاً بقـولهم : حمراوان[١] . والـوجْهُ الهمزة .

وكذلك قد أجاز سيبويه في النّسب إلى سقـاية وصَـلاية[٢] : سقـاويّ وصَلاويّ ، والاختيـار عنده ؛ سقـائي وصَلائي ، على مـا ذكَرْتُ لك .

وأما «قالي قلا» فليس من هذ لأن هذا من جنس الأسماء المركبة من اسمين نحو معديكرب وبعلبك ، ورام[٣] هُرْمُز ، وشغَرَ بَغَر ، في قولهم : ذهب القوم شَغَربَغر أي متفرّقين ، وذهبت غنمه شذَر مذَر ، وكذلك « قالى قلا » حكاه سيبويه في هذا الباب مع هذه الأسماء،وذكر أنـه من اسمين جُعِلا اسمًـا واحداً ، فـالنّسب إلى هـذا الجنس من الأسمـاء بحذف الآخـر ، والنّسب إلى المصدر كقـولك في النسب إلى : معديكرب: معدى ، وإلى رام هرمز : رامِيّ ، والى بعلبكّ : بَعْلِي .

فأمّا قولهم : بعلبكِيّ فمولّد من اصطلاح العامّة عليه ، وإنما وجب حـذف الآخر من هـذا الجنس في النّسبِ كمـا تحـذف هـاء

(١) في ط : « حمراون » . تحريف .
(٢) صلاية ويهمز : مُدَق الطِّيب ، وجمعه : صُلِيٌّ وصِلِيٌّ . انظر القاموس .
(٣) رامهرمز : بلد بخوزستان .

التأنيث ، لأن القياس فيهما سواء كقولك في طلحة : طَلْحِي وفي عائشة : عائشي فكذلك « قالي قلا » النسب إليه : قالِيّ ، كما ترى بحذف العَجُز والنّسب إلى الصدر كما ذكرت لك .

المسألة الثالثة

كيف الاختيار في قولهم : «هذه ثلاثمائة دِرْهم فضة خِلاص[١] وازنة جياد » ، الرفع أم النصب ؟

أمّا الوجْهُ في الفضّة والخِلاص والجياد فالنّصب ، لأن هذا تمييزُ جِنس الفِضّة وتخليصه[٢] فتقول : هذه ثلاثمائة درهم فِضّة خِلاصاً جياداً، فَنَصبه على / التّمييز والتفسير ، فيميز ثلاثمائة بالدّرهم [٣/٤٨] المخفوض ، لأنه وإن كان مخفوضاً فهو مفسر لجنس الفِضّة ، لأن ثلاث المائة جائز أن يكون دراهم وغير دراهم ، ثُمّ تمييز الجملة بالفِضّة ، أعني جملة الدّراهم التي دلّ عليها الدرهم بالفضّة ، لأن الدراهم جائز أن تكون فضّة وغير فضّة ، من شبة[٣] ونُحاس ، ورَصاص وحديد ، ثم تمييز الفضة بالخِلاص ، لأن منها خِلاصاً[٤] ، وغيرَخلاص،ثم تميّز ذلك بالجياد . هذا وجه الإعراب والاختيار .

والرّفع جائز على إضمارالمبتدأ،فتقول هذه ثلاثمائة درهم فضّةٌ

(١) الخِلاص بالكسر : ما أخلصته النار من الذّهب والفضة .
(٢) في ط : « وتلخيصه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) الشبّ - كما في القاموس : حجارة الزّاج .
(٤) في ط فقط : خلاص » تحريف .

خِلاصٌ جيادٌ أي هي فضّةَ خِلاصٌ جِيادٌ .

وأما الاختيار في وازنة لو أفردتها فالرفع ، فتقول هذه ثلاثمائة درهم وازنةٌ فترفعها على النعت ، لأنها ليست ممّا يميّز بها قبلها ، لأنها غير مميزة جنساً من جنس ، إذ كانت غير دالّـة على جنس من الأجناس كدلالة الفِضّة والخِلاص والجياد ، وإنما هي نعت،كأنه أرادَ أنها وازنة كاملة غير ناقصة .

والنّصب فيها جائز . وإذا ذكرتها مع الفضة والخلاص والجياد نصبتها معها ، فقلت هذه ثلاثمائة درهمٍ فضّةً خِلاصاً وازنةً جياداً . والاختيار ما ذكرت لك .

* * * *

المسألة الرّابعة

كيف الاختيار في تعريف ثلاثمائة درهم ؟ .

لا يجيز أصحابنا البصريّون أجمعون في هذه إلّا إدخال الألف واللّام[١] في الاسم الأخير المخفوض فيقولون: ما فَعْلَتْ ثلاثمائةُ الدّرهم، وأربعمائة الدّينار ؟

وكذلك كلّ عدد فسر بمخفوض مضاف إليه، فتعرّفه بإدخال الألف واللام في المضاف إليه نحو قولك : خمسة الأثواب ، وخمسة الغِلمان ، وثلاثمائة الدّرهم ، وألف الدينار .

هذا هو القياس في تعريف كُلّ مضاف أن يعرف المضاف إليه مثل قولك ، هذا غلامُ رَجُلٍ ، وفرس عبد ، تقول في تعريفه ما فعل غلامُ الرّجلِ وفرس العَبْد ، فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه .

قال ذو الرمة أنشده سيبويه[٢] :

٤٥٩ = وهل يُرْجِع التَّسلِيمَ أو يَكْشِف العَمى ثلاثُ الأثافي والرسّوم البلاقعُ[٣]

(١) فى ط فقط : والكلام تحريف واضح .
(٢) ليس من شواهد سيبويه .
(٣) من شواهد : المقتضب ٢/١٧٦، ٤/١٤٤، وابن يعيش ٢/١٢٢، والمخصص ١٧/١٠٠، ١٢٥، وإصلاح المنطق ٣٠٣، والهمع والدرر =

ولم يقل الثّلاث الأثافي . / [٤٩/٣]

وقال الفرزدق، أنشده أبو عُمَر الجَرْميّ :

٤٦٠ = ما زال مذ عَقَدت يَداهُ إزارَه فسما فأدرك خَمْسة الأَشْبارِ[1]

والكوفيّون يجيزون : ما فعلت الخمسة الأثواب، والعشرة الدّراهم ،والخمس الجواري ، والثلاث المائة الدرهم ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة وكان الكسائي يروي عن العرب : إنها تقول هذه الخمسةالأثواب،والمائة الدرهم ، قال شبهوه بقولهم : هذا الحسن الوجه ، والكثير المال . وليس مثله ، لأن قولك : هذا حسن الوجه مضاف إلى معرفة ، ولم يتعرّف ، لأن إضافته غير محضة ، فلما

= رقم ١٦٩٣ والأشموني ١/١٨٧ . وانظر ديوان ذي الرّمة /٤٢٢ .
والأثافي : أحجار توضع تحت القِدْر جمع أُثْفية بضم الهمزة وكسرها ، وتشديد التحتيّة ، وهي أحد تلك الأحجار .
والبلاقع : جمع بلقع ، وهي الأرض المقفرة .
والمعنى : وهل يرد التحتية أو يزيل تعب المحبّة مواضع طبخ الأحباب وديارهم الخالية . انظر حاشية الصبان ١/١٨٧ .

(١) من شواهد : ابن يعيش ٢/١٢١ ، ٦/٣٣، والمغنى١/٣٧٣، والعيني ٣/٣٢١، والتصريح ٢/٢١، والأشموني ١/١٨٧، ٢/٢٢٨، والهمع والدرر رقم ٨٥٥ . وانظر ديوان الفرزدق/٣٧٨ .وفي الدرر : قوله : خمسة الأشبار أرادَ : طوله خمسة أشبار بشبر الرجال .
وينسب إليها ، فيقال : غلام خماسيّ . قال ابن دريد : غلام خماسيّ : قد أيفع .

أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعرفته بهما ، وإنما عوّل الكسائي في ذلك على السّماع ، ولم يكن ليروي- رحمه‌الله - إلا ما سمع ،ولكن ليس هذا من لغةالفصحاء ،ولا من يؤخذ بلغته ،وليس كل شيء يسمع من الشّواذ والنّوادر يجعل أصلاً يقاس عليه .

أخبرني أبو إسحاق إبراهيم بن السّريالزجاج، قال سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : إذا جعلت النّوادر والشواذ غرضك ، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلّاتك .

وأخبرنا ابو إسحاق ، قال : أخبرني أبو العباس المبرّد ، قال : أخبرني أبو عثمان المازني ، قال : أخبرني أبو عمر صالح بن إسحاق الجَرْمي ، قال : أخبرني أبو زيد الأنصاري:أن قوماً من العرب يقولون : هذه العشرة الدّراهم،والخمسة الأثواب،فيجمعون بين الألف واللام والإضافة ،قال:وليس هم بالفصحاء.

وقد حكي أيضاً الأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم ، وردّها وقال : ليس بمأخوذ بها .

قال أبو عمر الجَرْمي : فقلت لمن يجيز هذه الخمسة الدراهم والعشرة الأثواب بالخفض : كيف تقول : هذا نصف الدّرهم، وثلث الدرهم ،أتجيز هذا النّصف الدرهم والثلث الدرهم ؟ فقال لا ، هذا غير جائز، لا أقول إلا هذا نصف الدرهم ، وثلث الدّرهم ، فقلت له : فما الفصل بينهما ؟ فقال الفصل بينهما أن

العرب / قد تكلمت بذلك ولم تتكلّم بهذا ، فقلت له : فهذه رواية [٣/ ٥٠] أصحابنا عنهم تعارض ر وايتكم وهذا بيت الفرزدق وبيت ذي الرّمّة .

وَبَعْد فهو القياس اللازم في تعريف المضاف، إنّما يُعرّف بتعريف المضاف إليه ، فلم يأت بمقنع .

وإذا كان العدد مفسّراً بمنصوب يميّز الجنس ، فأردت تعريفه أدخلت الألف واللّام في أوله، ولم تدخلها في المميّز لِعلّتين ، أحدهما : أن التمييز لا يجوز تعريفه ، لأنه واحد دالّ على جنس ، والواحد من الجنس منكور .

والآخر ، لأن تعريف المميز لا يعرّف المميز منه لانقطاعه عنه وانفصاله منه ، فلا فائدة في تعريفه إذا كان المقصود بالتّعريف لا يتعرف به ، فتقول : ما فعلت الأحدَ عشرَ درهماً والتّسعة عشر ثوباً ، والخمسون درهماً والتسعون ثوباً ، وكذلك ما أشبهه ، هذا هو القياس، وعليه اجتماع جملة النّحويين من البصريّين والكوفّيين وحذّاق الكتّاب . وقد أجاز بعضهم : ما فعلت الثلاثة العشر دِرْهماً ، فأدخل الألف واللام في موضعين ، وذلك خطأ ، لأن هذين الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد . وأقبح منه إجازة بعضهم ما فعلت الخمسة العشر الدّرهم ، فأدخل الألف واللّام في ثلاثة مواضع ، وهذا كله فاسد . ولذلك[1] يقول[2] هؤلاء : ما فعلت العشرون الدّرهم ، وعليه اكثر الكتّاب ، والقياس ما ذكرت لك .

---

(١) في ط فقط : « وكذلك »

(٢) في ط : « تقول » بالتاء .

وقد جاء في كلام العرب ما ركب من اسمين جُعِلاَ اسماً واحداً ، ثم عرّف فأدخلت الألف واللام في أوله وذلك قول ابن أَحْمَر أنشده سيبويه والفراء والأصمعيّ والجماعة :

٤٦١ = تَفَقَّأ فَوْقَهُ القَلَع السَّوارِي وجُنّ الخازِبازِ بِهِ جُنُونا[1]

فأدخلوا الألف واللام في صدر الاسم ، ثمُ لم يعيدوها .

* * *

(١) من شواهد سيبويه ٢/٥٢، والإنصاف /٣١٣، وابن يعيش ٤/١٢١، والخزانة ٣/١٠٩ . وانظر شعر عمرو بن أحمر/١٥٩، وفي ط فقط : « جنونه » بهاء السكت .
وفي الخزانة : « تفقأ أي تتفقأ ، فهو مضارع أي تنشق السحائب فوق هذه الروضة ، والقلع جمع : قَلَعَة ، وهي : القطعة العظيمة من السحاب . والسواري : جمع سارية ، وهي السحابة التي تأتي ليلاً والخازباز هنا : نَبْتٌ . وجنونه : طوله ، وسرعة نباته .

المسألة الخامسة

قولك : هذا عشرون دِرْهماً نصفين أو نصفان ، وما الوجه في ذلك ؟ .

الوجه في نصفين ، الرّفع لأنهما صفة للعشرين ، وليس ما يميّز جنس العشرين من سائر الأجناس .

والنّصب بعد ذلك جائزٌ على التّمييز والرّفع أجود . / [٥١/٣]

* * *

المسألة السادسة

قولك : ما العِلّة في تأنيث قوله عز وجل : ﴿**من جاء بالحسنة فله عَشْر أمثالها**﴾[١] .

اعلم أن هذه الآية تقرأ على وجهين : ﴿ **مَن جاء بالحسنة فله عشرٌ أمثالُها** ﴾[٢] بتنوين عَشْر ورفع «الأمثال» صفة للعشر ، وجعلوا العشر حَسَنات ، فلذلك أنّثوا، لأن ذكر الحسنة قد جرى مّتّصلاً بالعشر فلا لبس في ذلك .

وتقرأ ﴿ **من جاء بالحسنة فَله عَشْرُ أمثِالها** ﴾[٣] بترك التّنوين وخفض الأمثال .

والمثل مذّكر ، ولكنه أُنّث حملاً على المعنى، لأن الأمثال حسنات ، والأصل: فله عشر حسنات أمثالها .

---

(١) الأنعام / ١٦٠ .

(٢) هي قراءة يعقوب والحسن ، وعيسى بن عمر، وآخرين : انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٤٢٠ ، وفيها قراءة أخرى لم يشر إليها السّيوطي وهي : « عشرٌ أمثالَها » يرفع « عشرَ » : ونصب : « أمثالها » وهي قراءة الأعمش . انظر رقم القراءة السابق في معجم القراءات .

(٣) وهي قراءة حفص عن عاصم في المصحف الذي بين أيدينا .

ومثله مما أُنّث حملاً على المعنى واللّفظ مذكر قـولُ ابن أبي ربيعة :

فكان مجنّي دون مَنْ كنت أتّقي ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ[1] ٤٦٢ =

فأنّث والشّخص مذكّر ، لأنه أراد نساءً ، وفسر ذلك بقولـه : كاعبان ومعصر .

ومثله قول الأعور بن البراء الكلابي :

وإنّ كـلابـاً هــذه عَشْـرُ أبْــطُنٍ وأنت بَرِيءٌ من قبائلها العَشْرِ[2] ٤٦٣=

فأنّث والبطن مذكّر ، لا خلاف فيه ،لأنه جعل البطن قبيلة ،فحمله على المعنى ، وفسّر ذلك بقوله :«وأنت بريء من قبائلها العشر».

ومثل ذلك قوله عز وجَلّ : ﴿ وقطّعْناهم اثْنَتَيْ عَشْـرة أَسْباطـاً أُمَماً ﴾[3] .

فأنث والسّبط مذكّر ، لأنه أراد بالسّبط الأمة والجماعة ، وفسّر ذلك بقوله : أسباطاً أمماً ، وفسر الأسباط بالأمم .

---

(١) سبق ذكره رقم /١٤٣ .
(٢) سبق ذكره رقم ١٤٤ .
(٣) الأعراف / ١٦٠ .

وفي هذه الآية سؤال آخر أن يقال : لِمَ قال اثنتي عشرة أسباطاً ، ففسر بالجمع ، ولم يقل اثنتي عشرة سبطاً ، كما تقول : رأيت اثنتي عشرة أمرأةً ولا تقول نساءً ، ولا تفسّر العدد بعد العشرة إلى التسعة والتّسعين إلا بواحد يدل على الجنس ، ولا تفسر بالجمع ؟ .

والجواب في ذلك : أنه لما قصد الأمم ، ولم يقصد السّبط نفسه لم يجز أن يفسره بالسّبط نفسه ويؤنث ، ولكنه جعل الأسباط بدلاً من اثنتي عشرة ، وهو الذي تسميه الكوفيون المترْجِم ، فهو منصوب على البدل لا على التّمييز ، ثم فسره بالأمم . ولو جاء بالأمة لقال : اثنتي عشرة أمة ولم يقل أُمماً ، لأنه قد طابق اللفظ المعنى . / [٣/٥٢]

* * *

المسألة السّابعة

قولك : ما العِلّة في تحريك « أرَضين » ولم يحركوا خَمْسين في العدد ؟ .

العِلة في ذلك أن الأرض مؤنّثة لا خلاف في ذلك ، ويقال في تصغيرها أُرَيضة ، وما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف لا هاء فيه للتأنيث فهو بمنزلة ما فيه هاء التأنيث ، لأنها مقدرة فيه ، ألا ترى أنها تُرَدّ في التّصغير فيقال في تصغير هند ، وعَيْن ، وشَمْس ، وأرض : هُنَيدة ، وعُيَيْنة ، وشُمَيْسة ، وأُريضة . هذا مطرّد غير منعكس ، إلا ما كان من نحو: (حَرْب)و(ذَوْد)[1]، وما أشبه ذلك ، فإن الهاء لا تلحقها في التّصغير ، لأنها في الأصل مصادر سُمِّي بها .

وما كان على ثلاثة أحرف من الأسماء المؤنثة ساكن الأوسط منه ، مفتوح الأول نحو : صحفة[2] وجَفْنة وضَرْبة ، فإذا جمع جمع

---

(١) الذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، وجمعها ، أذواد . وفي المثل : الذود إلى الذّود إبل أي إذا جمعت القليل مع القليل صار كثيراً فإلى بمعنى مع .

(٢) الصّحفة كالقصْعة ، وجمعها : صحاف . قال الكسائي : أعظم القصاع : الجفنة ثم القصعة ثم الصحفة .

السّلامة فتح الأوسط منه فقيل : صَحَفات وجَفَنات وضَرَبات وأَرَضات ، كذلك أيضاً تُحّرك لأنها اسم مؤّنث . وكذلك قالت العرب في جمعها الصّحيح أرَضَات ، ثم لما قالوا : أرضون فجمعوها بالواو والنون تشبيهاً لها بمائة ، وثُبَة[١] وعِزَة[٢] وبابها ، لأنها مؤنثة كما أنها مؤنثة ، وإن لم تكن مثلها في النّقصان ، لّأنهم [٣] قد يُشَبّهون الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع أحواله ، حرّكوا أوسطها بالفتح كما يحرّكونه مع الألف والتاء لأنه هو الأصل ، فقالوا أرَضَون ففتحوا كما قالوا : أرَضَات ففتحوا ، لأن ذلك هو الأصل وهذا داخل عليه .

قال سيبويه : فقلت للخليل: فَلِمَ قالوا : أَهْلُون فأسكنوا الهاء ولم يحرّكوها كما حركوا أرَضين؟ فقال : لأن الأهل مذكّر فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقّه ولم يحتج إلى تحريكه ، إذ ليس بمؤّنث يجمع في بعض الأحوال بالألف والتاء فيحرّك لذلك، قال الله تعالى : ﴿ شَغَلتنا أموالُنا وأَهْلونا ﴾[٤] . وقال : ﴿ قُوا أنفسكم وأهليكم ناراً ﴾[٥] .

---

(١) ثبة : وسط الحوض ، والجماعة والعصبة من الفرسان ، وجمعها ثُباتٌ وثُبُون بضمهما .

(٢) عزة كعِدَة : العصبة من الناس جمعها : عِزون .

(٣) في ط : « لأنها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) الفتح /١١.

(٥) التحريم /٦.

قال سيبويه : فقلت له : فَلِمَ قالوا : أَهلَات فحرّكوا حين جمعوا بالألف والتّاء ؟ قال المخبّل السّعدي : / . [٥٣/٣]

وهم أَهلات حَوْل قَيْسٍ بن عاصم إذا أدلجوا باللّيل يَدْعون كَوْثَرَا[١] ٤٦٤

فقال : شبهوه بأرضات ففتحوه لذلك . قال سيبويه : ومنهم من يقول : أَهْلات فيسّكن الهاء وهو أقيس ، والتحريك في كلامهم أكثر ، وهذا من الشّواذ الذي يحكي حكايةً ، ولا يجعل أصلاً أعني جمع[٢] أهل أَهْلات .

ومثله في الشّذوذ قول بعضهم في جمع حَرة : حَرون ، والحرَة كل أرض ملبسة حجارة ، وكُلّ جَبَلٍ حَرة ، والقياس : حَرات وحَرّات ، لأنه لم يلحقه نُقْصان ، فيجمع بالواو والنّون عِوَضاً من نقصانه ، وهذا نظير قولهم : أَرَضون .

وذكر يونس بن حبيب أن من العرب من يقول : إحرون[٣]

---

(١) من شواهد : ابن يعيش ٣٣/٥ ، والخزانة ٤٢٧/٣ ، واللسان : « أهل » .
والكوثر : الجواد الكثير العطاء ، أي إن أدلجوا حدوا الإبل بمدحه وذكره .

(٢) في ط : « جميع » بالياء ، تحريف

(٣) في الأشموني ٨٥/١ : حرون : جمع حرة ، وإحرُون : جمع أحرة ، والأحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود وعلق الصبان على قوله : « إحرون » فقال : « قوله : إحرون بكسر الهمزة وحكى فتحها ، ويفتح الحاء وتشديد الراء ، وقوله : جمع إحرة بكسر الهمزة . =

فيزيد في أوله همزة ويكسرها وهذا أشذّ من الأول .

فأمّا خمسون فليس من أرضين في شيء لأنه أسم مبنيّ للجمع من لفظ خمسة ، ولا واحد له من لفظه ، ينطق به ، وإنما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة ، وأربعين من أربعة ، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ، ثم تدخل الواو والنون عليها ، كما قيل في أرض : أرَضات ، ثم أدخلت الواو والنون عليها فدلّت على حركتها .

* * *

= وفي التصريح : أن « إحرين » أيضاً جمع حرة ، وأن أصل حرة : « إحْرة ، حذفت همزته ، وأن هذا الأصل ترك ، وصار نسياً منسيّاً أي فالمستعمل حرة بلا همز وعلى هذا يكون قول الشارح : جمع إحرة بالنظر إلى الأصل لا المستعمل الآن » .

المسـألة الثامنة

قول الشاعر :

أشْـدُدْ يَـدَيْـك بمن تَهْـوى فمـا أحـدٌ = ٤٦٥
يَـمْـضـي فـيـدرك حـيّ بـعـده خَـلَفـا

وقول زهير :

ألا لا أرى ذا إمّـة أصْبَحَت بـه فتتـركَه الأيّـامُ وَهْيَ كما هِيـا[1] = ٤٦٦

وقولك : ما الوجه في قولك : فيدرك ، وفي قولك : فتتـركه الأيام؟الرّفع أو النصب ؟ .

فالوجه فيهما النّصب على الجواب ، لأن الرفع في مثل هـذا يكون على أحد وجهين : إما على العطف على الأول إذا كان يحسن اشتراك الثّاني مع الأول كقولك : ما تأتينا فتحدّثُنا بـالرفـع ، فإنـك قلت : ما تأتينا وما تحدّثنا ، أوعلى القطع والابتداء كقولك ، أيضاً في هذه المسألة : ما تأتينا فتحدّثُنا كأنك قلت : فأنت تحدّثنا الآن . ومثله :

(١) انظر ديوان زهير /١١٨ . والإمّة بالكسر : الحالة ، والشـرعة والـدين ، والنعمة ، والهيئة والشأن . وغضارة العيش ، ويضم . انظر القاموس .

[٣/٥٤] دعني فلا أعود ، أي دعني فإني لست ممن يعود ، وكما /قال الشاعر :

٤٦٧ = فلا زالَ قَبْرٌ بَيْـن تُبْنَى وجاسمٍ عليه من الوسْمِي جْودٌ ووابِلُ[١]
فَيُنْبِتُ حَـوْذانـاً وعَـوْفـاً مَنُـوّرًا سَـأُتْبِعُهُ مِنْ خير ما قـال قـائِـلُ

كأنه قال : فهو ينبت ، ولم يجعله جواباً .

ولك أن تقول : ما تأتينا فتحدّثنا إذا جعلته جواباً ، فيكون ذلك على معنيين : أحدهما : لأن يكون التقدير : ما تأتينا فكيف تحدثنا أي لو أتينا لحدثتنا .

والوجه الآخر : أن يكون التّقدير ما تأتينا : إلّا لمْ تُحَدِّثنا ، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديث منك .

وعلى هذا الوجه النّصب في البيتين اللذين سألت عنهما ، فيقال في قول زهير : المعنى:إلالَمْ تتركه الأيام وهي كما هيا ، وكذلك : « فما أحد يمضي فيدرك حيّ بعده خلفاً » بالنّصب والتّقدير: « إلا لم يُدْرِك بعده حيّ خلفاً » ، ألا ترى أنك لو رفعت على العطف لكان

---

(١) البيتان للنابغة الذبياني . من شواهد سيبويه ٤٢٢، والمقتضب ٢/١٩ ورواية البيت الأول في الديوان / ١٦٠ .
سقى الغيث قبراً بين بُصْرى وجاسم
بغيث من الوسميّ قطر ووابل
والوسميّ : أول المطر وسميّ بذلك لأنه يسم الأرض بالنبات والخضره والحوذان : نَبْتٌ طيب الرائحة ، والعوف : نَبْتٌ طيّب الرائحة أيضاً

التّقدير :«لا أرى ذا إمّة ولا تتركه الأيام»وهذا غير مستقيم .

وكذلك البيت الآخر : « فما أحد يمضي فيدرك » بالرّفع تقديره على العطف : فما أحدُ يمضي ولا يُدْرِك ، وهذا محال ، لأنه ليس يريد أن يقول : لا يمضي أحد ولا يدرك حيٌّ منه خَلَفاً على نَفْيِهما جميعاً ، لأن المُضِيّ لا بد منه .

ولو رفعت أيضاً على القطع والاستئناف لم يستقم ، وإذا بطل وَجْهُ الرفع فليس إلا النّصب على الجواب .

المسألة التاسعــة

« ما يسأل زيـدٌ عن شيء فيجيب فيه » و« مايُسْـأل من شيء فيخطىء فيه ».

أما قوله : ما يسأل عن شيء فيجيب فيه ، فيجوز فيه النّصب والرّفع .

النّصب من وجهين ، والـرفع من وجـهٍ واحد ، فـأحد وَجْهي النّصب»أن يكـون التّقـديـر : مـا يسـأل زيـدٌ عن شيء فَيُجِيبَ فيـه بالنّصب ، والتقدير والإّلم يجب فيه ، أي قد يسأل فلا يجيب . هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب .

والوجه الثاني : أن يكون التقدير : ما يسأل عن شيء فكيف يجيب فيه ؟ أي لو سُئِل لأجاب .

ووجه الرّفع على العطف ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه أي ما يسأل عن شيء وما يجيب فيه ، وهو قبيح ، لأن ما لا يسأل عنـه لايجاب عنه/ ولكنّه جائز مع قبحه يَدْخُل في النّفي مع الأوّل . [٣/٥٥]

وأما قولك: «ما يُسْأَل زيدٌ عن شيءٌ فَيُخْطِىءَ فيه»فليس فيه إلا

النصب ، لأن وجه العطف فيه غير مستقيم ، ألا ترى[1] أنك لو قلت: ما يُسْأل عن شيء وما يُخطىء فيه كان غير مستقيم ، والابتداء به وقطعه عما قبله غير جائز ، فليس إلاّ النصب عليا لجواب ، وفيه المعنيان اللذان في المسألة الأولى : ما يُسأل زيدٌ عن شيء فَيُخْطِئَ فيه بالنصب ، والتقدير : إلاّ لم يُخْطِئْ فيه ، أي فيه ، أي فيه كمالٌ فلا يخطىء .

والوجه الآخرَ ما يسأل زيدٌ عن شيء فيخطىء فيه ، أي فكيف يخطىء فيه ، أي لو سئل لأخطأ .

(١) في ط : « الأولى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

المسألة العاشرة

قولك : ما السبب في قولهم في النّسب إلى طيّء: طائي ؟ وما الأصل في طيّء؟ ومن أيّ شيء اشتقاقه ؟ .

أما قولهم في النّسب إلى طيّء : طائيّ ، فالنّسب في كلام العرب على ثلاثة أضرب : ضَرْبٌ منه جاء مصروفاً عن وجهه وحده شاذًّا ، فسبيله أن يحفظ حِفْظاً ويؤدي ولا يقاس عليه ، وذلك قولهم في النسب[١] إلى العالية : عَلَوِي وإلى الشّتاء : شِتَويّ ، وإلى الدّهر : دُهْرِيّ[٢] ، وإلى الروّح : رُوحانِيّ ، وإلى دراب جرد ، وهي مدينة : دراوردِيّ ، والى طيّء طائي ، وإلى الرّي : رازي : وإلى مروة : مَرْوزِيّ ، بزيادة الزّاء ، وقد قيل : مَرْوي على القياس .

وقالوا في النسب إلى هُذيل وفُقَيم كنانة : هُـذَلِيّ وفُقَمِيّ[٣] والقياس : ؟ فُقَيْمِيّ وهُذَيْليّ .

وقالوا في النسب إلى البادية : بَدَوِيّ ، وإلى البصرة : بِصْرِيّ

---

(١) في ط : «النصب» بالصاد تحريف .

(٢) في الهمع ٦/١٧٣ ، « وللشيخ الهِمّ : دُهْرِيّ بضم الدّال نسبة إلى الدهر ، وقياسها فتحها . [والهم بكسر الهاء والميم ، الشيخ الفاني »] .

(٣) في القاموس : « فقم » : النسب إلى فقيم كنانة : فُقَمِي كَعُرَنيّ وهم نسأة الشهور في الجاهليّة . والنسب إلى فقيم دارم : فُقَيْمِيّ :

بكسر الباء ، هذا قول سيبويه .

وقال غيره : بل قولهم : بِصْريّ ، قياس ، لأنه يقال للحجارة الرّخوة بَصْرة بفتح الباء وإلحاق هاء التأنيث ، وبِصْر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان . قالوا : ويلزم في النّسب حذف الهاء فإذا حذفت الهاء لزم كسر الباء ، وهذا مذهب حَسَنٌ .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الأفق : أَفقيّ[1] وإلى حروراء وهو موضع : حَرُورِيّ ، وإلى جلولاء : جَلُولِيّ ، وإلى خراسان : خُرَسِيّ ، وخُرَاسِيّ[2] ، وخراساني ، على القياس ، ثلاث لغات حكاها سيبويه .

قال سيبويه ، ومنه قولهم في النّسب إلى صنعاء : صنعاني بالنون ، وكذلك قالوا في النسب إلى بهراء وهي قبيلة من قضاعة : بهرانِيّ بالنون ، وإلى دستواء مدينة : دستواني بالنون / [٥٦/٣]

وقال أبو العباس المبرّد : النون في قولهم : دستواني ، وبهرانِيّ وصَنْعاني بدل من الهمزة كما إنها في عطشان بدل من ألف التأنيث التي في عَطْشى ، وألف عطشى بمنزلة الألف الثّانية التي في حمراء المبدل منها الهمزة ، لأنه اجتمع ألفان ساكنتان ، فأبدلت الثانية همزة ، لأنها لو حذفت صار الممدود مقصوراً . فهذا الضرب كثير من النّسب

(١) بفتح الهمزة والفاء ، انظر القاموس : « أفق » .
(٢) انظر شواذ النسب في همع الهوامع ١٧٣/٦ .

جدًّا ، في كلامهم ، والعمل فيه على السماع . وقد ذكر سيبويه أن قولهم في النسب إلى طيىء : طائي من هذا النوع .

وعندي أنه مع ما ذكر سيبويه فرّوا[١] فيه،لو[٢] نسبه إليه على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزة : لأن في طيّىء ياءين ، وهمزة ، وكانت تلحقه ياء النسب مثقلة ، وهي ياءان ، وكان السّبيل أن يقال : طَيِّئِيٌّ مثاله طَبِيعِيٌّ[٣] فتجتمع أربع ياءات وهمزة وكسرتان ، فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود عن بابه فحذفوا الياء الأولى من طيّىء وهي ساكنة ، فوجب قلب الثانية ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فقيل : طائي ، فهذا قياسه :

وضرب منه يأتي على القياس كقولهم في النّسب إلى بكر : بَكْرِي ، وإلى عليّ : عَلَوِيّ ، وإلى فتى ، ورحى : فَتَوِيّ ورَحَوِيّ ، وما أشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حدّ النسب .

---

(١) في ط فقط : « فروى »

(٢) في ط فقط : « أو » مكان : « لو » .

(٣) في شرح الشافية ٣٢/٢ : « أصله » : « طَيِّئِيٌّ كمَبِّيتِيٌّ ، فحذف الياء المسكورة كما هو القياس ، فصار : طَيْئِيٌّ بياء ساكنة ثم قلبوا الياء الساكنة ألفاً على غير القياس قصداً للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفاً إذا كانت عينا أو طرفاً ، وتحرّكت وانفتح ما قبلها. ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف الياء الساكنة فتنقلب الياء التي هي عينٌ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس » .

وضرب منه يأتي على لفظ فعّال أو فاعِل كقولهم : لصاحب الجِمال : جَمّال ، ولصاحب الحُمُر : حَمّار ، ولذي الزّرع : زارع ، ولذي النّبل ، : نابل ، ولذي التّمر ، : تامر ، ولذي اللّبن ، : لابن وهو مسموع ينقل ويحفظ .

فأمّا القَوْلُ في اشتقاق طيّىء فإنّي لا أحفظ شيئاً عن أصحابنا إلّا أنّ أبن قتيبة ذكر على ما أخبرنا عنه أبو القاسم الصّائغ أن نقلة الأخبار رَوَوْا أنّ طيًّا أوّل من طوى المناهل ، سمّى بذلك وأن مراداً تمرّدت فسمّيت بذلك واسمها يُحابِر[1] .

قال : ولا أدْري كيف هذان الحرفان ، ولاأ نا من هذا التأويل فيهما على يقين .

فأما اشتقاق مراد من التّمرد فغير مُنْكَر ، لأن مرادًا فُعال من مَرَدَ فهو مارِد ، وتَمَرَّدَ فهو متمرّد ، وشقاق مراد من التّمرد غير بعيد .

وأما اشتقاق طيّىء من طويت فغير مستقيم ، لأنّ لام الفعال من طيّىء همزة ، ومن[2] طويت ياء فهو مخالف له ، وليس يجوز أن يكون طيّىء إلا مشتقًّا .

---

(١) يُحابر : هو يحابر بن مالك بن أُدَد أبو مراد . انظر القاموس : « حبر ».

(٢) في ط : « من » بدون واو تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وبالواو هذه يفهم المعنى .

[٥٧/٣] والذي عندي فيه أن الطاءة : الظَّلّة [١] وحروف / فائها وعينها ولامِها موافقة لحروف طيّىء ، فيشبه أن يكون فَيْعلاً من ذلك .

والناس في الاشتقاق على ثلاثة مذاهب :

فأمّا جمهور العلماء من أهل اللّغة والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وأبي عمرو ، وسيبويه والأخفش ، ويونس ، وقطرب ، والكسائي ، والفراء ، والأصمعي وأبي زيد ، وأبي عبيد ، وغيرهم على أن بعض الأسماء مشتق ، وبعضها غير مشتق .

وأهل الظّاهر يذهبون : إلى أن الكلام كلّه أصل في بابه ليس شيء مشتقاً من شيء .

فإن قيل : إن القطاميّ مشتقٌّ من القَطم وهو الشهّوان للّحم وغيره .

قالوا : القَطم مشتقٌّ من القُطَامِيّ ، وإن قيل لهم : إنّ زهيراً من الأزهر،وهو الأبيض .

قالوا : بل الأزهر من زهير . وإن قيل لهم : إن الباتر في صفات السيف من البَتْر وهو القطع .

---

(١) في القاموس : الطّاءة كالطاعة : الإبعاد في المرعى ، ومنه طيّىء أبو قبيلة. أو من طاء يطوء : إذا ذهب وجاء ، والنسبة طائي والقياس : كطيِّعِيّ ، حذفوا الياء الثاني ، فبقي طَيْئِيٌّ فقلبوا الياء ألفاً .

قالوا : لا ،بل البتر من الباتر .

ومَن صَيّر أحد هذين أولى بأن يكون أصلاً من صاحبه ؟ بل الكلام كلّه أصل في بابه ، ويدفعون الاشتقاق اصلاً .

وهؤلاء ليس ممّن يذهب مذهب أهل اللغة ولا يتعلّق بأساليبها ، لأنه ليس أحد من أهل اللّغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب .

وقوم يذهبون : إلى أن الكلام كلّهمشتق ،وهذا شيء لم ألق أحداً ممن يوثق بعلمه يقول به ، ولا قرأت فيه كتاباً للمتقدمين مصنّفاً ، وإنما هو قول شاذ يتعلّق به بعض المتكلّفين التّحقق باللغة .

وبعض الناس يزعم أن أبا إسحاق الزّجّاج كان يذهب إليه، ومعاذَ الله من ذلك ، وإنما دعاهم إلى هذا إملاء أبي إسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق ، وذلك أنه توغل في كثيرمنه ،وتقلّد في كثير منه مما هو غير مشتّق عند أهل اللغة أنه مشتّقّ ، فأما أن يعتقد أن الكلام كله مشتق فمحالٌ ، لأنه لا بد للمشتق من أصل يتناهى إلى غير مشتق .

* * *

[كتاب أبي الحسن الصّيمري إلى أبي بكر بن دريد]

وذكرت في هذا الفصل رقعة أبي الحسن الصّيْمريّ المتكلّم إلى أبي بكر محمد بن الحسن بن دُريد في هذا المعنى ، وجوابها منه ، فأحببت أن أتحفك بهما لما فيهما من الفوائد من حُسْن سؤال السائِل ، وإصابة المجيب في الجواب . / [٥٨/٣]

كتب أبو الحسن الصّيمري إلى أبي بكر بن دريد :

أنت - أدام الله عِزّك - كَنَفُ الأدب ، وإليك مفزع أهله فيما أشكل من اللغة ، واستعجم من معاني العربيّة .

وقد زعم قوم من أهل الجَدل : أن العرب تَسَمّت بأسماء تأدّت إليها صورها ، ولم يعرفوا هم معانيها وحقائقها ، فقيل لهم : أتعرفون ما تحت تلك الأسماء التي لم يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها ؟ فقالوا : لا .

هل يجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى تحته يعرفونه هُم ؟ .

وقالوا: إن العرب لم تدر ما الاستطاعة؟ وما القدرة؟ وما القوة؟ فما عندك في ذلك ؟ وتفضل بتعريفنا ، هل في كلامهم إذا قيل لأحدهم : بماذا استطعت قطع هذا الحبل،وهذا الطّنب،أو هذا اللحم ؟ أن يقول : بسكين أو شفرة أوسيف . وهل يقولون فلان قويّ

على فلان بماله أو بسيفه أو برمحه ؟ وهل عندك أن قول الله عز وجل : ﴿ ولله على النّاس حِجّ البَيْت مَنْ اسْتَطاع إليه سَبِيلاً ﴾[١] .

أنه أراد به الرّاحلة والزّاد ، دون صِحّة بدنه أو أراد به صحة بدنه والزاد والراحلة ؟ .

وافتنا في معنى قول الله عز وجل : ﴿ وأَعِدّوا لهم ما اسْتَطَعْتُم من قُوّة ومِنْ رباط الخيل ﴾[٢] .

هل ألقوّة ورِباط الخيل مِمّا استطاعوه أو غير ذلك ؟ .

وإن حضرك ـ أيدك الله ـ شواهد من الشعر أو من مطلق كلام العرب بينت ذلك لنا ، وإن اتبعته سُـؤالاً[٣]، يذكر ما قيل : إنّ العرب لم تعرف شيئاً من حقائق الأعراض ،وهل جائز عليهم أن يُـسمّوا شيئاً لا يعرفون حقيقته أم لا ؟ ومننت به علينا ، إن شاء الله تعالى ، وأطال الله بقاءك وأدام عزم ، وتأييدك ، وأيد أهل الأدب بك ، وحرَس نعمته عليك ومواهبه لَدَيك .

فأجابه أبو بكر بن دريد :

وقفتُ ـ أدام الله عِـزّك ـ على مُتَضمّن كتابك . فأما المسألـة الأولى فقد بينتها / في أول كتاب الاشتقاق ، وهي قول من زعم من [٣ / ٥٩]

(١) آل عمران /٩٧.

(٢) الأنفال /٦٠.

(٣) في ط فقط : « مسئولاً » والأوضح ما في النسخ المخطوطة .

أهل الجدل : أن العرب تَسَمّت أسماء تأدت إليها صُورها ولم تعرف العرب حقائقها ، وإنما تعلّق هؤلاء الزاعمون بما ذكره اللّيث بن المظفر في كتاب (العين) عن الخليل أنه سأل أبا الدقيش ما الدّقيش ؟ فقال : لا أدري إنما هي أسماء نُسمّيها لا نعرف معناها ، وهذا جهل من اللّيث وادّعاء على الخليل ، وذلك أن العرب قد سَمّت دَقشاً ، ثم حَقّروه فقالوا : دُقَيش ، ثم صرفوه من فَعَل إلى فَنعل فسّموا دَنْقَشاً[1] .

وكل هذه أسماء فلو لم يكن للدّقش أصل في كلامهم ولم يقفوا على حقيقته ، لم يجيئوا به مكبّراً ومحقّراً ومصرّفاً من فَعَل إلى فَنعل .

والدّقيش طائر أُغَيْبِر أُرَيْقط معروف عندهم . قال غلام من العرب أنشده يونس ومكوزة[2] :

٤٦٨ = يا أمتَاهُ أَخْصِبي العَشِيّة قد صِدْتُ دقشاً ثم سَنَدْرِيّهْ[3]

(١) في اللسان : « دقَش » : دنقش الرجل : إذا نظر وكسر عينيه ،ودنقشت بين القوم : أفسدتُ .

(٢) في ط : « ومكرده » وألحقها بأول الشطر الأول من الرجز ،تحريف، وفي النسخ المخطوطة : « ومكودة » بالواو وليس ملحقاً بأول الشطر الأول مثل ط . وفي ط أيضاً : مكردةً بالراء . ولعل الصواب « مكوزة » بالزاي ، وهو أعرابي مشهور .

(٣) والبيت من شواهد : اللسان : « دقش » . والسندرية : ضرب من الطير وفي النسخ المخطوطة ، وط : « واخصبي » بالواو ، وأيضاً في نسخ الأشباه : « دقشين » وسندريه بالواو ، والتصويب من اللسان .

وليس قول الليث مقبولاً على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد - نَضّر الله وجهه - والدّليل على ذلك تخليط اللّيث في (كتاب العين) واحتجاجه بالأشعار الضّعيفة ، ثم بأشعار المولدين نحو أبي الشّمقمق[1] ومَنْ أشبهه .

وأمّا قولك - أيدك الله -:أيجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى له ، فهذا خُلْف من الكلام ، ليس في كلامهم كلمةجدٌ،ولا هزل إلا وتحتها معنًى مِن فنّها . ولو تَكلّف ذلك متكلّف حتى يستقصيه لأوضح منه ما خفي .

فأما قولهم : إن العرب لم تَدْر ما الاستطاعة ؟ وما القدرة ؟ وما القوة ؟ فكيف يكون ذلك ؟ وقد جاء في الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلّفين :

إذا لم تَستطع شيئاً فَدَعه وجاوزه إلى ما تستطيعُ[2] = ٤٦٩

وقال القطاميّ وهو حجة :

أمور لو تدَبّرها حليمٌ لهيّب أو لحذّر ما استطاعا = ٤٧٠

---

(١) وهو مروان بن محمد .

(٢) انظر شعر عمرو بن معد يكرب /١٣٦ وبعده .

وكيف تريد أن تُدْعى حكيماً وأنت لكل ما تهوى تبوعُ

وهذا يكثر – أدام الله تأييدك .

فأما القول في أنهم إذا قيل لأحدهم :بمَ استطعت قطع الحبل أو هذا الطّنب أن يقول بسكين أو شفرة أو سيف / فللاستطاعة عندهم [٣/٦٠] موضعان : موضع بفضل قُوّة وشدّة بطش ، وموضع بآلة نحو:السّيف والشّفرة :وما أشبههما .

وفي الجملة أنهم لا يؤمنون بالاستطاعة إلا إلى الإنسان دون سائرالحيوان ،ولهم ترتيب في لغتهم ، يقولون : فلان يستطيع أن يرقى هذا الجبل ، وهذا الجمل مطيق للسفر ، وهذا الفرس صبور على مماطلة الحُضْر[١]، وكذلك قول الله عز وجل : ﴿ **ولله على النّاس حِجّ البيت مَنْ أستطاع إليه سبيلاً** ﴾[٢] ، إنما قال : « استطاع » لمّا وقع الخطاب على(مَنْ) ،وهي تقع على مَنْ يَعْقِلِ خاصّة،فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحَجّ بأيّ ضَرْب من الضّروب كان مطلقاً بزاد وراحلة وصِحّةبدن ،وكيفما وجد السبيل إليه . هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب .

وأما قوله عز وجَلّ : ﴿ **وأَعِدّوا لهم ما اسْتَطَعْتُم من قُوّة ومن رباط الخيل** ﴾[٣] فليس يراد بالقُوّة ههنا قوة الأجسام التي بها يكون

---

(١) الحُضر بالضّم : ارتفاع الفرس في عَدْوه .
(٢) آل عمران /٩٧.
(٣) الأنفال /٦٠.

بَطْشها وتصرّفها واقتدارها على ما تحاول ، لأن ذلك ليس إلى الناس الزّيادة فيه ولا النّقصان منه ، وإنما الله يزيد في قُوّة الأجسام ويَنْقص منها ، كما يُريد تبارك وتعالى ، وإنما أريد به : ـ والله أعلم ـ وأعدوا لهم مااستطعتم من قُوّة أي من الأشياء التي تَتَقَوَّوْن[1] بهاعلى العدومن سلاح وآلة وأصحاب وأنصار وغير ذلك ، ومما تفلّون به حَرْب عدوكم ، وتَعلون به عليهم ، وكذلك قوله : « ومن رباط الخيل » أي وأعدوا لهم من الخيل ماتتقوّون به عليهم . وهذه القوة ورباط الخيل مما كانوا يستطيعون إعداده ، ويمكنهم[2] ، فأمروا بأعداده للعدو ؛ ليرهبوهم وليخيفوهم .

وهذا باب يطول جدًّا .وفيما أومأت إليه دليل على ما سواه مِمّا يتّصل به .

وأما سؤالك ـ أيدك الله ـ عن مذهب العرب في العَرَض وهل كانوا عارفين به أم كيف سمّوا شيئاً لا يعرفون حقيقته ؟ فقد ذكرت لك ـ أيدك الله ـ أنه ليس في كلامهم من اسم هزل ولا جد إلّا وتحته معنًى من جنسه ، ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالعَرَض مذاهب المتفسلفة ، ولا طريق أهل الجدل ،وإن كان مذهبه فيه لمن تدبّر مطابقاً لغرض الفلاسفة والمتكلّمين في حقيقته ، وذلك أنهم /يذهبون بالعرض[3] إلى [٦١/٣]

(١) في ط فقط : « تتقون » بواو واحدة ، تحريف .
(٢) في ط فقط : « يمكنهم » بدون واو .
(٣) في ط فقط : « العرض » بدون باء ، تحريف .

أسماء ، منها أن يضعوه موضع ما اعترض لأحدهم من حيث لم يحتسبه كما يقال : علقت فلانة عَرَضاً أي اعتراضاً من حيث لم أقدره .

قال الأعشى :

٤٧١= عُلِّقْتها عَرَضاً وَعُلِّقَتْ رَجُلاً غيري وعُلِّق أخرى ذلك الرَّجُلُ[1]

وقد يضعونه موضع ما لا يثبت فلا يدوم كقولهم : كان ذلك الأمر عن عَرَض ، ثم زال . وقد يضعونه موضع ما يتّصل بغيره ويقوم به . وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقلّ ، فكأن المتكلّمين استنبطوا العرض من أحد هذه المعاني فوضعوه لما قَصَدُوا له . وهو إذا تأملته وجدته غير خارج عن مذاهب العرب .

وكذلك الجوهر عند العرب إنما يشيرون به إلى الشيء النّفيس الجليل، فاستعمله المتكلّمون فيما خالف الأعراض ، لأنها أشرف منها .

وقد ولدت أسماء في الإسلام لم تكن العرب قبله عارفةً بها إلّا أنها غير خارجة عن معاني كلامها ، واستفادة معرفتها إذْ كانت على أوضاعها والمعاني التي تعقلها نحو : الكافر ، والفاسق ، والمنافق ،

---

(١) انظر ديوان الأعشي /١٤٦* من قصيدته المشهورة التي مطلعها :
ودّع هريرة أن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرّجلُ ؟

وإنما اشتقاق الكافر من كَفَرْتُ الشّيء : إذا سَتَرْتَهُ وغطّيته ، والفاسق : من فَسَقَت الرّطبة : إذا خرجت من قِشْرها ، واشتقاق المنافق من النافقاء : وهو أحد جحر اليربوع ،إلى كثير من ذلك يطول تعداده .

وكذلك في كل زمان وأوان لا يخلو الناس فيه من توليد أسماء يحدث لها أسباب فيتعارفونها بينهم بكلّ لغة ولسان فليس هذا منكراً ، إذا كان ذلك غير خارج عن الأصول المتّفق عليها ، والمعاني المعقولة بينهم .

وفيما ضمنت من (كتاب الاشتقاق) ما يدّلك على ما التمست الوقوف عليه من هذا النّحو .

وهذا من القول كافٍ في جواب ما سألت عنه .

وأطال الله بقاءك ، وأدام عِزّك وتأييدك ، وأتم نعمته عليك وعلى أهل العلم بك وفيك وعندك .

المسألة الحادية عشر

وهي آخر مسائلك وهي قولك : ما وزن (أرْطى)[١] ، وأفعى ، وأروى[٢] ، وهل / هي على وزن أفعل أم الألف في آخرها منوّنة ؟ . [٦٢/٣]

أمّا أرطى فللعرب فيها مذهبان : أكثرهم على أن الهمزة في أولها أصليّة ، والألف في آخرها مزيدة للإلحاق فتقديرُها : فَعْلَى ملحق بِفَعْلَل نحو : جعفر وسَلْهب[٣] ، فالألف ألحقته بهذا البناء .

والدليل على ذلك قولهم : « أديم مأورط »[٤] ، إذا دبغ بالأرطي .

---

(١) ارطى : الأرطى : شجر نَوْرُه كنَوْر الخلاف ، وثمره كالعناب مرّ .

(٢) أروى : الأروية بضم الهمزة وكسرها : أنثى الوعول ، فإذا كثرت فهي أرْوى وهي اسم للجمع على أفعل بغير قياس . وأروى أيضاً : اسم امرأة .

(٣) في ط فقط : « وساسب » صوابه من النسخ المخطوطة . والسلهب ، جمعه : سلاهبة : الطويل .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ماروط » بدون همزة ، صوابه من الممتع ١/٥٥ ومأروط : مدبوغ .

ولو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن « أفعل » لقيل : أديمٌ مَرْطِي . والأرْطي : جمعٌ واحدتها أرطاة ، وهي شجرة تدبغ بها العرب .

وذكر الجرمي أن من العرب من يقول : « أديمٌ مَرْطِيّ [1] فأرطي على هذا التّقدير أفعل والهمزة في أولها زائدة .

فإذا سمّي بها مذّكر على المذهب الأول وهو المشهور المعروف لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النّكرة .

وإذا سمي بها في المذهب الثّاني مذّكر لم ينصرف أيضاً في المعرفة ، وانصرف في النكرة .

وأمّا الآن في موضعها هي شجرٌ فهي مصروفة للنّكرة فتقول : أرطاةٌ وأرطًى ، كما ترى مصروف واحده وجمعه،لأنه نكرة .

وذكر سيبويه وغيره من النّحويين أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف بهمزة في أوله حكم عليها بالزيادة نحو : أفعل ، وأبدع ، وما أشبه ذلك ، وإنما يحكم على الهمزة ههنا بالزّيادة لكثرة ما جاءت زائدة في هذا النحو ممّا يدل الاشتقاقُ على زيادتها فيه نحو : أحمر وأصفر وأخضر وأحمد وما أشبه ذلك،فألحق ما لا اشتقاق له به إلاّ أسماء قام الدليل على أن الهمزة في أوائلها أصليّة وهي :أرْطي ،وإمّعة

(١) انظر الممتع ١/٢٣٥ .

وأيصر .

فأمّا أرطي فقد مضى القول فيه :

وأما إمّعة فالدليل على أن الهمزة في أولها أصلّيّة أنه ليس في الكلام إفْعَلَة[١] وإنما هو فِعَّلة[٢] مثل دِنّبة[٣] وهو القصير .

وأما أيصر فالدليل على ذلك أنهم قالوا في جمعه : إصار وهو كساء يُحْتشّ[٤] فيه .

قال الشاعر :

٤٧٢ = * ويجمع ذا بَيْنهُنّ الإصارا[٥] *

(١) وفي الممتع ١/٢٣٤ : « أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنها : (إفْعَلَة) و (إفعلة) لا يكون صفة أصلاً ، إنما يكون اسماً غير صفة نحو : « إنْفِحة » فدّل ذلك على أن همزتها أصليّة .
[والإنفحة : كِرشُ الحَمَل أو الجدي ما لم يأكل] .

(٢) وفِعّلة : في الصفات موجود نحو : « رجل دِنّبة » وهو القصير .
انظر الممتع ١/٢٣٤ .

(٣) في ط : (زنّمة) تحريف ، وفي النسخ المخطوطة : (دنمة) بالدال ، وفي الممتع : (دنبه) بالباء .

(٤) انظر القاموس : (أصر)

(٥) في ط : « نعتين » مكان« بينهن »، وفي النسخ المخطوطة : « اثنين » وفي اللّسان : « أصر » بينهن .
وصدره في اللسان :

* فهذا يُعِدّ لهُنّ الخلا *

والبيت للأعشي ، ديوانه /٨٣ وروايته .

دُفِعْنَ إلى اثنين عند الخصو ص قد حبسا بينهُن الإصارا

وأما أفعى فالهمزة في أولها مزيدة ووزنها أفعل إلاّ أن للعرب فيها مذهبين :

أكثرهم على أنها اسم وليس بصفة ، وإذا كانت اسماً وهي نكرة/ [٦٣/٣] وجب صرفها ، لأن ما كان على أفعل اسماً فهو مصروف في النّكرة نحو: أفْكَل [١] وأيدع [٢] وأربع ، وإنما يمتنع من الصّرف في المعرفة .

وأكثر العرب على صرف أفعى على هذا التّقدير .

قال سيبويه : أجدل للصّقر ، وأخيل للطائر ، وأفعى ، الأجود فيها أن تكون أسماء فتصرف ، لأنها نكرات .

وقد جعلها بعضهم صفات فلم يصرفوها ، لأن ما كان على أفعل نعتاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو أحمر وأصفر وأشقر ، فكذلك أجدل وأخيل وأفعى عند هؤلاء نعوت فلا يصرفونها .

قال : واحتجّ هؤلاء بأن قالوا : وإنما قيل له : أجدل من الجدل ، وهو شدة الخَلْق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وجعلوا أخيل أفعل من الخيلاَن لِلونه وهو طائر على جناحه لَمْعة مخالفة لِلونه .

وكذلك أفعى عندهم وإن لم يكن لها فعل ولا مصدر .

---

(١) أفكل : الأفكل كأحمد : الرّعدة ، والجماعة ، وقد جاءوا بأفكلهم .
(٢) أيدع : الأيدع : الزعفران .

وكان امتناع أجدل وأخيل من الصرّف وإلحاقه بالنّعوت أقوى من ترك صرف أفعى لبيان الاشتقاق في هذين ، وأنه لا اشتقاق للأفعى ، والأجود فيها الصرف .

وذكر الجَرْمي أيضاً : أن أكثر العرب على صرْف أفعى ، وقد ترك صرفها بعضهم .

والأفعى أنثى ، والذكر : أفعوان .

وأما أروي فوزنها فَعْلَي والهمزة في أولها أصليّة والألف في آخرها للتأنيث فهي بمنزلة سَكْرَى تمتنع عن الصّرف في المعرفة والنّكرة .

فهذا منتهى القول في المسائل التي ضَمَّنتها آخر كتابك ، والله المعين،والموفق للصواب،وهو حسبنا ونعم الوكيل .

* * * *

[كتاب سيف الدولة لابن خالويه في تثنية وجمع البُضْع]

قال ابن خالويه في مجموع له : كَتَب إليّ سيّدُنا الأمير سَيْفُ الدولة ـ أطال الله بقاءه ـ يوم جمعة وأنا في الجامع :

كيف تُثَنّى وتجمع البضع ؟ فقلت : إنه جرى في كلامهم كالمصدر لم يُثَنّ ولم يُجْمع مثل البُخْل ، قال الله تعالى : ﴿ ويأمرون النّاس بالبخل ﴾[٢] ولم يقل بالأبخال . ولو جمعناه قياساً لقلنا : أبْضاعاً مثل قُفْل وأقفال ،وخُرْج وأخراج ، لأن فُعلاً يجمع على أفعال/ [٣/٦٤]

[مسائل استفتى فيها ابن الشجري]

قال ابن الشّجرّي في (أماليه) : في المجلس الثامن والخمسين[٣] ذكر مسائل اسْتُفْتِيتُ فيها بعدما استفتى المكنّى بأبي

---

(١) البُضْع : بضم الباء : الجِماع أو الفرج نفسه والمهر والطلاق وعقد النكاح . وهو المراد هنا .
أمّا البَضْع بالفتح : القطْع والشّق ، وتقطيع اللحم .
وأمّا البِضْع بالكسر : الطائفة من الليل ، وما بين الثلاثة إلى التسع .
(٢) الحديد /٢٤ .
(٣) انظر أمالي ابن الشجريّ ٢/١١٦ .

نزار[١]،فجاء بخلاف ما عليه أئمة النّحويين أجمعين ، وكذلك خالف العرب قاطبةً في كلمة أجمعوا عليها ، وأثبت خطُّه بما سنح له من هذيانه ، وأثبت بعده خَطّه الشيخ أبو منصور مَوْهُوب بن أحمد المعروف بابن الجواليقي[٢] .

نُسْخة الفتوى

ما تقول السّادة النّحويون ـ أحسن الله توفيقهم ـ في قول العرب : يأيّها الرّجلُ ، هل ضمة اللاّم فيه ضمة إعراب ؟ وهل الألف واللاّم فيه للتّعريف ؟ وهل « يأمل » و « مأمول » ، وما يتصرّف منهما جائز ؟ وهل يكون « سوى » بمعنى « غير » ؟ .

---

(١) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار الملقب بملك النحاة .
ولد سنة تسع وثمانين وأربعمائة ، ومات بدمشق يوم الثلاثاء ٥٦٨ هـ . من مصنفاته : الحاوي في النحو ـ العمدة في النحو ـ المقتصد في التصريف ـ وله عشر مسائل سمّاها : المسائل العشر ـ المتعبات إلى الحشر . انظر : البغية ١/٥٠٤ ، ٥٠٥.

(٢) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر ، أبو منصور الجواليقيّ . مات في المحرّم سنة ٤٦٥ كان إماماً في فنون الأدب ، وكان في اللغة أمثلَ منه في النحو صنف : شرح أدب الكاتب ـ ما تلحن فيه العامّة ـ ما عرّب من كلام العجم ـ تتمة درة الغواص . انظر : البغية ٢/٣٠٨ .

نسخة جواب المكنّى بأبي نزار

الضّمّة في اللاّم من قولهم : يأيُّها الرّجلُ ضمّة بناء ، وليست ضمة إعراب ، لأن ضمّة الإعراب لا بُدّ لها من عامل يُوجِبُها ، إذ لا عامل هنا يوجب هذه الضّمة ، والألف واللام ليست ههنا للتعريف ، لأن التّعريف لا يكون إلاّ بين اثنين في ثالث والألف واللاّم هنا في اسم المخاطب . والصّحيح أنها دخلت بدلاً من « يا » و « أي » ، وإن كان منادىً فندأوُهُ لفظيّ ، والمنادى على الحقيقة هو الرجل ، ولما قصدوا تأكيد التّنبيه ، وقدّروا تكرير حرف النداء كرهوا التّكرير ، فعوّضوا عن حرف النداء ثانياً « ها » في « أيُّها » وثالثاً الألف واللاّم ، فالرّجل مبنيٌّ بناءً عارضاً كما أن قولك : يا زيدُ يعلم منه أن الضّمة فيه ضمة بناء عارض .

وأمّا أمَـل يَأْمُلُ فلا يجوز ، لأن الفعل المضارع إذا كان على يفعُل بضم العين كان بابه أن ماضيه على فَعَل بفتح العين وأَمـل لم أسمعه فعلاً ماضِياً .

فإن قيل : يقدّر أن « يَأْمُلُ » فعل مضارع ، ولم يأت ماضيه كما أن « يذر » و « يدع » كذلك .

قلت : قد علم أن « يذر » ويدع » على هذه القضية جاءا شاذَّيْن فلو كـان معهما كلمـة أخرى شـاذّة لَنُقِلَتْ نَقْلَهُما ، ولم يَجُـزْ أن لا تُنْقل ،وما سمعنا ان ذلك ملحق بما ذكرنا / فلا يجـوز : يَأْمُل ،ولا [٦٥/٣]

« مأمول » إلّا أن يُسْمِعَني الثّقة « أَمَلَ » خفيف الميم » .

وأمّا « سوى »[١] فقد نصّ على أنها لا تأتي إلّا ظرف مكان ، وأن استعمالها اسماً منصرِفاً بوجوه الإعراب بمعنى « غير » خطأ .

[كتاب أبي نزار النحوي للشيخ أبي منصور في ضمة اللام من : يأيها الرجلُ]

وكتب أبو نزار النحوي نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب ابن أحمد[٢] .

ضمّة اللاّم من قولك : يأيّها الرّجل وشبهه ضمّة إعراب ، ولا يجوز أن تكون ضمّة بناء ، ومن قال ذلك فقد غفل عن الصواب ، وذلك أن الواقع عليه النّداء « أيّ » المبنيّ على الضّم لوقوعه موقع الحرف . والرّجل وإن كان مقصوداً بالنّداء فهو صفة أي ، فمحال أن يبنى أيضاً ، لأنه مرفوع رفعاً صحيحاً ، ولهذا أجاز فيه أبو عثمان النّصب على الموضع كما يجوز في : يا زيدُ الظّريفَ .

وعِلّة رفعه أنه لما استمرّ الضّم في كل منادى معرفة أشبه ما أسند إليه الفعل ، فأجريت صفته على اللفظ فَرُفِعَتْ، ومحالٌ أن يُدّعي

(١) في ط : « وما » مكان : « وأمّا » ، تحريف .
(٢) في ط : « حمد » مكان : أحمد . تحريف .

تكرير حرف النداء مكان « ها » ومكان الألف واللام ، لأن المنادى واحد ، وإنما تُقَدّر الألف واللام بدلاً من حرف النّداء فيما عطف بالألف واللام نحو : يا زيد والرّجل ، لأن المنادى الثّاني غير الأول ، فيحتاج أن يقدر فيه تكرير حرف النداء ، فقد صارت الألف واللّام هناك كالبدل منه ، وليس كذلك يأيها الرّجل ، لأنه بمنزلة:يا هذا الرّجل ، والألف واللام فيه للتعريف .

وأما أَمَلَ يأْمُلُ فهو آمِلٌ والمفعول : مأمولٌ فلا ريب في جوازه عند العلماء ، وقد حكاه الثقاة منهم الخليل وغيره . والشاهد عليه كثير ،'قال بعض المعمّرين :

المرء يأْمُلُ أن يعيـ ـش وطول عيشٍ قد يضرُّه[1] = ٤٧٣

وقال الآخر :

ها أنا ذا آمُلُ الخُلودَ وقَدْ أَدْرَكَ عَقْلِي ومَوْلِدِي حُجُراً[2] = ٤٧٤

---

(١) نسب في أمالي المرتضى ١/٢٦٦ : إلى النابغة الجعديّ وبعده :

تفنى بشاشتُهُ ويبـ ـقى بعد حُلْو العيش مُرُّهْ
وتتابُعُ الأيام حتّـ ـى لا يرى شيئاً يسرُّه
كم شامتٍ بي إن هلكْـ ـتُ وقائلٍ : لله دَرُّهْ

من شواهد : أمالي ابن الشجري ٢/١١٨ .

(٢) منسوب إلى الربيع بن ضبع الفزاريّ ، وهو من المعمرين . انظر أمالي المرتضى ١/٢٥٣ ، والاقتضاب /١٠٢.من شواهد : المقتضب ٣/١٨٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١١٨ .

وقال كعب بن زهير :

٤٧٥ = * والعَفْوُ عند رَسُولِ اللهِ مَأْمُولُ[١] *　　[٦٦/٣]/

وقال المتنبي وهو من العلماء بالعربية :

٤٧٦ = * حُرِموا الَّذي أَمَلُوا *

وأمّا « سِوى » فلم يختلفوا في أنها تكون بمعنى « غير » وتكون أيضاً بمعنى الشّيء نفسه ، تقول : رأيت سواك أي غيرك . وحكي ذلك أبو عبيد عن أبي عبيدة . وقال الأعشى :

٤٧٧ = * وما قَصَدَتْ من أهلها لِسِوائِكَا[٢] *

---

(١) من قصيدته المشهورة :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول　　متيّم إثرها لم يجز مكبولُ

وصدره :

* نُبِّئْتُ أن رسولَ اللّه أوعدني *

وأنظر الشاهد في أمالي ابن الشجري ١٢٢/٢ ، والشعراء والشعراء لابن قتيبة ١٤٨/١ .

(٢) صدره :

* تَجانَفُ عن جوّ اليمامة ناقتي *

من شواهد : سيبويه ١٣/١ ، ٢١٣ ، والخزانة ٥٩/٢ ، واللسان : « سوى »،والهمع والدرر رقم ٧٨٥ .

أي لغيرك ، فهذه بمعنى (غير) وهي أيضاً غير ظرف

وتقدير الخليل لها بالظّرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن تكون بمعنى « غير » .

وفيها لغات : إذا فُتِحَتْ مُدّت لا غير ، وإذا ضُمَّتْ قَصُرت لا غير ، وإذا كسرت جاز المدّ والقصر ، والقصر أكثر ، وما يحمل المتكلّم بالقول الهراء إلا فُشّو الجَهْل .

وكتب موهوب بن أحمد[1] :

[نسخة جواب ابن الشّجري]

قال ابن الشجري : نسخة جوابي :

الجواب ـ والله سبحانه الموفق للصواب ـ : أنّ ضَمّة اللاّم في قولنا : « يـأيّها الرّجل ضمة إعراب ، لأن ضمة المنادى المفرد المعرفة[2] ، لها باطّرادها مَنّزلةٌ بين منزلتين ، فليست كضَمّة « حيثُ »

(١) هكذا في جميع النسخ . ولعله : كتبه موهوب بن أحمد لأن هذه نسخة إجابة موهوب .
أمّا أن تكون هذه العبارة متصلة بما بعدها أي كتب موهوب بن أحمد قال ابن الشجري الخ ، فإن هذا لا يجوز ، لأن موهوب بن أحمد توفي سنة ٤٦٥ هـ على حين توفي ابن الشجري سنة ٥٤٢ هـ.

(٢) كلمة « المعرفة » زائدة في ط فقط .

لأن ضمّة « حيث » غير مطّردة ، وذلك لعدم اطّراد العِلّة التي أوجبتها ، ولا كضَمّة « زيد » في نحو : خرج زيدٌ ، و لأن هذه حدثت بعامل لفظيّ .

ولو ساغ أن توصف « حيث » لم يَجُز وصفُها بمرفوع حملاً على لفظها ، لأنّ ضمّتها غير مطّردة ولا حادثة عن عامل .

ولمّا أطرّدت الضّمّة في قولنا : يا زيد يا عمرو كذلك[1] اطّردت في النّكرات المقصودة قَصْدَها ، نحو : يارجلُ ، يا غلامُ إلى ما لا يُحْصى كثرةً، تنزّل الاطّراد فيها منزلة العامل المعنويّ الرافع للمبتدأ من حيثُ اطّردت الرفعة في كل اسم ابتدىء به مجرّداً من عامل لفظيّ ، وجيء له بخبر كقولك : زيدٌ منطلقٌ / عمرو ذاهب ، إلى ما لا يدركه [٦٧/٣] الإحصاء .

فلمّا استمرّت ضمّة المنادى في معظم الأسماء كما استمرّت في الأسماء المعربة الضّمة الحادثة عن الابتداء شبّهتها العربُ بضمّة المبتدأ ، فأتبعتها ضمّة الإعراب في صفة المنادى في نحو : يا زيدُ الطّويلُ ،وجمع بينهما أيضاً : أن الاطّراد معنىً كما أن الابتداء معنًى ، ومن شأن العرب أن تحمل الشّيء على الشيء مع حصول أَدْنى تناسُبٍ بينهما حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها .

ألا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من

(١) في ط : « وكذلك » بزيادة الواو ، تحريف

قرأ ﴿ الحمدِ للهِ ﴾[١] بكسر الدّال .

وكذلك أتبْعوا حركة البناء حركة الإعـراب في قرأة من قـرأ : « الحمدُ لُله »[٢] بضم اللاّم .

وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو : يا زيدَ بنَ عمرو في قول مَنْ فتح الدّال من زيد .

وقد كان شافهني هذا المتعدّي طَوْره بهذا الهُراء الذي ابتدعه ، والهذاء الذي اختلقه واخترعه ، فقلت له : إن ضَمّة المنادَى لها منزلةٌ بين منزلتين ، فقال مُنكِراً لذلك : وما معنى المنزلة بين المنزلتين ، فجهل معنى هذا القول ، ولم يحسّ بأن هذا الوصف يتنـاول أشياء كثيرة من العربيّـة كهمزة : بَيْن بَيْن التي هي بين الهمـزة والألف،أو الهمزة والياء،أو الهمزة والواو،وكألف الإمالة التي هي بين ألف التفخيم والياء ، وكالصّـاد المشربـة صَوْت الـزّاي وكالقـاف التي بين القاف الخالصة والكاف .

وأمّا قوله : إن الألف واللام هنا ليست للتّعريف ، لأن التعريف لا يكـون إلاّ بين اثنين في ثـالث ، والألف والـلام هنـا في اسم المخاطب ، والصحيح أنها دخلت بدلاً من « يا » فقولٌ فاسدٌ ، بـل

(١) هي قراءة الحسن البصريّ ، وزيد بن علي - والحارث بن أسامة بن لؤى ، وإبراهيم بن أبي عبلة . انظر قراءة رقم ٢ في معجم القراءات .

(٢) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة فقط . انظر قراءةرقم ٢ في معجم القراءات.

الألف واللاّم هنا لتعريف الحَضْرة كالتّعريف في قولك : جاء هذا الرجل،ولكنّها لمّا دخلت على اسم المخاطب صار الحُكْم للخطاب من حيث كان قولنا : يأيها الرجل معناه : يا رجلُ .

ولمّا كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب فاكتفى باثنين ،لأن أسماء الخطاب لا يفتقر في تعريفها إلى حضور ثالث ، ألا ترى أن قولك : خرجت يا هذا ، وانطلقت،ولقيتك ، وأكرمتك لا حاجة به إلى ثالث ، وليس كلّ وجوه التعريف يقتضي أن تكون بين اثنين في ثالث ، ألا ترى أن ضمائر المتكلّمين نحو : أنا خرجت ونحن / ننطلق لا يوجب تعريفها حضور ثالث . [٣/٦٨]

فقد وضح لك بهذا أن قوله التّعريف لا يكون إلاّ بين اثنين في ثالث كلام ظاهِرُ الفساد ، لأنه أطلق هذا اللفظ على جميع التّعاريف فتأمّل ـ سدّدك اللهُ ـ هذه الفقرة[1] التي عَمِي عنها هذا الغبيّ وعمّا صدّرت به حتّى خَطّأ بجهله الأئمة المبرّزين في علم العربيّة ، المتقدّمين منهم والمتأخرين .

ومن شواهد إعراب « الرّجل » في قولنا يأيها الرّجل نعته بالمضاف المرفوع في قولك : يأيها الرّجل ذُو المال وعلى ذلك أنشدوا :

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « النقرة » بالقاف ، وفي الأمالي ٢/١٢٠ : « القطرة بالطّاء .

٤٧٨ = * يـأيها الجاهِلُ ذُو التَّنَزّي[1] *

فهذا دليلٌ على إعراب الرّجل قاطِعٌ ، لأنّ الصّفة المضافة في باب النّداء لا يجوز حملها على لفظ المبنيّ ، ولا تكون إلّا منصوبة أبداً كقولك : يا زيد ذا المال .

وقد عارضته بهذا الدّليل الجليّ الّذي تناصرت به الرّوايات عن النّحويّ واللّغويّ ، فزعم أنه لا يرفع هـذه الصفة ولا ينشـد إلا « ذا التَّنَزِّي » .

ولا يعتدّ بإجماع النّحويين واللّغويين على سماع الرفع فيها عن العرب ، فدلّ ذلك على أن هذا العديم الحسّ هو المقصود بالنّداء في قول القائل :

---

(١) رجز منسوب لرؤبة . وقبله :

أنـا ابن كـل مُصْعَبٍ شُمَّخْـرِ ... سام على رغم العدى ضُمَّخْـرِ

يـأيهـا الـرجـل ذو التنـزّى ... لا تـوعِـدَنّ حَيَّـةً بـالنَّكْـزِ

انظر ديون رؤبة /٦٤ .

وهو من شواهد : سيبويه ١/٣٠٨، والمقتضب ٤/٢١٨، وابن الشجريّ ٢/١٢١، وفي ٢/٣٠٠ روى الشاهد برواية أخرى وهي :

* يأيها الجاهل ذا التَنَزّي *

على استئناف النداء ونصبه .

وهو أيضاً من شواهد : ابن يعيش ٦/١٣٨ ، والعينيّ ٤/٢١٩ .

والتنزّي كما قال العينيّ : هو نزع الإنسان إلى الشرّ : وأصله من : نزأت بين القوم ، إذا حشرت بينهم .

يا أيّها الجاهِلُ ذُو التَّنَزّي

وأمّا قوله : ولما قصدوا تأكيد التّنبيه،وقدّروا تكرير حرف النداء كرهوا التّكرير فعوّضوا عن حرف النداء ثانياً « ها » وثالثاً الألف واللام ، فهذا من دعاويه الباطلة ، لأنه زاعمٌ أن أصل يأيها الرجل : يا أي يا يا رجل فعوّضوا من « يا » الثانية « ها » ومن الثالثة الألف واللّام .

وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المحال ، ولكن العرب كرهوا أن يقولوا يا الرّجل وما أشبه ذلك ، فيولوا حرف النّداء الألف واللّام ،فأدخلوا أيّ فجعلوها وصلة إلى نداء المعارف بالألف واللّام . ، وألزموها حَرْف التّنبيه عِوَضاً لها مِمّا منعته من الإضافة .

هذا قولالنّحويين ،فمن تكلّف غيره بغير دليل فهو مُبْطِلٌ،فلا حاجة بنا إلى أن نقدر أنّ الأصل يا أي يا يا رجل ، فإنه مع مخالفته لقول الجماعة خَلْف[1] من القول يَمُجّهُ السّمع ويُنْكِره الطّبع .

وأمّا قوله في أمل ويأمل : أنهما لا يجوزان عنده ، لأنه لم يسمع في الماضي / منهما « أمل » خفيف الميم ، فليت شعري ما الذي [٣/٦٩] سمع من اللّغة ووعاه حتى أنكر أن يفوته هذا الحرف ، وإنما يُنْكر مثل هذا مَنْ أنعم النّظر في كتب اللّغة كلها ووقف على تركيب (أ م ل) في

(١) « الخَلْف » بفتح الخاء وسكون اللام : الرديء من القول يقال : « سكت ألْفاً ونطق خَلْفاً » أي سكت عن ألف كلمة ثم تكلم بخطأ .

كتاب (العين) للخليل[١] بن أحمد ، وكتاب الجَمهـرة لأبي بكر بن دريد،و (المُجمل) لأبي الحسين بن فارس و (ديوان الأدب) لأبي إبراهيم الفارابي ،(وكتـاب الصّحاح) لأبي نصـر إسمعيل بن حمـادِ الجوهرّي النيسابورِيّ ،وغيـر ذلك من كتب اللغـة ، فإذا وقف على أمهات كتب هذا العلم التي استوعب كُلّ كتابٍ منها اللّغة أو معظمها ، فرأى أن هذا الحَرْف قد فات أولئك الأعيان ثم سمع قول كعب بن زهير :

٤٧٩ = * والعَفْوُ عِنْد رَسُولِ اللهِ مأمولُ[٢] *

سلّم لكعب وأذعن له صاغراً قميئاً ، فكيف يقول من لم يتولج سَمْعُهُ عشرة أسطر من هذه الكتب التي ذكرتها لم أسمـع : أمل ولا أسلّم أن يقال : مأمول ؟ .

وأمّا قوله : إنه لا يجوز يَأْمُلُ ولا مأمول ، إلّا أن يسمعني الثّقة « أمل » فقول مَنْ لم يعلم ، فإنهم قالوا : فقير ، ولم يقولوا في ماضيه فَقَر،ولم يأت فعلُهُ إلا بالزّيادة ، أفتراه يُنْكِرُ أنْ يقال : فقير ، لأن الثّقة لم يسمعه « فقر » فلعله يَجْحد أن يكونوا قد نطقوا بفقير ، وقد ورد به القرآن في قوله تعالى : ﴿ إنّي لِمَا أَنْزَلْتَ إليّ مِنْ خَيْـرِ فَقيرٍ ﴾[٣] ، وهل إنكار فقير إلا كإنكار مأمول ؟ بل إنكـار فقير عنده أوجب ، لأنهم

(١) من ط فقط : « الخليل الخليل » بزيادة « الخليل » الثانية .
(٢) سبق ذكره رقم ٤٧٠ .
(٣) القصص /٢٤ .

لم يقولوا في ماضيه إلا افتقر ومأمول قد نطقوا بماضيه بغير زيادة .

وأمّا « سِوَى » فإنّ العرب استعملتها استثناءً، وهي في ذلك منصوبةٌ على الظّرف بدلالة أنّ النّصب يظهر فيها إذا مُدّت ، فإذا قلت : أتاني القوامُ سواك ، فكأنك قلت أتاني القوم مكانك ، وكذلك قد أخذت سواك رجلاً أي مكانك .

واستدلّ الأخفش على أنها ظرف بوصلهم الاسم النّاقص بها في نحو : أتاني الذي سواك .

والكوفيّون يَرَوْن استعمالها بمعنى « غير » .

وأقول : إدخال الجارّ عليها .

في قول الأعشى :

٤٨٠ = * وما قَصَدَتْ مِنْ أهلهالسِوَائِكَا[1] *

يخرجها من الظّرفية . وإنّما استجازت العرب ذلك فيها تشبيهاً [٣/٧٠] لها بغير / من حيث استعملوها استثناءً .

وعلى تشبيهها بغير قال أبو الطّيّب :

٤٨١ =أَرْضٌ لها شَرَفٌ سِوَاها مِثْلُهَا لو كان مِثْلُكَ في سواها يُوَجَدُ[2]

(١) سبق ذكره رقم ٤٧٧ .

(٢) انظر ديوان المتنبّي ٢/٥٧ وهو من قصيدة يمدح بها شجاع بن محمد الطّائي ، مطلعها :

اليَوْمَ عهدُكُمُ فأين المَوْعِدُ هيهات ليس ليومِ عَهْدِكُمُ غَدُ

وهو من شواهد : ابن الشجري ٢/١٢٤ .

رفع « سوى » الأولى بالابتداء ، وخفض الثانية بفي ، فأخرجها ، من الظّرفية . فمن خطّأه فقد خطأ الأعشى في قوله : « لسوائكا » ، ومن خطأ الأعشى في لغته التي جُبِل عليها - وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى - فقد شَهِد على نفسه بأنه مدخول العقل ، ضاربٌ في غمرة الجهل .

وليس لهذا[1] المتطاول إلى ما يقصُرُ عنه ذَرْعه شيءٌ يتعلّق به في تخطئة العرب إلّا قول الشاعر :

٤٨٢ = حراجيجُ ما تنفكّ إلا مُناخةً على الخَسْفِ أو يرمى بها بَلَداً قفرا[2]

فكُلُ فاقرة ينزلها بالعربيّة يزف أمامها هذا البيت معارضاً به أشعار الفحول من العرب العاربة .

وليس دخول إلّا في هذا البيت خطأ كما توهّم ، لأن بعض النحويين قدر في ينفك التّمام ونصب « مناخة » على ، الحال ، فينفك ههنا مثل « منفكّين » في قول الله عز وجل : ﴿ **لم يَكُنِ الّذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكّين حتى تأتِيَهُمُ البيِّنة** ﴾[3] فالمعنى :

---

(١) في ط : « وليس هذا » بإسقاط اللام من « هذا » ، تحريف .

(٢) من شواهد : سيبويه ١/٤٢٨ ، والخزانة ٤/٤٩ ، والأشموني ١/٢٤٦ ، والهمع والدرر رقم ٨٩٩،٣٩٦ .وهو لذي الرّمة . انظر ديوانه / ٢٤٠ .

(٣) البيّنة /١ .

ما تنفصل عن جهد ومشقّة إلّا في حال إناختها على الخَسْف ، ورمى البلد القفر بها أي تنتقل من شِدّة الى شِدّة .

ومن العَجب أن هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النّحويين وخلفهم ، وتخطئة الشّعراء الجاهليين والمُخَضْرَمِين والإسلاميّين ، فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعارها[1] بكلام ليس له محصول ، ولا يُؤثر عنه أنه قرأ مصنّفاً في النّحو ، إلا مقدمة من تأليف عبد القاهر الجُرْجانِي ، قيل : إنّها لا تبلغ أن تكون في عشر أوراق .

وقيل : إنه لا يملك من كُتُب النّحو واللغة ما مقداره عشر أوراق ، وهو مع هذا يردُّ بقِحَته على الخليل وسيبويه . إنها لوصمة اتّسم بها زماننا هذا ، لا يبيد عارُها ولا ينقضي شَنارُها

وإنما طلب بتلفيق هذه الأهواس أن تُسَطّر فَتْوى ، فيثبت خطّه فيها مع خط غيره فيقال : أجاب أبو نزار بكذا ، وأجاب غيره بكذا ، فقد أدرك ـ لعمر الله ـ مطلوبه ، وبلغ مقصوده . ولولا إيجاب حقّ مَنْ أوجبتُ حقّه . والتزمت وفاقه ، واحترمت خطابه لصنت خَطّي ولفظي عن مجاورة خَطِّه ولَفْظِهِ . / [٣/٧١]

* * *

(١) في أمالي ابن الشجريّ ٢/١٢٤ : « وأشعار هؤلاء » .

[مجلس من مجالس ابن الشّجريّ]

قال ابن الشّجريّ في المجلس الحادي والسِّتين من أماليه :

ذكر أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني صاحب كتاب (الأغاني) حديثاً رفعه إلى أبي ظبيان الحماني .

قال : اجتمعت جماعةٌ من الحَيّ على شرابٍ فتغنى أحدهم بقول حسّان :

إنّ التي نَاوَلْتِنِي فَرَدَدْتُها قُتِلَتْ قُتِلْتَ فهاتِها لم تُقْتَلِ[1] ٤٨٣ =
كِلتاهُما حَلَبُ العَصيرِ فَعَاطِني بِزُجاجَةٍ أَرْخاهما لِلْمِفْصَلِ

فقال رجل منهم : كيف ذَكر واحدة بقوله :

* إن الّتي ناوَلْتَنِي فرددتها *

ثم قال : كلتاهما حَلَب العصير ، فجعلها اثنتين ؟

وقال أبو ظبيان : فلم يقل أحد من الجماعة جواباً ، فحلف رجل منهم بالطّلاق ثلاثاً إن بات ولم يسأل القاضي عبيد الله بن الحسين عن

---

(١) انظر ديوانه / ١٨٤ من قصيدة مطلعها :
أَسَالتَ رسْمَ الدّار أم لم تَسْأَلِ
بين الجوابي فالبُضَيْع فحومل

تفسير هذا الشِّعر ، قال : فسقط في أيدينا ليمينه ، ثم اجتمعنا على قصد عبيد الله ، فحدّثني بعض أصحابنا السعديّين، قال : فيمّمناه نَتَخَطّى إليه الأحياء فصادفناه في المسجد يصلّي بين العشاءين ، فلما سمع حِسّنا أوجز في صلاته ، ثم أقبل علينا ، فقال : حاجتكم ، فبدر رجلٌ مِنّا ، فقال : نحن ـ أعز اللهُ القاضي ـ قوم نَزَعْنا إليك من طريق البصرة في حاجة مهمّة ، فيها بعض الشيء ، فإن أذنت لنا ، قلنا : فقال : قولوا،فذ كريمين الرّجل والشّعر ، فقال :

أمّا قوله : إنّ التي ناولتني فإنه يعني الخَمْر ، وقوله : قتلت ، أراد مُزجِت بالماء ، وقوله : كلتاهما حلب العصير ، يعني الخمر ومزاجها ، فالخمر عصير العنب والماء عصير السّحاب ، قال الله تعالى : ﴿ وأَنْزَلْنا من المُعْصِرات ماءً ثَجّاجاً ﴾[1] ، انصرفوا إذا شئتم .

قال ابن الشّجري : وأقول : إن هذا التأويل يمنع منه ثلاثة أشياء :

أحدها : أنه قال : كلتاهما ، وكلتا موضوعه لمؤنثين ، والماء مذكّر ، والتذكير أبداً يَغْلِب على التّأنيث كتغليب القمَرَ على الشّمس في قول الفرزدق :

---

(١) النبأ / ١٤ .

٤٨٤ = * لنا قَمراها والنّجوم الطوالِعُ [١] *

أراد لنا : شمسها وقمرها ، وليس للماء اسم آخر مؤنث ، فيحمل على المعنى ، كما قالوا : أتته كتابي فاحتقرها ، لأن الكتاب في المعنى صحيفة . / [٧٢/٣]

وكما قال الشاعر :

٤٨٥ = قامتْ تُبَكِّيه على قَبْرِه مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِك يا عامِرُ [٢]
تَرَكْتِني في الدّار ذا غُرْبَةٍ قَدْ ذلّ مَنْ ليس له ناصِرُ

كان الوجه أن يقول ذاتَ غُرْبة ، وإنما ذكّر ، لأن المرأة إنسان فحمل على المعنى .

والثاني : أنه قال : « أرخاهما لِلْمِفْصَل » ، وأفعل هذا موضوع لمشتركين في معنًى ، وأحدهما يزيد على الآخر في الوصف ، كقولك : زيد أفضل الرّجلين ، فزيد والرجل المضموم إليه مشتركان في الفَضْل ، إلا أن فَضْلَ زيد يزيدُ على فضل المقرون به .

والماء لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل .

---

(١) سبق ذكره رقم ٤٥٧ .

(٢) لأعرابيّة كما يدل على ذلك الشاهدان .
من شواهد : ابن الشجري ١٦٠/٢ ، والإنصاف ٥٠٧/٢ ، ٧٦٣ ، وابن يعيش ١٠١/٥ .

والثالث : أنه قال في الحكاية : فالخمر عصير العنب،وقول حسان: حلب العصير يمنع من هذا ، لأنه إذا كان العصير الخمر والحَلَب هو الخمر ، فقد أضفت الخمر إلى نفسها والشيء لا يضاف إلى نفسه .

والقول في هذا عندي : أنه أراد كلتا الخَمْرَين: الصِّرف والممزوجة حَلَب العنب ، فناولني أشدهما إرخاءً للمفصل.

والماء لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل .

* * *

[مجلس من مجالس ابن الشّجريّ] .

قال ابن الشجريّ في المجلس الخامس والسّتين [١] :

مسألة : سئلت عنها : « المعلّم والمعلّمُهُ زيدٌ عمراً خَيْرَ النّاس إياه أنا » .

الجواب : أن « المعلّم » مبتدأ و « المعلّمهُ » معطوف عليه وهو يقتضي اسماً فاعلاً ويقتضي التّعدّي إلى ثلاثة مفاعيل كما يقتضي ذلك فِعْلُهُ الذي هو « أَعْلَمَ » فزيدٌ فاعله ، والهاء المفعول الأول ، وعمراً الثّاني ، وَخَيْرَ النّاس الثالث ، « وإياه » ضمير مصدره الّذي هو الإعلام ، وإن لم يجر له ذكر ، لأن المصدر يحسُن إضماره إذا ذكر فاعلُهُ أو اسْمُ فاعله كقوله : / [٣ / ٧٣]

٤٨٦ = * إذا نُهِي السَّفيهُ جرى إليه [٢] *

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة في المجلس الرابع والستين ، تحريف ، والصواب : في المجلس الخامس والسّتين . انظر أمالي ابن الشجري ٢٠٩/ .

(٢) قائله مجهول : وتمامه :

* وخالف والسّفيهُ إلى خلافِ *

من شواهد : الخصائص ٤٩/٣ ، والمحتسب ١٧٠/١ ، وابن الشجري ٥٩/١ ، ٦٨ ، ١١٣ ، ٣٠٥ ، ١٣٢/٢ ، ٢٠٩ ، والإنصاف ١٤٠/١ ، والخزانة ٢٢٩/٢ ، ٣٨٣ ، والهمع والدرر رقم ١٧٥/ .

وقولك : أنا خبر المبتدأ الذي هو المعلّم والمعلّمه ، وإن كان عَطْفاً على المعلّم ، لأنه وصف له فلذلك كان خبراً عنهما معاً ، لتقّدير : المعلم المعلمه زيدٌ عمراً خير الناس أنا .

* * *

[مجلس محمد بن السِّيد البطليوسيّ مع رجل من أهل الأدب]

قال الإمام محمد بن السّيد البطليوسِيّ في كتاب (المسائل والأجوبة) :

جمعني مجلسٌ مع رجل من أهل الأدب فنازعني في مسألة من مسائل النّحو ، ثم دّبّت الأيام ، ودرجت اللّيالي ، وأنا لا أعيرها فكري ولا أخطرها على بالي ، ثم اتّصل بي أن قوماً يتعصبّون له ويقرّظونه ويعتقدون أني أنا المخطىء فيها دونه ، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام ، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعة والخصام ، ليعلم مَنْ المزجي البضاعة ـ وبالله التوفيق .

كان مبتدأ الأمر أن هذا الرجل المذكور ، قال لي : إن قوماً من نحويّ (سرقسطة) اختلفوا في قول كثيّر :

٤٨٧ =وأنْتِ الّتي حَبَّبْتِ كُـلَّ قصيـرةٍ إليّ وما تَدْري بذاك القَصَائِـرُ[1]

(١) انظر اللسان : « قصر »،والهمع والدرر رقم ٢٦٩ ، والعمدة ٢/٩٦، ٩٧ .

عَنَيْتُ قصيراتِ الحجالِ ولم أُرِدْ قِصارَ الخُطا شرُّ النساء البحاتِرُ

فقال : بعضهم : « البحاتر » مبتدأ ، وشرّ النّساء خبره .

وقال بعضهم : يجوز أن يكون شر النّساء هو المبتدأ والبحاتر خبره .

وأنكرت أنا هذا القول ، وقلت : لا يجوز إلا أن يكون البحاتر هو المبتدأ وشر النساء هو الخبر ، فقلت له : الذي قلت هو الوجه المختار ، وما قاله النّحويّ الذي حكيت عنه جائز غير ممتنع . فقال : وكيف يصح ما قال ؟ وهل غرض الشاعر إلا أن يخبر أن البحاتر شرّ النساء ، وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الألفاظ المنطقيّة التي يستعملها أهل البرهان ؟ فقلت له : أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق ، وقد قال أهل الفلسفة : يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها وكانوا يرون / [٣/٧٤] أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلّم أو عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرق الكلام .

وصناعة النّحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفةً لها إذا فهم السامع المراد ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسندٌ إلى شيء آخر .

إذا علم المخاطب غرض المتكلّم ، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة، فَيُجِيز النّحويون في صناعتهم : أُعطِيَ دِرَهمٌ زيداً ، ويرون أن فائدته كفائدة قولهم : أعطى زيدٌ دِرهماً ، فيسندون الإعطاء إلى الدّرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى إلى زيد .

وكذلك يجيزون ضُرِب بزيد الضَّرْبُ ، وخُرِج بزيدٍ اليومُ، ووُلِدَ لزيد ستّون عاماً ، وقد علم أن الضّرب لا يُضْرِب ، واليوم لا يُخْرجُ به ، وأن الستين عاماً لا تُوَلد ، فهذه الألفاظ كلها غير مطابقة للمعاني، لأن الإسناد وقع فيها إلى شيء وهو في المعنى إلى شيء آخر ، اتّكالاً على فهم السامع . وليس هذا بضرورة شاعر بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها . وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج فيه إلى بيان .

ومما يبيّن هذا أن النحويّين قد قالوا: إذا اجتمعت معرفتان جعلت أيتهما شئت الاسم وأيّتهما شئت الخبر، فتقول كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيداً .

فإن قال قائل : الفائدة فيهما مختلفة ، لأنه إذا قال كان زيدٌ أخاك أفادنا الأخوة ، وإذا قال كان أخوك زيداً أفادنا أنه زيد .

والجواب : أن هذا جائز صحيح لا ينازع فيه منازع، ويجوز أيضاً أن يقال : كان أخوك زيداً ، والمراد كان زيدٌ أخاك، فيقع الإسناد في اللفظ إلى الأخ وهو في المعنى إلى زيدٍ.

والدّليل على ذلك أنّ القُرّاء قرءوا : ﴿ فما كان جوابُ قَومه إلاّ أن قالوا ﴾[1] برفع الجواب ونصبه ، فتارةً يجعلون الجواب الاسم ، والقول الخبر ، وتارةً يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر .

وليس يشك أحد أن الغرض في كلتا القراءتين واحد ، وأن الإخبار في الحقيقة إنما هو عن الجواب .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فكان عاقِبَتُهُما أنّهما في النّار ﴾[2] قرىء برفع العاقبة ونصبها / ولا فرق بين الأمرين عند أحد من [٣/٧٥] البصريّين والكوفيين .

وكذلك قول الفرزدق:

٤٨٨ =لقد شهدت قيس فما كان نصرُهَا قُتَيْبَةَ إلا عضُّها بالأباهم[3]

ينشد برفع النّصر ، ونصب العضّ ، وبرفع العَضّ ، ونصب

(١) النمل /٥٦ ، وقراءة الرفع منسوبة إلى الحسن ،وابن أبي إسحاق ، والأعمش . انظر قراءة رقم ٦٣٤٢ في معجم القراءات .

(٢) الحشر /١٧ .

(٣) من شواهد : المقتضب ٤/٩٠٠ ، واللسان : « بهم » وهو من قصيدة قالها الفرزدق في قتل قتيبة بن مسلم ، ومطلعها :

تَحِنُّ بزوراء المدينة ناقتي حنين عجولٍ تبتغي البوَّرائِم

انظر ديوان الفرزدق ٢/٣١١ .

وفي ط : سقطت كلمة : « لقد » من أول الشاهد ، تحريف وفي ط أيضاً « فيقبه » مكان : « قتيبة » تحريف أيضاً .

النصر،والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة .

وكذلك قول الآخر :

٤٨٩ =وَقَدْ عَلِم الأقوامُ ما كان داؤُها بثهلانَ إلّا الخِزي مِمّن يقودُها[١]

ينشد برفع « الدّاء » ونصب « الخزي » وبنصب « الداء » ورفع « الخزي » . والفائدة فيهما جميعاً واحدة .

وإنما تساوي ذلك ، لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى .

ومما يبيّن ذلك بياناً واضحاً أن القائل إذا قال : شر الناس الفاسق أو قال : الفاسق شرّ الناس فقد أفادنا في كلا الحالين فائدة واحدة .

وكذلك إذا قال : أبوك خير الناس فائدته كفائدة قوله:خير الناس أبوك.لا يمكن أحدٌ[٢] أن يجعل بينهما فرقاً.ويشهد لذلك .

قول زهير :

٤٩٠ = وإمّا أن تقولوا قد أبينا فشرُّ مواطن الحسب الإباء[٣]

---

(١) من شواهد : سيبويه ١/٢٤ ، والمحتسب ٢/١١٦ ، وابن يعيش ٧/٩٦ .
وفي ط : « بنهلان » بالنون بعد الباء .

(٢) في ط : « أحداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) انظر ديوان زهير /٩٨ ، وفيه : « يقولوا » .

فهذا البيت أشبه الأشياء ببيت كثيّر ، وقد جعل زهير شرًّا هو المبتدأ والإباء هو الخبر . وإنما غرضه أن يخبر أن الإباء هو شر مواطن الحسب .

ولا يجوز لزاعم أن يزعم أن الإباء هو المبتدأ وشر خبره ، لأن الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ إلّا أن يتضمّن المبتدأ معنى الشّرط ، ألا ترى أنه لا يجوز زيد فقائم ، وكذلك من رواه : وشر مواطن بالواو ، لأن الواو لا تدخل على الأخبار ولا يجوز : زيد وقائم .

ومما يبيّن لك تساوي الأمر عند النّحويين باب الإخبار بالّذي وبالألف واللام ، فَمن تأمّل قول النّحويين فيه رأى ما قلناه نصًّا ، لأن القائل إذا سأل فقال : أخبرني عن زيد من قولنا : قائم زيدٌ فجوابه عند النّحويين أجمعين أن يقال : الذي قام زيد ، والقائم زيد .

ألا ترى أن المجيب قد جعل زيداً خبراً ، وإنما سأله السائل / [٣/٧٦] أن يخبر عنه،ولم يسأله أن يخبر به . فلو جاء الجواب على حدّ السؤال لقال : زيد الذي قام ، وزيد القائم .

وباب الإخبار كلّه مطرّد على هذا . وإنما جاز ذلك عندهم،لأن الفائدة في قولك : الذي قام زيد كالفائدة في قولك : زيد الذي قام . وكذلك الفائدة في قولك : زيد القائم كالفائدة في قولك : القائم زيد . ولولا أن الأمرين عندهم سواء لما جاز هذا .

ومن أظرف ما في هذا الأمر أن جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفة فلا يجيزون أن يقال : أخوك زيد ، والمراد:زيد أخوك.واحتجوا بشيئين :

أحدهما : أن المعرفتين متكافئتان ، ليست إحداهما أحق بأن يسند إليها من الأخرى ، وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة إذا اجتمعتا .

والحجةالأخرى :أنه يقع الإشكال ، فلا يعلم السّامع أيهما المسند؟وأيهما المسندإليه ؟ ،فلما عرض فيهما الإشكال لم يجز التقديم والتأخير ، وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك : ضرب موسى عيسى . وهذا قولٌ قويٌّ جدًّا غير أن النّحويين كلهم لم يتفقوا عليه .

فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز أن يكون شَرّ النساء خبراً مقدماً بوجهٍ من الوجوه . فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما يوجبه صناعة النحو ، وإن كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين ـ لا أحفظ في ذلك خلافاً بينهم ـ : إن في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير موضوعها محمولاً ، ومحمولها موضوعاً ، والفائدة في كلا الحالين واحدة ، وصِدْقها وكيفيّتها محفوظان عليها . قالوا : فإذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمّى ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها .

ومثال المنعكس من القضايا قولنا : لا إنسانٌ واحدٌ بحجر ، ثم

نعكس فنقول : لا حجرٌ واحدٌ إنسانٌ ، فهذه قضيّةٍ قد انعكس موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً . والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة .

ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا : كُلّ إنسان حيوان فهذه قضية صادقة ، فإن صَيّرنا موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً / فقلنا : [٣/٧٧] كُلّ حيوان إنسان عادت قضية كاذبة ، فهذا يسمّونه انقلاباً لا انعكاساً . وبالله التوفيق .

[مسألة من كتاب مسائل البطليوسي]

في كتاب المسائل للبطليوسي أيضاً ما نصّه :

مسألة : سأل [١] : ـ أدام الله عِزّك ـ مَنْ بقي عندنا من طلبة النحو عن مسألة وقعت وهي : إذا سميّت رَجُلاً بالألف من « ما » كيف يكون بناء الاسم من ذلك وصورته في الخَط ؟

فجاوب عن ذلك المسئول بما هذه نسخته .

تأملت ـ أعزّك الله ـ هذا السؤال ، والقياس النّحويّ يقتضي أن لا يشترط التّسمية بحرف ساكن مثل هذا ، إذْ لا بُدّ من أن يبنى الاسم

(١) في ط : « سائل سائل »

عليه ، وأن يكون الحرف المذكور أول ذلك الاسم .

فإن كان كما شرط ساكناً فلا بدّ من تحريكه ليتوصل إلى النطق به ، فيختلّ الحرف الساكن عن حاله التي كان يجب أن لا يُغَيَّرَ عنها في التّسمية ، لئلا تشتبه التسمية بما سمّى به من حرف متحرّك .

مَثَلُ ذلك كمَنْ قال : سمِّ لي رجلاً بالألف من أكرم أو ما كان مثله .

إن قلنا : إن الحرف الساكن المذكور يحرّك بالفتح ، فلهذا كان ينبغي أن تمتنع التسمية بالألف من « ما » .

وإن قلنا : إنه يجوز أن يُسمّى رجلٌ بالألف من « ما » فإنما ذلك على ضرب من قياس النّحو أيضاً ، ومجاري التعليل فيه ، فينبغي على تجويز ذلك أن تحرّك الألف الساكنة من « ما » بالفتح ، لما سنذكره بعد ـ إن شاء الله تعالى ـ فتصير همزته مفتوحةً ، ثم يزاد عليها من جنسها ألف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبّنياً على أقل حروف الأسماء الأعلام المتمكّنة، وذلك ثلاثة أحرف كما قالوا : إذا سمّيت رجلاً بالسيّن من « سوف » فإنك تزيد على السيّن ألفاً وهمزة ليكون الاسم على أقلّ البناء في المتمكّن العَلَم ، كما قلنا ، فتقول : جاءني ساءٌ ، ورأيت ساءً ، ومررت بساءٍ .

وكذلك فعلنا في مسألتنا لمّا حرّكْنا الألف الساكنة من « ما » بالفتح لما نذكره بعد ، وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة ألفاً

وهمزة من جنسها ، ليكمل البناء الأقل المذكور فجاء على وزن بكر فنقول منه في الرّفع / جاءني أأأ ،ورْأيت أأأ ، مررت با إأ ، فهذا بناؤه [٧٨/٣] وصورته في الخطّ .

وإن شئت كتبته بالعين وأسقطت الثالثة التي هي عين الوزن استخفافاً لئلا يجتمع ثلاث ألفات في كلمة واحدة .

فإن قيل : فكيف استجزت إسقاط هذه الألف من مثل هذا الاسم ، وأنت قد بنيته على ثلاثةأحرف ،وهو أقل البناء فقد أخللت ببنائك في الخط ؟ .

فالجواب : أنا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكّن قد أسقط منه ألف عين الوزن في الخطّ وأبقوه على حرفين ، وذلك الاسم « آل » فقد اتّفقوا في المصحف وغيره على كتبه بألف واحدة وكان فيه ألفان ، إذ وزنه أأل ، فسهلوا الهمزة الوسطى ، ثم أسقطوها فبقي من الاسم حرفان ، وإنما استجازوا مثل ذلك لدلالة الباقي على الذّاهب ، وطلباً للاختصار الذي كلام العرب مبنيٌّ عليه ، ولذلك جوّزنا نحن كتْب(أاء)بالعين قياساً على ذلك .

وإنما قلنا : إن تحرّك الألف الساكنة من « ما » بالفتح ، لأنها لما كانت أول الاسم ساكنة واحتاجت إلى حركة ليتوصّل إلى النّطق بها كانت الفتحة أولى بها من الكسرة والضّمة ، لأن الألف تتولد من الفتحة إذا أشبعت ، وتتغلّب بسببها إذا كانت بعدها حركة على ياء أو واو نحو : قام ، ونام فكانت الفتحة أولى لتحريك الألف من غيرها لذلك .

وأيضاً فهذه الألف المسمّى بها من « ما » قد[١] صارت أولاً وأصلاً، وفاء الوزن من هذاالاسم، فصارت كألف أخ وأب ، وهما ألفا قطع ، وأصل حركة ألف القطع الفتح إلا ما شذّ لمعنًى ، وأيضاً فلا تكسر ، ويصح عند[٢] الألفات السّواكن عند الحاجة إلّا ألفات الوصل . وهذه الألف ليست كذلك ، فصحّ بذلك كلّه ما قلنا .

وفي هذه[٣] اللُّمَع كفاية فيما قصدته .

فهذا ـ أدام الله تأييدك ـ نصّ الجواب . وما كان من الواجب أن يكتب مثل هذا الجواب لمثلك إلّا نصّ السؤال مجردًا إلا أنه تعيّن كَتْبُ السّؤال والجواب لأمر وقع ، وذلك أنه وقف على هذا السّؤال والجواب رجل يَنْتمي إلى علم النّحو ، فقال : إن هذا الجواب ناقص عمّا يجب ، وزعم أن على المسئول في هذه المسألة أن يجاوب فيها على كل وَزْنٍ / جاء في كلام العرب من الثّلاثيّة إلى السّباعيّة . [٣/٧٩]

وزعم : أنه يجوز أن يُسمّى بالألف من : « ما »رجل فيبني منه الاسم على كُلّ وزن حتّى على وزن اشهيباب[٤] ، وأن لا يقتصر في

(١) في ط فقط : « مذ » مكان : « قد » .
(٢) في ط فقط : « ويصحّ » بالياء ، و « من » مكان : « عند » .
(٣) في ط فقط : « هذا » .
(٤) في ط فقط : « اشهيبات » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واشهيباب من الألوان ، وقد لحقته أربع زوائد فإنه يكون على وزن : افعيلال ، ولم يجيء إلّا مصدراً . انظر الممتع ١/١٤٤ .

التّسمية به على أقل الأوزان المتمكّنة ، بل يجوز على كلّ وزن .

وعضد قوله بأن قال : لو قال : قائل ابن لي من ألف « ما » مثال « جحمرش[١] لصحّ البناء على ذلك المثال وغيره .

وهذا فيما رأينا خلاف مقاييس النحو . ونحن واقفون عند قليل عِلْمنا منه لا نتجاوز لِمْثِلِ قول[٢] هذا الدّاعي إلا عن دليل واضح ، نميل إليه أو هُدىً من مثلك نُعَوّل عليه . فعسى ـ أدام الله تأييدك ـ أن تَمُنّ بالوقوف على هذه الجملة ، وتَتَطَوّل على الجميع بإشارة كافية منك إلى ما يجوز من هذا كُلّه ، ويُبْقيك للعلوم تحييها ، وللقلوب تكشف عنها وتجلوها[٣] ، بِحَوْله وَطَوْلِهِ .

[الإجابة عن سؤال السائل]

الجواب : وقفت على سؤال السائل : وإجابة المجيب ، واعتراض المعترض .

والذي تقتضيه صناعة النّحو والتصريف : أنه إذا سمّى بحرف

---

(١) في ط : « حجر مش » بالحاء والجيم تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب الصرف واللغة . وجحمرش : العجوز الكبيرة ، ووزنه : فَعْلَلِلّ. انظر الممتع ١/ ٧٠ .

(٢) في ط فقط : « بمثل أقول » ، تحريف صوابه من المخطوطات .

(٣) في ط فقط : « وتحويها » والأنسب ما في المخطوطات .

من الحروف لزم أن يزاد عليه حتى يبلغ بصيغته أقلّ ما تكون عليه صِيغ الأسماء المتمكّنة ، وذلك ثلاثة أحرف ، ويُزاد على كلّ حرف حرفٌ من نوعه ، فيقال في « ما » : ماء ، وفي « لا » : لاء ، وفي « لو » : لوّ ، وفي « إي » : إيّ . وإنما فعل النحويون ذلك،لأنهم رأوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما أعربته وصيّرته اسماً من هذه الحروف ، ألا ترى قول النِمّر بن تَوْلب .

٤٩١ =عَـلِقَـتْ لـوًّا تُـكـرِّرهُ إنَّ لـوًّا ذاك أعـيـانـا[1]

وقال القطامي :

٤٩٢ =ولـكـن أهْـلَكَـتْ لَـوٌّ كـثـيـراً وقَبْـلَ اليـوم عـالجَهَـا قُدارُ[2]

وإن أراد مُرِيْدٌ أنْ يسمي من حَرْفٍ قد سُمِّى به مثل: جَعْفر أو

---

(١) من قصيدة للنمر يردّ بها على زوجته بعد أن عذلته لكرمه ،ومطلعها :

بـكـرت بـاللّـوم تـلحـانـا فـي بـعـيـرٍ ضـلّ أو خـانـا

وبعده الشاهد برواية مختلفة ، وهي : « تكرّرها » مكان : « تكرّره » وهو المناسب لمخاطبة زوجته ، وفي المقتضب ١ / ٢٣٥ :

* حاولَتْ لوّاً فقلت لها *

وانظر شعر النمر بن تولب / ١٢٠ .

(٢) قُدار : هو قدار بن سالف الذي يقال له : أحمرُ ثمود ، عاقر ناقة صالح عليه السّلام ، قال الأزهري : وقالت العرب للجزّار : قدار تشبيهاً به .
وانظر ديوان القطامي .

جَحْمَرِش ونحوهما من أمثلة كلام العرب كان لـه ذلك .

وأمّا قول المعترض : إن جواب المجيب لا يصحّ ولا يَكْمُل حتى يتكلّف أن يصوغ من الحرف الذي يسأل عنه أمثلة على جميع أوزان كلام العرب / فإنه تعسّف وغير لازم إلّا أن يشترط عليه السّائل [٣/ ٨٠] ذلك في مسألته .

وأمّا التّسمية بالألف من « ما » و « لا » فقد ذكر ذلك ابن جنّيّ وفيه خلافٌ لما قاسه هذا المجيب عن المسألة ،فقال : إذا أردت أن تصير الألف من « لا » اسماً زدت على الألف ألفاً ثانيةً ، فتجتمع ألفان ساكنتان ، فتحرّك الأولى منهما بـالكسر لالتقـاء السّاكنين ، فتنقلب الثانية لانكسار ما قبلها فتصير : « إي » .

ولا يكون اسمٌ متمكّنٌ على حرفين الثّاني منهما حـرف لين ، فتزيد على الياء ياءً أخرى ، وتدغم الأولى فيها فتقول (إيَّ)كما تقول إذا صيرّت « في » الخافضة اسم رجل : فِيّ .

قال ابن جنّي : فإن بنيت من هذه الكلمة فعلاً على حد قولك : كَوّفت كافاً ، وقوّفت قافاً ، وسيّنت سيناً ، وعيّنت عَيْناً ، لـزمك أن تقول : أَوْيْتُ ألفاً . قال : وإنما جعلنا قياس عين هذه الكلمة أن تكون واواً دون أن تكون ياءً ، لأنا لما زدنا على الألف ألفاً،واحتيج إلى زيادة حرف ثالث،ليتمّ الاسم ثلاثة أحرف صارت الألف المزيدة المجهولة

ثانيةً عَيْناً ، أو في موضع العين وجب على ما وصّانا به سيبويه أن نعتقد فيها أنها منقلبة عن واو حَمْلاً على باب : طويت وشويت ، لأنه أكثر من باب : حييت وعييت، فصارت (إيَ) كأنها من باب : قِيَ ، وسِيَ ونحوهما مما عينه واوٌ فكما أنك لو بنيت من القيّ والسيّ فَعَلْت ، لقلت : قَوّيت وسَوّيْتُ ، فأظهرت العينين واوين ، فكذلك تقول في فَعلت من « إي » التي أدّى إليها القياس أوّيت .

فهذه مسألة قد كفانا ابن جنيّ فيها التّعب ، وأرانا وجه القياس فيها ، فينبغي لمن أراد أن يصوغ منها مِثالاً على صورة بعض أمثلة كلام العرب أن يجريها مجرى : أَوى يأوي ، ويُرَكّب على ذلك قياسه ، فيقول في مثال جعفر منها : « أيًّا ، وفي مثال ـ سفر جل ـ أَوَيّا ، وفي مثل جَحْمَرِش أَيْيِيٌّ ، وفي مثال إوزّة : إيّاةٌ[1] ، ونحو ذلك. وبالله التوفيق .

[مسألة منظومة لابن السِّيد]

وفي المسائل للإمام أبي محمد بن السِّيد البطليوسي :

[٨١/٣] مسألة : وردت من الشّعر منظومة في أبيات من شعر ،وهي : /

(١) انظر المنصف لابن جنّي ٢/٢٧١ .

جوابك يا ذا العلم إنّي لسائل[١] عن أشياء من ذا النّحو تَخفى وتعظُمُ
فأورد عليها من كلامك شافياً تبين به كُلّ البيان وتُفْهِمُ
فمثلُكُ للإفهام يُدْعي وترتجي فوائده إن جلّ أو عزّ[٢] مُبْهَمُ
عَلام تُعِلّ الشيء عِلّة غيره فتسقمه وهْو الصّحيحُ المُسلَّمُ
ويبرأ إن اضحى سواه مُسلَّماً من إعلاله وهو العليل المُسَقَّمُ
وما القول في لابأس إن يَكُ مُعْرباً فحذفك للتنوين نُكْرٌ مُعَظَّمُ
وان يك مبنيًّا فقولك نَصْبهُ بلا خَطَإٍ يُحصى عليك وَيُرْسَمُ
وإن يك مبنياً لديك ومُعْرباً فذا النّكر أدهى في النفوس وأعْظَمُ
فبرِّد غليلاً في نفوس كأنها طيور ظماءٌ حَوْل عِلْمك حُوَّمُ
ولِمْ صَرفوا ما كَان وَصْفاً مؤنّثاً كعاقِلِه[٣] والوصف بالمنعُ يُحكمُ
ولِم يصرفوه[٤] اسماً لذاتٍ معرّفاً وذلك بُطْلٌ يُبْطِلِ الباب مُعَظَمُ
أَيُصْرفُ والتأنيثُ فيه محقَّقٌ وَيُمْنَعُه إن كان لَغْواً[٥] ويُحْرَمُ
فَقَرْطِس بِسَهْمِ العلم أغراضَ مَطْلِبي ولا تكُ فيه الظَّنَّ بالغيب تَرْجُمُ

فأجاب أبو محمد بن السيّد رحمه الله :

سألت لعمري عن مسائِلَ تقتضي جواباً وتفهيماً[٦] لمن يتعلّم

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « سائل » بدون اللام في أوله .
(٢) في بعض النسخ : « عنّ » مكان : « عزّ » .
(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « لعاقلة » باللام في أوله ، وهو أوضح .
(٤) في ط فقط : « ولم يصرفوا » مكان : « ولم يصرفوه » .
(٥) في ط : « لغو » بالرفع ، تحريف .
(٦) في ط فقط : « وتفيهما » تحريف .

لأن اطّـراد الحُكم ليس بـلازمٍ ... إذا أوجبتـه عِـلّةٌ ليس يـلزم[١]
وقـد أوجبـوه في مـواضِـعَ جَمّـةٍ ... بـلا عِلّة تقضي بـذاك وتَحْكُمُ
سِـوى عُلْقـةٍ لفـظيّـةٍ وتنـاسُبٍ ... خفيٍّ يـراه المـاهِـرُ المتقـدِّمُ
لأنّ تصـارِيفَ الكـلام شَبيهـةٌ ... بِنَشْءِ فـروعٍ عن أصـول تُقَسَّمُ
فَنشرك[٢] فيها[٣] الجر أقسامه التي ... تنـاسبـه فيمـا يصـحّ ويسقمُ
وفي كل علمٍ إنْ نظرْتَ تسامحٌ ... كـثيـرٌ وإقنـاعٌ وظـنٌّ مُـرَجَّـمُ
وما النّحو مختصاً بذلـك وحده ... لِمَن يُكِثِـرُ التّنقير عنـه ويُنْعِمُ
ولكن لـه فيمـا وجـدنـا نـظائـر ... يـراهـا بعين اللُّبْ من يتـوسَّمُ
[٨٢/٣] فـلا تَظْلُبَن في كـلّ شيء حقيقةً ... فلم تَكُ تَعْدو إنْ فَعَلْتَ وتَظْلِمُ /
سـأضْرِب أمثـالاً لما أنـا قـائـل ... لهـا مَـوْقِـعٌ في لُبِّ مَنِ يَتَفَهَّمُ
ألم تـر أن الـدّاء يسـرى دفينُـه ... فَيُضْنِي بعـدواهُ الصَّحِيحَ وَيُؤْلِمُ
وينزع عِرْق السّوء من بعد غايةٍ ... فَيَسْرِي به من النَّسْلِ داءٌ ويُعْظِمُ
كحذفهم للهمْـزِ مِنْ يُكْرِم الفتى ... مُشَارَكُهُ[٤] فيمـا جنى المتكلِّمُ
وحذفك واو الوَعْدِ حملاً على التي ... تُعَـلّ وذا حُكْمٌ من النحوُ مُحْكَمُ
كذاك قَرِينُ السُّـوء يُرْدِي قَـرِينَهُ ... وَيُنْجِي من الشَّـرِّ البُعادُ ويُعْصِمُ
لـذلك أردى من جُهَيْنـةَ يـاءَهـا ... مقـارنـهُ[٥] الهـاء التي تتهضَّمُ

(١) في ط فقط : « تلزم » بالتاء .
(٢) في ط فقط : « فتشرك » بالتاء .
(٣) في ط : « منها »
(٤) في ط فقط : « مشاركة » بالتاء المربوطة .
(٥) في بعض النسخ المخطوطة : « مقارنة » .

وَنَجَّى قُرَيْشاً أن يصاب[١] بيائه ... تنائى قرين السّوء فهو مُسَلَّمُ
أَلَمْ تَرَ صِوَاماً نَجَتْ إذ تباعدَتْ ... عن اللاّم من داءٍ غَدَتْ فيه صُيَّمُ
وللجار أسبابٌ يُراعى مكانها ... وللرَّحمِ الدّنيا حقوقٌ تُقَدَّمُ
كصِحَّة عين الفعل من عَور الفتى ... لِصِحّتها في اعورّ واللّهُ أَعْلَمُ
وكاجتوروا صحّت لأجل تَجاوروا ... شفاعةُ ذِي القُرْبى لِمَن هو محْرمُ
وقد زعموا التّصحيح للواو فيهما ... إرادة تنبيه على الأصْلِ مِنْهُمُ
كَأَعْولْتِ يا ثَكْلى وأَطْوَلْت يا فتى ... وَأَجْودَتِ[٢] يا سُعْدى وأغيلت[٣] تَكْتَمُ
وإن شئت أَجريت التّحرك فيهما ... كَمَجْرى حُروف اللّين إن كنت تَفْهَمُ
كما أن يَرْمي القوم أو يقعد الفتى ... سواءٌ إذا جازيت أو حين تَجْزِمُ
ومثل حباري في الإضافة عندهم ... غَدَتْ جَمَزى في ما به النّحو يَحْكُمُ
ومكوزة[٤] شِبْهٌ بذاك ومُحْبَبٌ ... وَتَهْلَلٌ[٥] إن حَصَّلْتَ قَولي وَمَرْيَمُ
وقد جعلوا للاسم سيمى لكونه ... على وَزْن مثل الفعل فيما تيمَّمُو

---

(١) في ط فقط : « تصاب » بالتاء .
(٢) في ط : « وأجوت » بإسقاط الدال ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .
(٣) الغَيْل : اللبن ترضعه المرأة ولدها ، وهي تؤتى ، أو وهي حامل وأغالت ولدها وأغيلته سقته الغَيْل فهي مُغِيلٌ ومُغْيِلٌ ، والاسم : الغِيلة .
(٤) في ط فقط : « ومكرزة » . تحريف .
(٥) في ط فقط : « وثهلل » بالثاء تحريف : وفي القاموس : « هلل » : وَتَهْلَل : كتفعل : اسم للباطل .

فقالوا لمن يَشْكي الخليلَ وَيَشْتَكِي ... أُلام ولكنْ فيه[1] ما أنت أَلْوَمُ
وقد يلحقون[2] الضِّدّ طوراً بِضِدِّه ... كُربّ فتىً أودى وكَمْ نِيل مَغْنَمُ

جواب المسألة الثانية

[٨٣/٣] ولا بَأْسَ في إعرابه وبنائه ... بأيِّهما قلت اعتراضٌ مُلْزِمُ /
لحذفك تنوين الّذي هو معرَبٌ ... وذلك رأي عندنا لا يُسَلم
وإن يكُ مبنيّاً ففيمَ وَصَفْتَهُ ... على لفظه والنّكر في ذاك أَعْظَمُ
وجَمْعُك لِلضّدَيْن أعظم شُنْعَةً ... ولم يَتَوَهَّمْ فيه ذا مُتَوَهِّمُ
وقد أكثروا فيه المقال وشتّتُوا ... إلى أن أَملّوا الناظرين وأبرموا
وأكثرَ ما قالوه ما فيه طائلٌ ... لقارئه إلّا الكلامُ المُنَمْنَمُ
فَمِنْ قائلٍ ظنّ البناء وقائلٍ ... يضارع إعراباً وذا الرأي أَحْكَمُ
كما ضارع الإعراب في غيره البنا ... إذا قلت جارات لأسماءَ أَكْرَمُ
توسَّط بين الحالتين فأمرُه ... خَفِيٌّ على غير النّحاريرِ مِنْهُمُ
لذا كثر الإشكال فيه فلم يَبِنْ ... وخلّط فيه كُلّ من يتكلَّمُ
وَيُشْبِهُهُ حالُ المنادى كلاهما ... من النّحو مخصوصٌ بهذا ويُعْلَمُ
لذلك جاز الحَمْلُ للوصْفِ فيهما ... على اللّفظ والمَعْنَى كما جاء عَنْهُمُ
فهذا الذي أختَارُ فيه لأنّهُ ... لِمُبْصِره أهدى سبيلاً وَأَقْوَمُ

(١) في ط ، وبعض النسخ المخطوطة سقطت كلمة : « فيه » ومكانها في ط بياض أشار إليه في الهامش بقوله : « بياض في ي » وإرجاع ما سقط من بعض النسخ المخطوطة الأخرى .

(٢) في ط فقط : « يلجؤن » تحريف ،صوابه من النسخ المخطوطة .

جواب المسألة الثالثة

ولست تعدّ التّاء في النحو عِلّةً ... لشيء سوى الأعلام إن كنت تَعْلَمُ
وما كان فرقاً لم يُعَدّ بِعلّةٍ ... كذا قال ذو الفهم النّبيلُ المعظَّمُ
يراعون في ذاك اللّزوم كطلحة ... وليس يراعى منه ما ليس يَلْزَمُ
وعِلّتُهُ أنّ الصِّفات مقيسةٌ ... على الفعل في تصريفها إذْ تُقَسّمُ
فقام وقامت مِنْهما صِيغ قائمٌ ... وقائمةٌ فيما تقول وتزعُمُ
لذا أنّثوا الأوصاف طوراً وذكّروا ... لما أرجَؤُا في الفعل منها وقدّموا
وما لم يصغ منه فليس مؤنّثاً ... كقولهم : لهم هند ولودٌ ومُتْئِمُ[1]
وتأنيثنا للفعل ليس حقيقةً ... ولا لازماً بل ضدّه فيه ألزَمُ
فأضعفها ضَعفُ الذي هو أصلها ... كذا ضَعْف أصل الشيء يُوهى ويُهْدمُ
وقَوّى الّتي في الاسم أنْ ليس جارياً ... على الفِعل فالتأنيث فيه مُحتَّمُ[2] / [٣/٨٤]
وَعِلّة سَكرى أو جلو لاء فَرْدَةٌ ... ولكنّها كالعلّتين لَدَيْهِمُ
كذا علّتا تلك الصّفات كعلّة ... قَضى فيه بالعكس القياسُ المقدَّمُ
إذا عدّ في ذاك اللّزوم بِعلّة ... مسلّمة فالضّد في ذا مُسَلَّمُ
فدونَكها تَحْوى غوامض جَمّة ... من العلم لا يبدو عليهِنّ مِيسَمُ[3]

---

(١) في القاموس : « تؤم » : التوءم من جميع الحيوان : المولود مع غيره . وقد أتأمت الأمّ فهي مُتْئِم .

(٢) في ط ، وبعض النسخ المخطوطة : « مخيم » بالخاء والياء .

(٣) المِيسم : الجمال .

ضـربت لهـا أمثـالهـا بنـظائـر من الحسن عن مَعْقُولِهن تُتَرْجِمُ
وزدت أموراً قادها الطّبع سمحةً وساعدني فيها القَرِيضُ المنظَّمُ
وأكثـر أهـل النّحـو عنهن نـائِمٌ وأفها مُهُمْ عنهنَّ تَكْبو وَتَكْهمُ(١)
نتيجـة ذِهْن صـاغ منهن حِلْيـةً تَحَلّى بهـا للعلم جيـدٌ ومِعْصَمُ
تُبـاهي بَطَلْيَوْسٌ(٢) بهـا كُلَّ بَلْدَةٍ وَتَشْهـدُ أَنّـى وجّهـت وتُكـرَّمُ

[مسألة من مجالس ثعلب]

في أمالي ثعلب أنشد الفرزدق :

٤٩٣ = يأيها المشتكي عُكْلاً وما جَرَمَتْ
إلى القبـائـل من قَتْـلٍ وإبْـآسُ
إنّـا كـذلـك إذْ كـانت همـرّجةٌ(٣)
نَسْبِي وَنَقْتُـل حـتّى يُسْلِمَ النـاسُ

---

(١) تكهم : تكلّ وتضعف .
(٢) في القاموس : بَطَلْيَوسُ بفتح الباء والطاء . والياء المثناة التحتيّة : بلدة بـالأندلس التي انتسب إليهـا وإفتخر بهـا محمد بن السِّيد صاحب هـذه الإجابة .
(٣) في اللسان : « همرج » : الهَمْرَجَة والهَمْرَج : الالتباس والاختلاط ووقع القوم في همرّجة أي اختلاط .
وانظر مجالس ثعلب .

قال : قلت له : لِمَ قلت :من قتل وإبآسُ ، فقال : ويحك كيف أصنع وقد قلت :حتى يسلَم النّاسُ؟ قال : قلت : فبِمَ رفعته ؟ قال : بما يسوءك وينوءك .

قال ثعلب : وإنما رفعه ، لأنَّ الفعل لم يظهر بعده ، كما تقول: ضَرَبْتُ زيداً وعمرٌو ، ولم يظهر الفعل فرفعت كما تقول : ضربت زيداً وعمرو مضروبٌ .

[مسألة] في تذكرة ابن هشام

حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن أبي إسحاق فقال له كيف تنشد هذا البيت ؟ :

٤٩٤ = وعينانِ قال اللّهُ كونا فكانتا
فعولانِ بالألبابِ ما تفعل الخَمْرُ[1]

فأنشده : « فعولان » ، فقال له عبد الله : ما كان عليك لو قلت : « فعولين » ، فقال الفرزدق : لو شئت أنْ أسَبِّح لسَبّحت ، ونهض فلم يعرفوا : مراده ، فقال عبد الله : لو قال : « فعولين » لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : أنهما تفعلان ما تفعل

(١) من شواهد : الخصائص ٣٠٢/٣ . والشاهد لذي الرّمة ديوانه /٢٩٧، وروايته : « فعولين » بالنصب . وقبله :
لها بشرٌ مثلُ الحرير ومنطِقٌ دقيق الحواشي لا هُراءٌ ولا نزرُ

الخمر [١]

[مسألة من تذكرة أبي عليّ الفارسيّ]

[٣/٨٥] قال أبو علي الفارسيّ في التذكرة / :

سأل مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن أولق »[٢] فقال الكسائي : أفعل ، فقال مروان : أستحييت لك يا شيخ .

قال أبو عليّ وذلك أن أولق[٣] يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون فوعلاً من تألّق البرق فتكون همزته أصلاً .

الثاني : أن يكون أفعل من : وَلِق إذا أسرع ، لأن الأولق

(١) في الخصائص لابن جني ٣٠٢/٣ : « قال أبو الفتح : كان هنا تامّة غير محتاجة إلى الخبر ، فكأنه قال : وعينان قال الله : احدُثا فحدثتا ، أو أخرجا إلى الوجود فخرجتا » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة ٠ « ألق » تحريف لأنه ليس على وزن أفعل ، والتصويب من المزهر ٣٧٣/٢ حيث جاء فيه ما نصّه : « سئل الكسائي في مجلس يونس عن « أولق » ما مثاله من الفعل؟. فقال : أفعل ، فقال له مروان : استحييت لك يا شيخ : والظاهر عندنا أنه فوعل من قولهم : أُلِق الرجل فهو مألوق » وانظر أيضاً شرح ما يقع فيه التصحيف /١٢٥، وانظر اللسان : ألق ، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو ٣١٠/٣١١.

(٣) في ط فقط : « ألق » تحريف .

الجُنون، وهو يوصف[١] بالسّرعة ويكون أُلق ، فهو مألوق إذا أخذه الأولق من البدل اللّازم كما قالوا : عيد وأعياد . انتهى .

قال أبو حيّان : ولا ينكر على الكسائي لأنهم قالوا أولق فهو مولوق .

قال : ولو ادّعى مُدَّعٍ أن الأصل الواو،وأنها أبدلت همزة كقولهم في وُعِد : أُعِد ، ثم لزم البدل في مألوق ، وكثر[٢] هذا أكثر من أصله لكان قولاً . انتهى .

[مسألة من شرح التسهيل]

قال أبو حيّان في شرح التسهيل :

من المسائل التي جرى فيها الكلام بين أبي العباس ولّاد وأبي جعفر النّحاس .

مسألة : كيف تبني من : « رجا » مِثْل : « افْعَلَلْتُ ؟ » سأل أبو جعفر عن ذلك فقال : ارْجَوَوْتُ ، فقال أبو جعفر : هذا خطأ ، لا نعلم خلافاً بين النّحويّين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل انها تقلب ياءً كما قالوا في : أَفْعَلْت من غزوت : أَغْزَيْتُ ،

(١) في ط : « وهي توصف » .
(٢) في ط : « كثير » مكان : « كثر » .

وفي استفعلت : اسْتَغْزَيْتُ .

والوجه : ارْجَوَيْتُ أرجوى إرْجواءً ، وأنا مَرْجُوٌّ مثل : احْمَرَرْتُ أَحْمَرّ احمراراً ، وأنا مُحَمرّ إلاَّ أنك تقلب في : ارْجويت أرجوي ، وتدغم في احمرّ يحمرّ .

وقال أبو محمد بن بدر البغدادي قول أبي العباس في افعللت : ارجووت تمثيلٌ على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كلّ ممثل أن يتكّلم بالمثال على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعدُ ، فافعللت على الأصل : ارْجَوَوْتُ وعلى الإعلال ارجويْتُ .

ومن قال : كينونة فَيْعَلونة[1] ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيعلولة[2] ذهب إلى / اللفظ . [٨٦/٣]

وإذا بَنَوْا مثل عصفور من غزا ، قالوا : غُزْوَوٌّ ، فالفراء يتركه

---

(١) في ط فقط : « فيعلولة » تحريف .

(٢) قال ابن عصفور في الممتع ٥٠٣/٢ : « وما الذي يدلّ على أن كينونة » . . . فيعلولة ؟ . فالجواب أن الذي يدلّ على ذلك شيئان :

أحدهما : أنها من ذات الواو ، فلولا أن الأصل ذلك لقيل : كونونة إذ لا موجب لقلب الواو ياء ، والآخر أنه ليس في كلام العرب « فعلولة » .

وانظر الخلاف بين النحويين والصرفيين في هذه الصيغة ووزنها : الممتع ٥٠٢/٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، والمنصف ٩/٢ - ١٥ ، وشرح الشافيه ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، وأمالي الزجاجي ٢٤٤ - ٢٤٦ .

على هذا ، ولا يعلّه .

وسيبويه يُعلّه بعد ذلك ، ويقول : غُزْوِيٌّ .

وقد ردّ على ابن بدر مصنّف كتاب : « سفر السعادة » فقال : قول ابن بدر في : « ارجووت » أنه تمثيل على الأصل غير صحيح ، لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما ينطق بكينونة كما قال .

٤٩٥ = يـا ليت أنّا ضمّنـا سَفِينَـهْ حتى يعـود الوصـل كَيْنُونَـهْ[1]

وإنما يُمثَّل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ كقولك في عِدَة[2] أنه : فِعْلة ، ولا تقول : عِلَة .وفي « غَدٍ »[3] أنه : فَعْلٌ ، ولا تقول : « فَعْ » . ثم إن أبا جعفر لم يسأل عن تمثيل الأصل ، وإنما سأل عما يصحّ أن ينطق به ، فما للمسئول اقتصر على تمثيل الأصل ، وترك ما ينبغي أن يقال؟

قال أبو حيّان : وما ردّ به (صاحب سفر السعادة) لا يلزم ،ألا ترى ما قاله أبو بكر بن الخيّاط في وزن « ارعوى » : أنه يجوز أن

---

(١) قبله كما في الممتع ٢/٥٠٥.
قد فارقَتْ قرينَها القرينهْ وشحطت عن دارها الظعينَهْ
من شواهد : الممتع ، والإنصاف ٢/٧٩٧ . وشرح الشافية ٣/١٥٢ ، واللسان : كون .

(٢) في اللسان : وعد » قال الجوهري : العدة : الوعد ، والهاء عوض من الواو ، ويجمع على : عدات .

(٣) في اللسان : « غدو » : وغدٌ أصله : غَدْوٌ ، حذفوا الواو بلا عوض .

يقال : فيه : افْعَلَلَ ، وافْعَلَى فـ « افعلل »[١] على الأصل ، وافْعَلَى على الفَرْع .

قال وذِكْر وزنه على الأصل أقيس فأدغم افعلَل في نحو احمرّ فصار افعلّ ، وأعل في نحو : ارعوى ، فجاز أن يقال : وزنه : افعلَّ وافْعَلى .

[مسألة من طبقات النحويين للزّبيديّ]

في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي :

أنشدنا بعض الأدباء لأبي عبد اللّهِ[٢] محمد بن يحيى بن زكرّيا المعروف بالقلفاط[٣] .

يـا سـائِلي عن وزن مُسْحَنْكِـكٍ مـن آن أَيْنـاً وأَنَـى يَـأْنِـي

---

(١) من الممتع ١/١٩٦ : ارعوى : « افعلَّ » .

(٢) في ط فقط : « عبيد الله » بزيادة ياء ، صوابه من المخطوطات وطبقات النحويين للزبيدي /٢٧٨ .

(٣) القلفاط : هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن زكريا . له ترجمة وافية في طبقات النحويين للزبيديّ /٢٧٨ - ٢٨١ .
وانظر النص الشعريّ في المسائل النحوية في طبقات النحويين للزبيدي في الترجمة نفسها .

تقديره من آن « مؤيِنِّنُ » ومن أنى قولك : مُؤْيِنِّي[١]
فهكذا تقديره منهُما ليس على ذي بصرٍ يُعْيى[٢]
ثمّ الكسائيّ وتصغيره أسهل شيء أيُّها المُلقى[٣]
تصغيره لا شك فيه كسيـ يىّ فمن في مثل ذا يُخطى[٤]؟
أربع ياءات وأنت امرؤ نقصتَهُ ياءً ولم تَدْرِ
وبعد هذا فَعِيَنْ واسْمَعَنْ فإني إيّاك مُسْتَفْتِي
عن وزن فيعولٍ وعن وز ن فعلول جميعاً من طوى يَطْوِي / [٨٧/٣]
وعن فَعُولٍ من قويٍّ[٥] ومفـ ـعول أجب واعْجَلْ ولا تُبْطي
وكيف تصغير مطايا اسم إنـ ـسانٍ وما الحرف الذي تُلْقِي[٦]
منه فإن كنت امرءاً[٧] جاهلاً فلست تُحْلِي لا ولا تُمْرِي
وعن خطايا اسماً تُسمِّي[٨] به إن كنت تصغيراً له تَدْرِي

(١) في ط : « مؤنني » بنونين ، وفي طبقات الزبيدي والمخطوطات بالياء : مؤيني .
(٢) في ط فقط : « يغبي » بالغين ، تحريف .
(٣) سقط هذا البيت من ط والنسخ المخطوطة مع أنه مرتبط بما بعده ولا يفهم ما بعده إلاّ به . وتصويبه من طبقات النحويين .
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : * تصغيره لا شك لا شك فيه * تصويبه من طبقات النحويين . وفي ط : « كسبي » بالباء تحريف، صوابه من طبقات النحويين والنسخ المخطوطة .
(٥) في ط : «قرى» بالراء ، تحريف .
(٦) في ط : « تلفى » بالفاء تحريف
(٧) في طبقات اللغويين «به» مكان « امْرأً »
(٨) في ط : « مسمى » بالميم تحريف

هـل يـاؤه قـلْ بـدلٌ لازمٌ أنـت لهـا لا بُـدّ مُسْتَبْقِي
أم هـل تعـود اليـاء مهمـوزةً فسِّـر لنـا تفسيـر مُسْتَقْصِي
إن كـان تصغيـر مـطايـا كتصـ ـغير خـطايـا قُـلْ ولا تُخْـطِي
فـإن تـصب هـذا فـأنـت امـ ـرؤ أَعْلَمُ من خليـلٍ النَّحْـوِي

قال أبو بكر الزّبيدي : لم يصنع شيئاً في قوله : « آن أَيْناً » وفي قوله : « مُؤْيَنِّي » لأن اشتقاق «يئين » من الأوان[1] .

فإن قال قائل : كيف يكون « فَعَل يَفْعِل » من ذوات الواو،وقد حظر ذلك جماعة النّحويّين ؟ .

قيل له : أنّ يَئِين[2] على مثـال : « فَعِل يَفْعِـل » مثل حَسِب يَحْسِب .

وكذلك زعم سيبويه نصّاً ، ولذلك انقلبت الواو ياءً .

وذكـر القتبيّ[3] أنّ [آن][4] يئين مـقلوب[5] مـن : « أنـا

(١) في نص الأشبـاه سقْط في ط والنسخ المخـطوطة ، فقـد ورد النص في طبقات النحويين على النحو التالي :
« قال محمد بن حسن : لم يصنع شيئاً في قوله : « آن أيناً » وفي قوله : « مُؤْيِنّي » ، والصـواب : « آن يئين أونـاً » وتقديـر « مسحنكـك » منـه : « مُؤْوَنِّنٌ » لأن اشتقاق : « يئين » من الأوان » .
(٢) في ط : « يبين »بالباء،تحريف واضح .
(٣) في ط : « القبتي » بتقديم الباء على التاء ، تحريف واضح .
(٤) سقطت من ط فقط : « آن » .
(٥) سقطت من ط فقط كلمة : « مقلوب ».

نأنى »[1] ؛ وذلك أيضاً غلط ، لما بيناه،فأما : « أنى يأنى » فمن ذوات الياء ، ومنه اشتقّ الإنى[2] لواحد الآنية[3] وكذلك قوله : ولا تُمْرِي ، إنما هو : ولا تُمْرِ ، والذي قاله من كلام العامّة ، انتهى .

* * *

[مناظرة بين ابن ولاد وأبي جعفر النحاس]

وقال الزّبيدي : حدثني محمد بن يحيى الرّياحيّ ، قال بلغني : أن بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن ولّاد وبين أبي جعفر بن النّحاس ، وأمرهما بالمناظرة ، فقال ابن النحاس لأبي العباس : كيف تبني مثال « افعلوت » من « رميت » فقال له أبو العباس : « ارمييت » فخطّأه أبو جعفر ، وقال ليس في كلام العرب « افعلوت ولا افعليت » فقال أبو العباس : أنما سألتني أن أمثل لك بناءً ففعلت .

قال الزّبيديّ : وأحسن ابن ولاد في قياسه حين قلب الواو وقال في ذلك بالمذهب المعروف،لأن الواو تقلب في المضارعة.لو قيل ، ألا ترى أنك كنت / تقول فيه : يَرْمِيُ فلذلك: قال : ارمييت . [٨٨/٣]

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « يأتي » بالياء مكان : « نأنى » بالنون والتصويب من طبقات النحويين .

(٢) في طبقات الزبيدي : « ومنه اشتق » الإنى والإناء .

(٣) في ط : « لواحد الإناء »،تحريف واضح .

والذي ذكره أبُو جعفر أنه لا يقال : « افعلوت » ولا « افعليت » صحيح .فأمّا « ارعويت » و « اجأويت »[1] فهو على مثال : افْعَلَلْتُ مثل : احْمَرَرْتُ فانقلبت الواو الثانية ياءً لانقلابها في المضارعة ، أعني : يَرْعوى ، ولم يلزمها الإدغام كما لزم أحمر لانقلاب المثال الثّاني ألفاً في ارعوى .

وقد كان سعيد الأخفش يبني من الأمثلة ما مثل له ، وسئل أن يبني عليه وإن لم يكن ذلك في كلام العرب،وفي ذلك حجّة لابن ولّاد ، وإن كان قولاً قد رغب عنه جماعة النحّويّين . انتهى .

[مسألة من شرح التسهيل لأبي حيّان]

في شرح التسهيل لأبي حيان :

قال أبو بكر محمد بن يحيى بن منصور المعروف بابن الخيَّاط وهو من شيوخ أبي القاسم الزّجاجي ومن أصحاب أبي العباس أحمد ابن يحيى : أقمت سنين اسأل عن وزن « ارعوى » فلم أجد من يعرفه . ووزنه له فرع وأصل ، فأصله أن يكون « أفعل » مثل : احْمَر كأنه ارْعَوّ،وكرهوا أن يقولوا ذلك ، لأن الواو المشدّدة لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع .

---

(١) في القاموس : « جأى » : الجأي كالجَوَى ، وجأى الثوب جأواً : خاطه وأصلحه ، والغنم حفظها ، وغطّى ، وكتم ، وستر .

ولو نطقوا بـ«ارعوَ» ثم استعملوه مع التّاء لوجب إظهار الواوين، كما أنهم إذا ردّوا احمرّ إلى التاء قالوا : احمَرَرْتُ ، وأظهروا المُدْغم ، فلم يقولوا : ارعووت، فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا : قرووت فقلبوا الواو الثانية منه. ولا ريب أن إحدى الواوين زائدة كما لا ريب في أن إحدى الرّاءين في احمررت زائدة قال :

فإن قيل : فما الحاصل في وزن ارعوى ؟ قال : فجائز أن يقول : افْعَلَلَ ، قال : ولو قال قائل : افْعَلى لكان وجهاً ، والأول أقيس

ولو قيل : ابن من الغزو مثل احمرّ لقيل : اغزَوّى كما قيل: ارعوى . وكذا ذوات الثلاثة التي ياؤها في موضع الواو جارية هذا المجرى . انتهى كلامه .

[مسألة من التعليقة على المقرّب لابن النحاس]

في التعليقة على المقرّب للشيخ بهاء الدين بن النحاس :

قال المبرد : بلغني أن ابن قتيبة قال: إن (مهيمناً) تصغير: مؤمن، والهاء بدلٌ من الهمزة ، فوجهت إليه : أن اتق الله ، فإن هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمّده / وإنما هو مثل : مُسَيْطِر . [٨٩/٣]

❊ ❊ ❊ ❊

[مسألة في : فاظت نفسه]

قال صاحب (المقرّب) قال الحميديّ في (جذوة المقتبس) قال لي أبو محمد علي بن أحمد : كتب الوزير أبو الحسن جعفر بن عثمان المصحفيّ إلى أبي بكر محمد بن الحسن الزّبيديّ اللغوّي كتاباً فيه : فاضت نفسه بالضّاد ، فجاوبه الزّبيديّ بمنظوم بين له فيه الخطأ دون تصريح .

وهو :

قل للوزير السّنيّ محتدُه ... لي ذمّة منك أنت حافظها
عناية بالعلوم معجزة ... قد بهظ الأولين باهظها
يقرّ لي عمروها وَمَعْمرها[1] ... فينا ونظّامها وجاحظُها
قد كان ما في قبول حرمتها ... لكن صرف الزّمان لافظها
وفي خطوب الزّمان موعظةٌ ... لو كان يَثْنى النفوسَ واعظُها
إن لم تحافظ عصابة نُسِبت ... إليك قِدْماً فمن يحافِظُها
لَا تَدَعَنْ حاجتي مُطْرِفةً ... فإن نفسي قد فاظ فائظُها

فأجابه المصحفيّ :

خفض فواقاً فأنت أو حدها ... علماً ونقّابُها وحافِظُها

---

(١) عمرو : هو سيبويه . ومعمرها : هو معمر بن المثنى أبو عبيدة .

كيف تضيع العلوم في بلد أبناؤه كلّهم يحافظها
ألفاظهم كلها معطّلة ما لم يعّول عليك لافظُها
من ذا يساويك إن نطقت وقد أقرّ بالعجز عنك جاحِظُها
عِلْمٌ ثنى العالمين عنك كما ثنى عن الشّمس مَنْ يلاحظها
وقد أتتني ـ فُديت ـ شاغلةً للنفس أن قلت فاظ فائظها
فأوضحنها تفز بنادرة قد بهظ الأوّلين باهظُها

فأجابه الزبيدي وضمن شعره الشاهد على ذلك :

أتاني كتاب من كريم مكرّم فنفّس عن نفس تكاد تفيظُ/ [٣/٩٠]
فسرّ جميعَ الأولياء ورودُهُ وسِيء[1] رجالٌ آخرون وغيظوا
لقد حفظ العهد الذي قد أضاعه لدى سواه والكريم حفيظُ
وباحثت عن فاظت وقد قيل قالها رجال لديهم في العلوم حظوظ
روى ذاك عن كيسان سهل وأنشدوا تعالى إلى الغياظ وهو مغيظ
وسميت غياظاً ولست بغائظ عدوّاً ولكن للصّديق[2] تغيظ
ولا رحم الرحمن رُوحك حيّةً ولا هي في الأرواح حين تفيظ

* * * *

(١) في ط : « وسبيء » بالباء ، تحريف .
(٢) في ط : « الصديق » بدون لام ، تحريف .

[مسألة من تذكرة أبي حيّان]

في تذكرة أبي حيّان

كيف يَخْفى عنك ما حلّ بنا أنا أنت القاتلي أنت أنا

أنا الأول مبتدأ ، وأنت الأول مبتدأ ثانٍ ،والألف واللام لأنا ،وقاتلي لِأنت ،فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هي أنا ، فأبرز ضميره وهو أنت ،فأنت مرتفع بقاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللّام ،وهي وما بعدها خبر عن أنت الأول ، وهو ما بعده خبر عن أنا الأول ، والعائد إلى أنا الأول أنا الثاني وإلى أنت الأول أنت الثاني ، والياء في قاتلي عائدة على الألف واللّام ، وموضع أنت الثاني وما بعده رفع ؛لأنه خبر مبتدأ ، وموضع الألف واللام رفع لأنه خبر المبتدأ الذي هو أنا ،وأنت فاعل قاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللام .

وقال ابن برّي فيه وجهان أحدهما : أن يجعل الألف واللام لأنا والفعل لأنت ، فأنا مبتدأ ،وأنت مبتدأ ثانٍ ، والقاتلي مبتدأ ثالث ، لأنه غير أنت ، إذ الألف واللام لأنا ، والعائد على الألف واللام اليـاء في القاتلي ، لأنها أنا في المعنى ، وأنت فاعل في القاتلي ، أبرزه لمّا جرى على غير مَنْ هوله ، إذ الألف واللام لأنا ، والفعل لأنت ، وأنا خبر القاتلي ، والقاتلي وخبره خبر أنت ،وأنت خبره خبر أنا .

والثاني أن تكون الألف واللّام والفعل لأنت ، فأنا على هـذا

مبتدأ،وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي خبر أنت ، ولا يبرز الضّمير فيه،لأنه جرى على من هوله / ويكون الكلام قد تمّ عند قوله:القاتلي أنت أنا [٣/٩١] على طريقة المطابقةللأول،ليكون آخر الكلام دالاً وجارياً على أوله ، ألا تراه قال في أول الكلام : أناأنت،ولهذا قال في آخره:أنت أنا ، أي كيف أشكو ما حلّ بي منك ، وأنا أنت ، وأنت أنا فإذا شكوتك فكأنما أشكو نفسي .

قال: ولو جعلت الألف واللام والفعل في هذه المسألة لـ «أنا» لقلت : أنا أنت القاتلك أنا، فأنا مبتدأ وأنت ثانٍ ، والقاتلك ثالث ، لأنه غير أنت ، وفيه ضمير يعود على الألف واللّام التي هي أنا في المعنى ، ولم يبرز الضّمّير الذي في القاتلك ، والقا تلك وخبره خبر أنت ، وأنت وخبره خبر أنا .

قال السّخّاوي : في (سفر السعادة) : هذا البيت وضعه النحاة للتعليم .

* * *

[مسائل نحوية جرت بين السهيليّ وابن خروف]

المسائل التي جرت بين السّهيلي وابن خروف ـ رحمهما الله ـ تعالى منقولة من تذكرة الشّيخ تاج الدين بن مكتوم .

ذكر: بعضُ النّاس محجورين[1] في عَقْدٍ له يتضمّن ذكوراً وإناثاً

(١) أي حكم عليهم بالحَجْر ، وعدم التصرّف في أموالهم .

فاحتاج في خلال العقد إلى ذكره أنثى منهم ، فقال : إحدى المحجورين ، فمنع من ذلك السهّيليّ ،وقال قول الشاعر :

٤٩٦ = * إحدى بني الحارث *

هو كقول النابغة :

٤٩٧ = * إحدى بليّ [1] *

وقول الآخر :

٤٩٨ = * إحدى ذوي يمن *

وليس في شيء منها شاهد لمن زعم أنه يجوز : إحدى المسلمين ، وأنت تعني مسلماً ومسلمةً أو إحدى المُسْلِمين وأنت تعني مسلمةً ومُسْلمين ، لأن الجمع الذي على حدّ التثنية هو بمنزلتها . ولو جاز هذا لجاز أن تقول في حمار وأتان : هذه إحدى الحمارَيْن .

وما تقدّم من الأبيات إنما هو على حذف المضاف كما قال الله

---

(١) قطعة من بيت للنابغة ، والبيت تمامه :

إحد بلي وما هام الفؤاد بها إلاّ السِّفاه وإلاّ ذكرةً حُلُما

وبليّ : قبيلة من قضاعة ، ويقال : بليّ من بني القين . وقوله : إلاّ السّفاه الخ أي لم يهم بها إلاّ سفهاً منه وتذكراً لرؤيتها في الحلم.من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٩١ . وانظر ديوان النابغة/ ٢١٥ .

تعالى : ﴿ فله عشر أمثالها ﴾[1] فأنّث ، لأنه أراد عشر حسنات .

ولو قال أيضاً هي أحد قريش أو أحد بليّ لم يمتنع .

وأما الذي لا بُدّ فيه من لفظ أحد فما تقدّم من قوله : أحد المسلِمَيْن، وأنت تعني مسلماً ومسلمة ، وقولك أحد المُسْلِمين ، وأنت تعني كذلك .

وشاهد ذلك قوله عليه السّلام للمتلاعنين : « أحد كما كاذب فهل من تائب » ، ولو كانوا ثلاثةً لقيل : « أحدهم امرأة » ؛ لأن لفظ التذكير/ قد شملهم فحُكْم الجزء إذن حُكم الكُلّ ، ولا سيما إذا كان [٣/٩٢] ذلك الجزء لا يتكلّم به إلا مضافاً .

والأصل في هذا النّفي العام تقول: ما في الدار أحد فيقع على الذّكر والأنثى ، وإنما قالت العرب « أحد الثلاثة » ، لأنك أردت معنى النفي بكأن المعنى لا أعيّن أحداً منهم دون آخر .

ويدلّ أيضاً على ذلك أن تغليب المذكر على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكّر أقوى في القياس ؛ لأن لفظ المذكر أصل ، ثم يدخل عليه التأنيث ، وليس كذلك لفظ مَنْ يعقل .

وقد تعدّى تغليب من يعقل الجُملة إلى جزئها ، قال الله تعالى :

---

(١) الأنعام / ١٦٠ .

﴿ فَمِنْهم مَنْ يَمْشِي على بَطْنه ﴾ [١] لمّا كان جزءًا من الجملة التي غلبه فيها مَنْ يعقل في قوله تعالى : ﴿ فمنهم ﴾ .

وإذا جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز[٢] في أحد[٣] لأربعة[٤] أوجه :

أحدها : أن أحداً يقع على الذّكر والأنثى؛لكونه في معنى النّفي كما تقدّم في قولك : « أحد الثلاثة » .

والآخر : أن تغليب المذكّر أقوى من تغليب من يعقل ، لأن المذكر والمؤنث جنس واحد ، بل نوع واحد ، تميّز أحدهما بصفة عَرَضِيّة ، ألا ترى أنه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة الأنثى لأجل ذكره في القرآن مذكّراً ، وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل .

والثالث : أن المضاف أو المضاف إليه كالشيء الواحد .

والرابع : أن أحداً مع أنه مضاف لا يستعمل منفصلاً لا يقال : هذه المرأة إحدى ، ولا رجلٌ أحد .

قال ابن خروف : إحدى المحجورين صحيح يعضّده السّماع والقياس ، قال تعالى : ﴿ قالت أُخْراهم لِأُولاهم ﴾[٥] فجمع بين

(١) النور /٤٥ .
(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « أن لا يجوز » .
(٣) في ط فقط « إحدى » مكان : « أحد » .
(٤) في ط فقط : « أربعة » بدون لام الجرّ ، تحريف.
(٥) الأعراف /٣٨ .

تـذكير وتـأنيث في مضاف ومضـاف إليـه ، وهـو بعضـه ، وإحـدى المحجورين أحرى ، لأن تأنيث الآية غير حقيقي .

ويشبهه قوله سبحانه:﴿ هِيَ حَسْبُهُمْ ﴾[1] وقوله :

٤٩٩ = * ما هذه الصّوتُ[2] *

وقوله :

٥٠٠ = * . . . وهي فرع أجمع[3] *

فذكّر بعض الجملة وأنثّ بعضاً وهما جميعاً شيء واحد .

ومن ذلك قولهم : أربعة بنين،وثلاثة رجال ، فأنّثوا المضـاف والمضاف إليه مذكّر ، وقالـوا في:« أربعة / رجال وامرأة :خمسة » فإذا [٢/٩٣] أشاروا إلى المرأة قالوا : « خامسة خمسة » .

ومما يدلّ عليه أنا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنّث ولم تراع

---

(١) التوبة /٦٨ .

(٢) قطعة من بيت لرويشد بن كثير. والبيت بتمامه :

يـأيها الـراكب المزجي مطِيّته سـائـل بني أسـدٍ مـا هـذه الصّـوْتُ

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/١٦٦ ، وسر صناعة الإعراب /١٣ والإنصاف ٢/٧٧٣ ، والخصـائص ٢/٤١٦، واللسـان : صوت، والهمع والدرر رقم ١٧٣٢ .

(٣) جزء من بيت ورد في اللسان : « فرع » والبيت بتمامه :

أَرْمِـي عليـهـا وهْي فـرعٌ أجـمـعُ وهي ثـلاثُ أذرعٍ وإصْـبَعُ

اللّفظ [١] المذكّر في كثير من كلامها قال :

٥٠١ = * تقولُ هزيزُ الرِّيح مرّت بأثأبِ [٢] *

وقوله :

٥٠٢ = * . . . تواضَعَتْ سُبُورُ المدينة[٣] . . . *

ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعي فيه المعنى ، فهو أشدّ مما نحن بصدده ، و « إحدى بلىّ » وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما

(١) في ط « اللفظ اللفظ » بالتكرار وابتلّ - السبق .

(٢) لامرىء القيس من قصيدة مشهورة مطلعها :

خليليّ مُـرّا بي على أمّ جُنْـدبِ نُقَضِّ لُبَـانـاتِ الفـؤادِ المعـذَّب

وصدره :

* إذا ما جرى شأوَين وابتلّ عطفه *

انظر ديوانه /٦٨ .

وهـو من شـواهـد : المقـرّب ١/٢٩٥ ، والعيني ٢/٤٣١ ، والتصـريح ١/٢٦٢ .

والشأوين تثنية : شأو ، ومعناه : السبق وهزير الرّيح : دويّهـا عند هـزّها الشجر . والأثأب : شجر ، الواحد : أثْأَبة .

(٣) قطعة من بيت لجرير يهجو ابن جرموز ، والبيت بتمامه :

لمـا أتى خبرُ الـزُّبيـر تـواضعت سـورُ المـدينـة والجبـال الخُشَّـعُ

ومطلع قصيدته .

بـان الخليطُ بـرامَـتَيْـن فـودّعـوا أو كلّمـا رفـعـوا لبينٍ تَـجـزَعُ

انظر ديوانه / ٢٧٠ .

من شـواهـد : سيبـويـه ١/٢٥ ، والمقتضب ٤/١٩٧ ، والخصـائص ٢/٤١٨ ، والخزانة ٢/١٦٦ ، واللسان « سور » .

زعم السّهيليّ ، لكن لما كانت قبائل تجمع الذّكور والاناث جاز ذلك فيها . وإجازته هي « أحد قريش » .وهي أحد بليّ[١]

ولو قيل : أحد المحجورين على قوله سبحانه : ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ من النّساء ﴾[٢] لم يَجُزْ ، لأنه في الآية الكريمة بعد النّفي ، والمراد به نفي العموم ، ثم بيّن بقوله : من النّساء .

وأما استشهاده بقوله في المتلاعنين : « أحدهما كاذب » فغفلة ، لأن المقصد هنا أحدهما لا بعينه .ولو عنى المؤنثة لأنّث فهو كقوله سبحانه : ﴿ إما يَبْلُغَنّ عند الكبر أَحَدُهما أو كِلاهما ﴾[٣] ومنع من أفراد : أحد وإحدى . وقد قال سبحانه ﴿ قل هو الله أحد ﴾[٤]

وقالوا : أحد وعشرون،وإحدى وعشرون .

وقوله : لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيرة الأنثى قد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ، ولم يدلّ عندنا على تحريمها إلاّ فحوى الخطاب ، وكون الألف واللام للجنس .

قال السّهيليّ : لا دليل في قوله سبحانه : ﴿ قالت أخراهم لأولاهم ﴾[٥] ؛لأنه لم يجتمع في الآية مؤنّث ومذكّر ، فغلّب المذكّر

(١) في ط فقط بزيادة كلمة : « عطف » بعد : « بلي »

(٢) الأحزاب /٣٢.

(٣) الإسراء /٢٣.

(٤) الإخلاص /١.

(٥) الأعراف / ٣٨.

يعني ان آحاد الأُمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمّة ، وليس في جمع أُمّة على أمم نقل مؤنث إلى مذكّر ، ولكن هذا هو باب جمع هذا المؤنّث ، فإذا قلت : أخراهم فلم ينقص ، كما فعلته في إحدى المحجورين ، لأنك في إحدى المحجورين نقلت مؤنّثاً إلى مذكر وجعلت محجورةً محجوراً ، كأنه شيء محجور .

فإذا فعلت ذلك فواجب عليك أن تقول «أحد» من حيث قلت فيه محجور . وقد يتعقّب هذا بأن « ضميرهم » ضمير مذكّرين نساء ورجال بلا شكّ ، فوجه الجمع بين / إحدى المحجورين وبين [٣/٩٤] أخراهم : أن لفظ « هم » لم يستعمل حتى صيَّر من كان ينبغي أن يقال فيه :«هي»، يقال فيه : «هو»كما نقلت محجورة إلى محجور ، فانظره .

وأيضاً فإن « أولى » و « أُخرى » قد يستعملان منفصلتين بخلاف إحدى .

وقوله سبحانه ﴿ هِيَ حَسْبُهُم ﴾[1] وقوله الشاعر :

* وهي فرع أجمع *

لا دليل فيهما وليسا في شيء مما نحن بصدده بل يشبهان قولك : هي أحد المسلمين ، فإنّا نقول هي ، ثم نقول إحدى.

وقوله سبحانه ﴿ هي حسبهم ﴾ كقولك : امرأة عدل ، وقوله :

---

(١) التوبة / ٦٨.

« وهي فرع » كقولك للمرأة إنسان .

وأمّا قوله : «ماهذه الصوت» فلا حجّة فيه ، وليس مِمّا نحن فيه في شيء ، وإنما اضطرّ،فأنّث لارادة الصّيحة .

واستدلاله أيضاً بثلاثة بنين وأربعة رجال ليس من الباب في شيء .

واستدلاله بخامسة خمسة كذلك ، لأن خامسة من باب اسم الفاعل كقائمة وقاعدة، واسم الفاعل يجري على أصله إن كان لمذكّر فهو مذكّر وإن كان لمؤنّث فهو مؤنث ،فقولك: خامسة خمسة كقولك : ضاربة الرجل .

قال ابن خروف في هذا : إذا كان اسم الفاعل ينبغي أن يجري على أصله فكذلك أحد وإحدى : واللّبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يؤنثّ هو اللبس الذي يدخل في إحدى .

قال السّهيلي وأمّا استشهاده بنحو : « هزيز الريح » والأبيات التي أنشدها سيبويه فلا حجّة في شيء من ذلك .

وأما قوله: وإحدى بليّ وأمثاله لا يحتاج[1]، إنما قصدت أنه لا يلزم غير وجود « إحدى بليّ » أن تقول : إحدى المحجورين ، فإن

(١) في ط فقط : « لاخراج » مكان : « لا يحتاج » .

بينهما فرقاً وهو أن المحجورين لا يُسْتعمل[1] على جملة نساء كما يستعمل عليها القبيلة .

وأما ردّه عليّ في قوله عليه السلام : «أحدهما كاذب» فهذَيانٌ، لأنه لم يستشهد بالحديث إلَّا علي تغليب المذكّر خاصّة .

وأمّا رده المنع من إفراد أحد وإحدى ، وإستشهاده بقوله سبحانه: ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، فليست الآية مما نحن فيه .

وأما قوله : قد ذهب إلى تحليلها دون الذكّور طوائف من أهل الفساد[2] فتعقّب سخيف . انتهى .

قال ابن الحاج وردّ ابن خروف هذه الفصول كلها بما لا يشفى ، وأبان أنه لم يفهم عن السّهيلي شيئاً ولم يذكر ابن الحاج الرّد . / [٣/٩٥]

[مسألة فقهية نحويّة بين ابن خروف والسّهيليّ]

« أَكْلُ ذي نابٍ من السّباع حرام » .

قال ابن خروف للسّهيلي : في هذا الحديث من سُوء التّأويل والهذَر والافتيات على رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلّم ما لا خفاء به .

(١) في ط : « لا يشتعمل » بالشين ، تحريف .
(٢) في ط فقط : « من النقاد »

أعاذنا الله ممّا ابتلى به .

وإنها لَزلّة عظيمةٌ يجب استتابةَ قائلها ، وذلك أنه قال : يجوز أن يحمل الحديث على أصل رابع ، وهي المضارعة ، فإنّ اللّه تعالى إذا حرّم شيئاً حرّمت الشريعة ما يضارعه ، كما حرّم ما يضارع الزنا مضارعة قريبةً ، ـ وكرّه ما يضارعه من بُعد كالنظرة[1] ، والقعود في موضع امرأة قامت عنه حتّى برد[2] ، روى ذلك عن عمر رضي الله عنه ، والتّلذذ بشمّ الطيب على امرأة ، ونظائره كثيرة .

فلما حرم الله الخنزير حرّم رسول الله صلى عليه وآله وسلم ما يضارعه ويشاركه في النّاب والصّفة الخنزيرية فحرّم الله سبحانه الأصل ، وحرّم رسوله الفرع ، والكُلّ من عند الله، كما حرّم الله الجمع بين الأختين ، وحرم رسول الله الجمع بين العَمّة وابنة أخيها، وبين الخالة وابنة أختها ، وبين العمتين والخالتين ، بناءً منه عليه السلام على الأصل الثابت في كتاب الله تعالى والتفاتاً إليه .

كذلك حرّم كُلّ ذي نابٍ بناء على الأصل الثابت من تحريم الخنزير استنباطاً منه ، ونظراً إليه .

قال ابن خروف : فهذا الرجل يخبر أن رسول الله صلى الله عليه

(١) في ط فقط : « كالنظر » .

(٢) اختلفت النسخ في هذه الكلمة : ففي ط : « ترد » بالتاء وفي بعض النسخ المخطوطة « يرد » بالياء ، وفي البعض الآخر حتى بَرد بالباء ، وهو الأنسب والأوضح .

وآله وسلم يحرّم شيئاً بالاستنباط من غير أن يُؤمَر بتحريمه .

وقوله : والكلّ من عند الله كلام مُلْغىً ، إذ لا يجتمع مع ما قبله .

ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البراءة مِمّا[1] نسب إليه .

قال السّهيلي : ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد وهو مسطور في مختصر الطّليطليّ ، لأن مؤلفه ذكر أنه صلى الله عليه وآله وسلم يستنبط الشّرائع .

وهذا الجاهل من جُفاة المقلّدين ، فليقنعه على طريقة التقليد كلام الطليطيّ . واستنباط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيحٌ لا مدفع في ثبوته ولا ينكره إلا جِلْف جافّ ، وكل ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم مما لا ينطق به القرآن وإن كان متضمّناً لكل شيء فهو على هذا المَنْحى ، وإذا لم يستنبط / رسُول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم فمن ذا يستنبط ؟ . [٣ / ٩٦]

[مسألة للسّهيليّ]

قال السّهيليّ في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ منهم القِرَدَةَ والخنازير ﴾[2] : الألف واللام يدلاّن على معنى الاتعاظ والاعتبار .

(١) من ط فقط « بما » باباء

(٢) المائدة / ٦٠ .

وفهم ابن خروف عنه أنه يثبت للألف واللام معنى ثالثاً أو رابعاً وهو معنى الاتّعاظ ، فرّد عليه بأنه قال : ما لم يقله أحد .

قال السّهيلي رادّاً عليه : إنما أردت أن الله سبحانه لمّا خاطب أهل الكتاب بهذا ، فأشار إلى الجنس المصروف إلى[1] القردة والخنازير التي مُسِخَ مَنْ سلف من الأُمم على هيئتها وصورتها لم يكن بدٌّ من الألف واللام الدّالتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الاتّعاظ والاعتبار والتخويف ولو قال : قردةً وخنازير لم يكن فيه ذلك .

[مسألة لابن العريف تخريجات إعرابها بلغت الألوف]

مسألة : من تخريج ابن العريف[2] تبلغ من وجوه الإعراب ألفي ألف وجه ، وسبعمائة ألف وجه ، وأحداً[3] وعشرين ألف وجه ، وستمائة وجه وهي هذه :

---

(١) في ط فقط : « من » مكان : « إلى » تحريف .

(٢) هو الحسن بن الوليد بن نصر أبو بكر القرطبي المعروف بابن العريف النحوي . ومات سنة ٣٦٧ .
وصنع لولد أبي عامر المنصور مسألة فيها من العربيّة مائتا ألف وجه ، واثنان وسبعون ألف وجه ، وثمانية وستّون وجهاً » . انظر البغية ١/٥٢٧ .

(٣) في ط : « وحدا » مكان : « وأحداً » تحريف :

« ضرب الضّارب الشاتم القاتل محبَّك وادك[1] قاصدك معجباً خالداً في داره يوم عيد » فترتفع « الضارب » بالفعل و « الشّاتم » نعته ، و « القاتل » نعتٌ ثان ، و« محبّك » نصب بالقاتل ، « ووادك » نعته « وقاصدك » نعت ثالث . وتنصب « معجباً » بضرب « وخالداً » بمعجب « ولك » رفع « قاصدك » بالابتداء وخبره محذوف أو هو خبر محذوف المبتدأ. ونصبه بأعنى أو على[2] الحال من القاتل أو من الضارب أو لوادّك .

فهذه سبعة،لك مع كل واحد منها نصب وادّك بأعنى أو الحال للقاتل وللضارب أو مفعولاً .

ولك رفعه بأنه خبر وبالعكس فذلك (٤٢) .

لك في محبّك النّصب بالقاتل وبأعنى والرّفع بالابتداء وبالخبر فذلك (١٦٨) .

لك مع كل منها نصب القاتل بالشّاتم وبأعنى ورفعه بالابتداء وبالخبر ، وخفضه تشبيهاً بالوجه الحسن ، ورفعه بنعت ما قبله / [٩٧/٣]

---

(١) في ط : « وادك » وفي بعض النسخ المخطوطة ، وأردك ، وفي بعضها الآخر : ورادّك » .
وفي ط ذكرها بعد ذلك : وادّك ، وهو الأنسب .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وعلى » والأصوب أن تكون أو على بناء على أسلوب النّص .

فذلك (١٠٠٨) .

لـك مع كـل منها نصب الشـاتم بالضـارب وبأعني ، ورفعـه بالابتداء بالوجه الحسن ، ورفعه بالنعت (٦٠٤٨).

مع كل منها نصب معجباً بالحال لقـاصدك وبـالخبر ، وجـرّه تشبها، وبالحال للكاف من قاصدك ، وبالحال من الضـارب ، ونعتاً لقاصدك،ونصبه بضرب (٣٠٢٤٠) .

مـع كلّ منهـا نصب خالـداً بضرب ورفعـه بضرب ، وينصب الضّارب . ولك جعل خالد بدلاً من الضارب .

ولـك عـطفـه عليـه عـطف البيـان ، ونصبـه بـأعني ، ورفعـه بالابتداء ، وبالخبر . ونصبه بمعجب (٢٧٢١٦٠) .

مع كل وجه منها أن تجعل في داره متعلّقاً بالضارب أو بمحبك (٥٤٤٣٢٠) .

وبوادّك أو بقاصدك أو بخالد .

وكذلك القول في يوم عيد فيتضاعف ذلك إلى العدد المذكور.

[مسألة في تذكير « قريب » من : « إن رحمة الله قريب »]

قال ابن الصائغ في تذكرته :

سئل العلامة مجد الدّين الرُّوذْرَاوِري عن قوله تعالى : ﴿ **إنَّ رحمة اللّهِ قريبٌ من المحسنين** ﴾[1] فتكلّم عليه .

فاعترض عليه ابن مالك فامتعض الروذراوري لكلامه، وطَعَن في كلام ابن مالك .

وهذا ملخّص كلامهما مع حذف ما لا تعلّق به بالمسألة من الطّعن والإزراء .

قال الشيخ مجد الدين استشكل الأئمة تذكير القريب مع تأنيث الرّحمة . وتخيل الأفاضل من قدمائهم في الجواب وجهين :

أحدهما : أن الرحمة بمعنى الإحسان وهو مذكّر.

الثاني : أن الرحمة مصدر والمصادر كما لا تجمع لا تؤنث ، وهذان ذكرهما الجوهري والزمخشرّي في كتابيهما .

وقال الفراء : « القريب » إذا كان للمكان وكان ظرفاً كان بلا هاء ، وإذا ضمّن معنى النّسبة والقرابة دخلت الهاء، تقول في الأول :

---

(١) الأعراف /٥٦.

كانت فلانة قريباً مني ، وفي الثاني فلانة قريبتي .

قال : وهذا كله تصرف في كلام الله تعالى بمجرد الظّنّ ، وهلاّ كانوا كالأصمعي فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب ، وكان إذا سُئِلَ عن / شيء من كلام الله تعالى سكت ، وقال : لو أنه غير كلام الله تعالى [٣/٩٨] تكلمت فيه ، والقرآن إنما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع أشعارهم ، فقد كان عكرمة وهو تلميذ ابن عباس إذا سُئِلَ عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر العرب ثم يقول : « الشعر ديوان العرب » .

والجواب الحقّ:أن القريب على وزن فعيل والفعيل والفعول يستوي فيهما المذكّر والمؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقيّ .

قال امرؤ القيس :

٥٠٣= بَرَهْرَهَةٌ رُوقَةٌ رَخْصَةٌ كَخُرْعُوبَةِ البانَةِ المُنْفَطِرْ[١]

فتُورُ القيامِ قَطِيعُ الكلام تفترّ عن ذي غُروب خَصِرْ[٢]

(١) انظر ديوانه/ ١١٠ . وفي الديوان « رودة » مكان : روقةٌ،والبرهرهة : رقّة الجلد ملساء ، والرّوقة : الحسنة الجميلة ، والخرعوبة : القضيب الغضّ ، والمنفطر الذي يتشقق بالورق .

(٢) فتور القيام : أي متراخية لثقل أردافها ، وقطيع الكلام قليلته لشدّة حيائها، وتفتر : تبسم ، والغروب : بياض الأسنان ، والخَصِر : البارد . انظر هامش الديوان والشاهد من قصيدة مطلعها :

أحار بن عمرو كأنّي خَمِرْ ويعدو على المرء ما يأتَمِرْ

وهو من شواهد : المنصف ٣/٣١ .

وقال في لفظ القريب :

٥٠٤ = له الوَيْلُ إن أمسى ولا أُمُّ هاشِمٍ
قَـرِيبٌ ولا البَسْبَاسَـةُ ابنَـةُ يَشْكُـرَا[1]

وقال جرير :

٥٠٥ = أتنفعك الحياةُ وأُمّ عمـرٍو قـريـبٌ لا تـزورُ ولا تُـزَارُ[2]

وأغرب من ذا أن لفظةً واحدةً قد اجتمع فيها التّأنيثُ الحقيقيُّ وغيرُ الحقيقيِّ ، وهي لفظة « هُنَّ » ، ومـع ذلك حُمِل عليها فعيل بلا هاء ، وهي في قول جميل :

٥٠٦ = كأن لم نُحارب يا بثين لو انّهـا
تكشّـف غمّـاهـا وأنـت صَدِيقُ

---

(١) لامرىء القيس، ديوانه /٩٦ من قصيدة مطلعها :
سما لك شوقٌ بعد ما كان أقصرا
وحلّت سليمى بطـن فـوٍّ فَعَرعَرا

(٢) انظر ديوانه /١٨٢ من قصيدة مطلعها :
أتـذكُرُهُمْ وحاجتـك ادّكـارُ وقَلْبُـك في الـظّعـائن مستعـارُ

وقال جرير :

٥٠٧ = دَعَوْتُ النّوى ثُمّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا
بِأَسْهُمِ أعداءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ (١)

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا في ذلك .

وقال العلّامة جمال الدين بن مالك : فعيل وفعول مشتبهان في الوزْن والدّلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول إلاّ أن فعيلاً أخفّ من فعول فلذلك فارقه بأشياء .

منها : كثُر الاستغناء به عن فاعل في المضاعف كجليل وخفيف ، وصحيح ، وعزيز ، وذليل ، وإنّما حقّ هذه الصفات أن تكون على زنة فاعل ، لأنها مِنْ : فَعَل / يَفْعِل فاستغنى فيها بفعيل ولاَ [٣/٩٩] حظَّ لفعول في ذلك .

ومنها : اطّراد بنائه من فَعُل كشريف ، وظريف ، وكريم . وليس لفعول فِعْلٌ يطّرد بناؤه منه .

ومنها : كثرة مجيئه في صفات الله تعالى وأسمائه كسميع وبصير وَعَلِيّ وغنّي ، ورقيب ، ولم يجيء فيها فَعُول إلاّ رؤوف ، وودود

(١) ديوان جرير / ٣١٥ من قصيدة مطلعها :
بتّ أرائي صاحِبيّ تجلُّدا وقد علقتني من هواكِ عَلَوقُ
وفي الديوان : « دعَوْن الهوى » مكان : « دعوت النّوى » .
من شواهد : الخصائص ٢/٤١٢ ، واللسان : « صدق » .

وعفُوّ ، وَغَفُورٌ ، وشكور ، وإذا ثبت أنه فائتٌ لِفَعُول في الاستعمال فلا يليق أن يكون له تبعاً ، بل الأولى أن يكون الأمر بالعكس ، أو ينفرد كلٌّ منهما بحُكْم هو به أولى .

وهذا هو الواقع فإنهم خصّوا فعولاً المفهم معنى فاعل بأن لا تلحقه التّاء الفارقة بين المذكّر والمؤنث ، وأن يشتركا فيه فيقال : رجلٌ صبورٌ وامرأة صبورٌ ، وكذا شكورٌ ونحوها إلاَّ ما شذّ من عدوّ وعدّوة .

فإن قصد بالتّاء المبالغة لحقت المذكّر والمؤنث ، فقيل : رجل ملولة وفروقة ، وامرأة ملولةٌ وفروقةٌ . ولا يقدمُ على هـذا الوزن إلاَّ بنقل .

وإن لم يقصد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته التّاء أيضاً كحلوبة وركوبةٌ ، ورعونةٌ ، وليس في شيءٍ من هذا إلاَّ النّقل .

فلّمّا كان لفعيل على فعول من المزّية ما ذكرته استحقّ أن يخص بأحوط الاستعمالين وهو التّمييز بين المذكر والمؤنث كجميل وجميلة ، وصبيح وصبيحة ، ووصيٌّ ووصيّة ، ونحوه .

وإن كان فعيل بمعنى مفعول، وصحب الموصوف استوى فيه المذكّر والمؤنث كرجل قتيل وامرأة قتيل ، وإن لم يصحب الموصوف وقصد تأنيثه [أُنث[1]]نحو رأيت قتيلة[2] بني فلان . هذا هو المعروف،

(١) سقطت هذه الكملة من ط .

(٢) في ط : « قبيلة » صوابه من بعض النسخ المخطوطة .

وما ورد بخلاف ذلك عُدَّ نادراً ، أو تلطف في توجيهه بما يلحقه بالنّظائر ويبعده عن الشذوذ .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ إن رَحْمَة اللّه قريبٌ من المحسنين ﴾[1] . وفيه ستة أقوال :

أحدها : أنّ فعيلاً وإن كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى فعيل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التّاء كما جرى هو مجراه في لحاق التّاء حين قالوا : خَصْلَةٌ حميدةٌ ، وَفَعْلَةٌ ذميمة بمعنى محمودة ومذمومة ، فَحُمِل على جميلةٍ وقبيحةٍ في لَحاق التاء .

وكذلك « قريبٌ » من الآية الكريمة حمل على « عينٍ كحيل » وكفٌّ خضيبٍ / وأشباههُما من الخُلّو من التاء . [٣/١٠٠]

ونظير ذلك : ﴿ قال مَنْ يُحْيِي العِظامَ وَهيَ رَمِيمٌ ﴾[2] .

الثاني : أنه من باب تأوّل المؤنّث بمذكّر موافق في المعنى كقول الشاعر :

٥٠٨ = أرى رجلاً منهم أسِيفاً كأنّما
يضمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبا[3]

---

(١) الأعراف /٥٦.

(٢) يّس /٧٨.

(٣) من شواهد : ابن الشجريّ ١/١٥٨ ، والإنصاف ٢/٧٧٦ ، واللسان : خضب ، كفف ، بكى . =

فتأول كفًّا وهو مؤنّث بعضو، فذكّر صفته لذلك ، وكذلك الرحمة متأوّلة[1] بالإحسان فذكر خبرها، وتأولها بالإحسان أولى من تأول الكفّ بالعضو لوجهين :

أحدهما : أن الوجه معنى قائم بالرّاحم، والإحسان برّ الرّاحم[2] المرحوم ، ومعنى البرّ في القُرْب أظهرُ منه في الرحمة .

الثاني : أن ملاحظة الإحسان في الرحمة بالقرب من المحسنين مقابلة للإحسان الذي تضمّنه ذِكْر المحسنين، فاعتبارها يزيد المعنى قوّةً فصحّت الأولويّة .

ومن تأول المؤنث بمذكر ما أنشده الفراء :

٥٠٩ = وقائِعُ في مضرٍ تِسْعَةٌ وفي وائلٍ كانت العاشِرَةْ[3]

فتأول الوقائع بأيّام الحرب ، فلذلك ذكر العدد الجاري عليها ، فقال : تسعة .

وإذا جاز تأول المذكّر بمؤنث في قول من قال: جاءته[4] كتابي

= والشاهد للأعشي . ديوانه /١١، وهو من قصيدة مطلعها :

كفى بالذي تولينه لو تجنّبا شفاءً لِسُقْمٍ بعدما عاد أشيبا

(١) في ط فقط : « متأول » تحريف .

(٢) في ط فقط « الرحم » تحريف .

(٣) من شواهد : الإنصاف ٢/٧٦٩، والهمع والدرر رقم ١٦٨٦ .

(٤) في ط : « لا جاءته » بزيادة : « لا » تحريف واضح .

فاحتقرها أي صحيفتي ، وفي قول الشاعر :

٥١٠ = يـأيّها الـرّاكب المُزجي مَـطِيّته
سِـائل بني أسـد ما هـذه الصَّوْتُ[1]

أي الصيحة مع ما في ذلك من حمل أصْلٍ على فَرْعٍ ، فلأن يجوز تأوّل مؤنّث بمذكر لكونه حمل فرْعٍ على أصل أحقّ وأولى .

الثالث : أن يكون من حـذف المضاف، وإقـامة المضـاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف ، فكأنه قال : إن مكان رحمة الله قريب ، كما قال حسّان :

٥١١ = يَسْقُونَ مَنْ ورد البريصَ عليهمُ
بَـرَدَى يُصفّقُ بالـرّحيـق السَّلْسَل [2]

ومثله قـولـه صلى الله عليـه وآلـه وسلم مشيـراً إلى الـذهب والحرير : « هذان / حرامٌ على ذُكور أُمّتي » أي استعمال هذين . [١٠١/٣]

الرابع : أن يكون من باب حذف الموصوف،وإقامة الصّفة مقامه أي : أنّ رحمة الله شيءٌ قريبٌ،أو لُـطْفٌ ، أوبِرٌّ،أو إحسـانٌ وحذف الموصوف سائغ من ذلك قوله :

---

(١) سبق ذكره رقم ٤٩٩.

(٢) ديوانه /١٨٣.

من شواهد : ابن يعيش ٣/٢٥ ، ٦/١٣٣ ، والخزانة ٢/٢٣٦ ، والأشموني ٢/٢٧٢ ، والهمع والدرر رقم ١٢٥٢ .

٥١٢ = قـامت تُبَكِّيـه على قَبْـرِه مَنْ لي مِنْ بَعْـدك يـا عـامِـرُ [١]
تـركتني في الحـرب ذا غُـرْبـة قـد خـاب مَن ليس لـه نـاصِـرُ

أي شخص أو إنسان ذا غربة . ومثله قول الآخر :

٥١٣ = فلو أنّك في يوم الرّخاء سألْتِني
فِـرَاقَـك لم أبخـل وأنْتِ صـديقُ [٢]

أي شخص صديق .

وعلى ذلك حمل سيبـويه قـولهم : حائِضٌ ، وطـامِثٌ قال : كأنهم قالوا : شيء حائض .

الخامس : أن يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالباقي ، والموجّه في هذا تأنيث المذكّر لإضافته إلى مؤنث على الوجه المذكور كقوله :

---

(١) سبق ذكرهما رقم ٤٨٥ .

(٢) من شواهد : المنصف ١٢٨/٣ ، والمقرّب ١١١/١ ، وابن يعيش ٧٣/٨ ، وابن عقيـل ١٣٩/١ ، والخزانـة ٤٦٥/٢ ، وشـرح المغنى للسّيـوطي /١٠٥ ، والعيني ٣١١/٢ ، والأشموني ٢٩٠/١ ، واللسـان : صدق ، والهمع والدرر رقم ٥٣٨ .

٥١٤= مَشْيَ كما اهتزّتْ رماحٌ تَسَفَّهَتْ أعالِيَها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسمِ [١]

ومثله :

٥١٥= بَغْيُ النّفوس معيدة نَعْماؤُها نِقَماً وإنْ عَمِيتْ وطال غُرُورُها

وإذا كانت الإضافة تعطى المضاف تأنيثاً لم يكن فيه على الوجه المذكور فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له كما في الآية الكريمة أحقّ وأولى ، لأن التذكير أصل ، فالرجوع إليه أسهل من الخروج عنه .

السادس : أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له أو معنًى من معانيه .ومنه في أحد الوجوه قوله تعالى : ﴿ فظلّت أعناقُهم لها خاضعين ﴾ [٢] أي فظلّت أعناقهم خاضعةً ، وظلّوا لها خاضعين .

فهذا منتهى ما حضرني .

وبلغني أن بعض الفقهاء زعم أن إخْلاَء « قريب »[٣] المشار إليه / [٣/١٠٢] من التاء لم يكن إلاّ لأجل أن « فعيلاً » يجري مجرى

(١) لذي الرمّة ، ديوانه/ ٦٩٥ من قصيدة مطلعها :

خليليّ عوجا اليوم حتّى تُسلِّما على طَلَلٍ بين النّقا والأخارِم

من شواهد : سيبويه ١/ ٢٥ ، ٣٣ ، والمقتضب ٤/ ١٩٧ . والخصائص ٢/ ٤١٧ ، والمحتسب ١/ ٢٣٧ ، والعيني ٣/ ٣٦٧ . والأشموني ٢/ ٢٤٨ ، واللسان : « سفه » .

(٢) الشعراء / ٤ .

(٣) في ط فقط بزيادة « من المحسنين » .

« فَعُول » في الوقوع على المذكّر والمؤنث بلفظ واحد . وَضَعْف هذا القول بيّن ، وتزييفه هيّن ، وذلك أن قائل هذا القول،إما أنْ يريد أن فعيلاً في هذا الموضوع وغيره يستحق ما يستحقه فَعول من الجري على المذكّر والمؤنّث بلفظ واحد ، وإمّا أن يريد أن فعيلاً في هذا الموضع خاصة محمول على فعول .

فالأوّل مردود لإجماع أهل العربيّة على إلتزام التّاء في ظريفة ، وشريفة ، وأشباههما ، ولذلك احتاج علماؤهم أن يقولوا في قوله تعالى : ﴿ ولم أك بغيًّا ﴾ (١) : إنّ أصله : بَغُويٌ على فعول،فلذلك لم تلحقه التاء .

والثاني : أيضاً مردود ، لأنه قد تقدم التّنبيه على ما لفعيل على فعول من المزايا ، ولأنه لا يليق أن يكون تبعاً لفعول بل الأولى أن يكون أمرهما بالعكس ، ولأن ذلك القائل حمل فعيلاً على فعول ، وهما مختلفان لفظاً ومعنًى ، أمّا اللّفظ فظاهر ، وأمّا المعنى فلأن قريباً لا مبالغة فيه ، لأنه يوصف به كلّ ذي قريب وإن قلّ ، وفعول المشار إليه لا بدّ فيه من مبالغة .

وأيضاً فإن الدّال على المبالغة لا بدّ أن يكون له بِنْيَة لا مبالغة فيها ، ثم يقصد به المبالغة فتغيّر بنيتُه كضارب وضروب وعالم وعليم . وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه .

(١) مريم / ٢٠ .

والظاهر أن ذلك القائل إنما أراد حمل فعيل على فعول مطلقاً ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٥١٦ = فَتور القيامِ قطيعُ الكلام تفَتـرّ عن ذي غـروب خَصِـرْ[١]

والاحتجاج بهذا ساقطٌ من وجوه :

أحدها : أنه نادر ، والنّادر لا حُكم له ، ولو كثُرت صورُهُ وجاء على الأصل كاستحوذ وأعور ، واستنوق البعير،فما ندر ولم تكثر صُورُه ولا جاء على الأصل أحقّ .

الثاني : أن يكون قطيع الكلام أصله :قطيعة الكلام ، ثم حذفت التاء للإضافة ، فإنها مسوغة لحذفها عند الفرّاء وغيره من العلماء ، وحمل على ذلك قوله / تعالى : ﴿ وإقام الصَّلاة ﴾[٢] . [١٠٣/٣

ومثل ذلك قوله :

٥١٧ = إن الخليط أجدُّوا البين فانْجَرَدُوا
وأخلَفوك عِـدَا الأمْرِ الذي وعَدُوا[٣]

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٠٣ .

(٢) الأنبياء /٧٣ .

(٣) من شواهد : الخصائص ١٧١/٣ ، والشافية ٦٤/٤ ، والعيني ٥٧٣/٤ ، والتّصريح ٣٩٦/٢ ، والأشموني ٢٣٧/٢ ، ٣٤١/٤ .
ونسبه العينيّ إلى أبي أميّة الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب .
هذا وقد تكرّر الشّطر الأول من هذا البيت على وجوه كثيرة لأناس متعدّدة ، =

وعلى هذه اللّغة قرأ بعض القُرّاء ﴿ ولو أرادوا الخُروجَ لأعدّوا له عُدّةً ﴾[١] أراد : عُدّتهُ .

الثالث : أن يكون « فعيل » في قوله : « قطيع الكلام » بمعنى مفعول،لأن صاحب «المحكم » حكى أن يقال : قَطَعَهُ[٢] وَأَقْطَعَهُ : إذابَكَّتَهُ .وقطع[٣] فهو قطيعٌ القول. فقطيعٌ على هذا بمعنى مقطوع أي سَكَتَ. فحذف التّاء على هذا التوجيه ليس مخالفاً للقياس .

وإن جُعِل « قَطيع » مبنيًّا على « قَطُعَ » كسريع من « سَرُع » فحقّه على ذلك أن تلحقه التّاء عند جَرْيِهِ على المؤنّث لا أنه[٤] شبيه

= وذكر العينيّ هذه الوجوه الكثيرة
والخليط صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره ، ويستوي فيه الواحد والجمع . وانجردوا : اندفعوا ، يقال : انجردت عنهم أي تركتهم وفارقتهم .

(١) التوبة /٤٦ .
وفي « عدة » أربع قراءات :
« عُدَّةً » وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا .
عِدَّهُ ، وهي قراءة عاصم ، وأبان ، وزر بن حبيش .
عُدَّهُ ، وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان ، معاوية بن محمد .
عِدَّةً ، والقارىء بها مجهول .
انظر معجم القراءات قراءة رقم ٣٠٧٧ .

(٢) قطعة : كَمَنَعَهُ ، وانظر القاموس فقد نقل نص المحكم .

(٣) في ط فقط : « وقطع هو ، وقطع فهو » بزيادة : « وقطع هو » تحريف .

(٤) في ط فقط : « إلاَّ » مكان : « لا » .

بفعيل الذي بمعنى مفعول ، فأجراه [١] مجراه . . واللّه أعلم [٢] .

فأجاب الشيخ مجد الدين ، وقال : حقٌّ على من مارَس شيئاً من العِلْم إذا سُئِل عن بعض مُشكلاته أن يتجنب في جوابه الإيجاز المُخِلّ والتّطويل المُمِلّ ،ويتوقى الزّوائد التي لا يحتاج إليها ، فإن العالم مَنْ إذا سئل عن عويص أوضحه بأوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان .

وقد سئل العبد الضعيف [٣] عبد المجيد أبو الفرج الروذراوري عن هذه الآية بناء على استغراب من قَصُر في إمعان كلام العرب باعهُ فاستبعد حَمْل المذكّر على المؤنث .

فكان جوابه : أن القرآن المجيد عربيّ . وإذا أطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقي ، فكيف لا يسوغ إطلاقه على غير الحقيقي؟ قال امرؤ القيس :

٥١٨ = * له الويل إن أمسى [٤] *

وقال جرير :

٥١٩ = * أتنفعُك الحياة [٥] *

---

(١) في ط فقط : « فأجرى » .
(٢) في ط : « علم » ، تحريف .
(٣) في ط : « الضيف » ، تحريف واضح .
(٤) سبق ذكره رقم ٥٠٤ .
(٥) سبق ذكره رقم ٥٠٥ وفي ط : « أتنفك » مكان : « أتنفعك » ، تحريف .

ومع هذه الحُجّة الواضحة لا حاجة إلى التأويلات والتعسفات .

وقد كتب في ذلك بعض النّحـاة المشهورين العصـريّين هذه الأوراق المتقدّمة وذكر فيها ما يقتضي [1] صناعة النحو ، وحكى ما قيل في المسألة مع أنه لا يشفى / الغليل ، لأن العرب لم تقل ذلك ولا [٣/١٠٤] نعلم لو عُرِض عليهم ، هل كانوا يرتضونه أم لا ؟ بخلاف ما أوردت من الشواهد ، فإنّه نصّ قولهم،ولا ريب في صِحّته وكونه حُجّة .

والذي أورده من الأقوال السّتة مستنبطٌ من الظّنّ والقياس وقد يكون جمعاً وقد لا يكون .

وقد ألحّ عليّ جماعة في أن أورد على فوائده هذه ما يتوجّه عليها من الاعتراضات فكنت آبي ذلك خِيفةَ سَقْطَةٍ تتّفق ، حتى غلبوا على رأيي ، وقالوا : هذا لا يعد قَدْحاً في فضله . فشرعْتُ في التّنبيه على ما يَرِدُ على قوله .

أمّا ما ذكره من استثناء فعيل وفعول في الـوزن والدّلالـة على المبالغة، والوقوع بمعنى فـاعل وبمعنى مفعول ، وأن فعيلاً أخفّ من فعول ، وأنه فاقه بأشياء : منها ، اطّراد بنائِه من فَعُل وكثرة مجيئه في أسماء اللّه تعالى .

وإذا فاقه لا يكون تبعاً له . وهل الأمر إلّا بالعكس أو مستويان

---

(١) في ط فقط : « ما يقتضيه » .

إلى آخره ، فكل هذه دعاوٍ[١] تعسر إقامة الحجة عليها[٢] خصوصا مع المنازعة.

ولئن سَلِمْتَ فهي خارجة عن مسألتنا ، لأن السؤال وقع عن جواز إطلاق القريب على الرحمة .

فجوابه ذلك جاز[٣] لدلالة[٤] كذا وكذا عليه ، فبقيّة المقدّمات ضائعة مبذولة لا مَدْخَل لها في ما وقع السُّؤال عنه .

ومثاله مَنْ سُئِل عن زيارة الكعبة المعظمة هل تجب أم لا ؟ فأجاب بأن المتوجّه إليها لا بد أن يكون مُحْرِماً، وميقاته من جهة المدينة ذو الحليفة،وعددّ له المواقيت ، فيقول له السائل : إنّا لم نَسْأَل إلاّ عن وجوب زيارتها ، ومما ذكرته بمعزل عن ذلك .

ويجري مجرى هذا قول المتكلّم في فعيل وفعول : أبواب المصادر ستّة فعَل يَفْعُل كَحَلَب يَحْلُب ، وَفَعَل يَفْعِل كضَرَب يَضْرِبُ ، وفَعَلَ يَفْعَل كَذَهَبَ يَذْهَبْ ، وَفَعِل يَفْعَلُ كَفَرِحَ يَفْرَحُ[٥] ، وَفَعُل يَفْعُل كَكَرُم يَكْرُم ، وَفَعِل يَفْعِلُ كَوَثِقَ يَثِقُ .

وكلّه مشتق منه فعيل إلاّ أن أكثره من فَعُل يَفْعُل.ويكون بمعنى فاعل كَشَرِيف ، وَظَرِيف ، وَكَرِيم ، وَعَظيم . وقد يرد من غيره بمعنى

(١) في ط : « دعا » بإسقاط الواو ، تحريف .

(٢) في ط : « عليه » ، تحريف .

(٣) في ط : « جار » بالراء ، تحريف .

(٤) في ط : « لمن لا له » مكان : « لدلالة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) فَرِح يفرَحُ من باب : طَرِب ، وفرِح إلى اللحم : اشتهى أن يأكله .

المفعول كصريع ، وجريح ، وكليم وهذيم [١] .

ونتكلم في فعول بما يناسب ذلك أو يُقارِبه عند الشّرّوع في مسئلتنا في لفظة « القريب »

[١٠٥/٣] في أن هذه المباحث لا مَدْخل لها فيما نحن فيه وإن كانت من / تفاريع[٢] لفظة القريب .

وقوله : في فعول إن لم يقصد معنى فاعل لحقته التاء كحلوبة وركوبة منقوض بقولهم : ناقة عَصُوب[٣] لِلّتي تُعْصب ركبتاها عند الحَلب، وسلوبٌ[٤] وعجول[٥] للتي اخْتُرم ولدُها ، فإن وزنه فعول ، وليس للفاعل ، ولا تلحقه التّاء .

وكذا الجَزُور ، والخَلوجُ[٦] ، والبسوس[٧] ، والحضون[٨] ،

---

(١) في القاموس : هَذَم يَهْذِم : قطع وأكل بسرعة ، والهيذام : الأكول .

(٢) في ط : « تقاريع » بالقاف ، تحريف .

(٣) في ط : « جنوب » بالجيم والنون ، تحريف صوابه من المخطوطات وكتب اللغة .

(٤) في القاموس : ناقة سلوب : مات ولدها .

(٥) في القاموس : العجول : الثكلى والواله من النساء والإبل لعجلتها في حركاتها جَزَعاً . وجمعه : عُجُل ككتب ، وعجائل .

(٦) الخلوج ـ كما في القاموس : ناقة اختلج عنها ولدُها فقلّ لبنُها ، والتي تخلج السّير من سرعتها .

(٧) في القاموس : البسوس : الناقة التي لا تُدرُّ إلاّ على الإبساس أي التلطف بأن يقال لها : بس بس تسكيناً لها .

(٨) في ط : « والحصوف » بالحاء والفاء ، وفي بعض النسخ المخطوطة =

والشطور[١] والثّلوث[٢] .

وكلّ هذه صفات للنّاقة والشّاة ، ووزنها فَعُول لم تلحقها التّاء وليست للفاعل .

وأمّا الأقوال السّتة التي ذكرها فإني أشير إلى مَا يَـرِدُ على كلّ واحد منها إشارة لطيفة .

أما قوله : « قريب » معنى فاعل أجرى مجرى « فعيل » بمعنى مفعول كما أجرى ذلك مجرى هذا في لحاق التّاء ، فلا شك أنه من قول النّحاة ، لكن ما الدليل عليه ؟ فإنه مجرّد دعوى .

ويرد عليه أن أحد الفعلين مشتقّ من فعل لازم والآخر من فعل

= « الحصون » بالحاء والصاد ، صوابه من النسخ المخطوطة الأخرى وكتب اللغة . ففي القاموس : « الحضون بالحاء والضاد والواو والنون : من الغنم والإبل والنساء : التي أحد خِلْفَيها وثدْيَيها أكبر من الآخر .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « السُّطور » بالسين تحريف ، صوابه من كتب اللغة ، ففي القاموس : « شطر » شاة شطور » : يبس أحد خِلْفَيها ، أو أحد طُبْيَيْيها أطول من الآخر .

(٢) في ط : « الثلوب » بالباء ، وفي النسخ المخطوطة بعضها مثل ط والبعض الآخر : « نلوب » بالنون ، وبعض النسخ ، « قلوب » بالباء ولم أجد في كتب اللغة وأهمها اللسان » وصفاً للناقة بهذه الصيغ ولعلها : « والثّلوث » بالثاء وهي الناقة التي يبس ثلاثة من أخلافها . وارجع إلى المزهر ٢/٢٠٧ - ٢١٤ في صفات الناقة التي جاءت على وزن « فَعُول » .

متعدّ ، فلو أجرى على أحدهما حُكْم الآخر لبطل الفرق بين اللازم والمتعدّى إن كان على وجه العموم ، وإن كان على وجه الخصوص فأين الدليل عليه ؟

والحقّ أن كلًّا من الفعلين يطلق على المذكّر بلا تـاء ولا خلاف فيه ، وعلى المؤنث تارةً مع التّاء ، وأخرى بلا تاء أصالةً ، كما ورد في أشعار الفصحاء ، لا على سبيل التبعية ولا على وجه الشّذوذ والنّدرة ، وتشبيه أحدهما بالآخر كما زعموا ، لأن الأصل في الكلام[1] وقد كَـثُر شواهد ذلك .

قال جرير يرثي خالدة[2] :

٥٢٠ = نعم الرَّفيق وكُنْتِ عِلْق مَضِنَّةٍ
وارى بِنَعْف بُـلَيّـةَ الأحـجـارُ[3]

[وقوله][4] :

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، ولعلّها : ولأنه الأصل في الكلام .
(٢) في ط وبعض النسخ : « خالداً » تحريف والصـواب : « خالـدة » وهي زوجته ، والتصويب من بعض النسخ المخطوطة والديوان / ١٥٤ .
(٣) من مطلع قصيدته المشهورة :
لـولا الحيـاء لعـادني استعبـارُ ولـزُرْتُ قبـرَكِ والحبيبُ يـزارُ
والعلق : النفيس الذي يبخل به ، والنعف : أسفل الجبل ، وبُلّيّة : اسم بلد .
وفي ط : « معبق » مكان بنعف ، و « يليه » بالياء مكان : بليّة ، تحريف .
(٤) « وقوله » ليست في ط أو في النسخ المخطوطة ، وهي زيادة منّي للفصل بين الشاهدين لأنهما من قافيتين مختلفتين ، وإن كان كلاهما من بحر واحد =

٥٢١ = فسقاك حين حَلَلْتِ غير فقيدة
هَـزِجُ الـرّواح وديمـةٌ لا تُقْلِـعُ [١]

وقال الفرزدق :

٥٢٢ = فداويتُهُ عامَيْنِ وَهْيَ قريبَةٌ أراها وَتَدْنـولى مراراً وأَرْشُفُ [٢]

وامـرأة قبين [٣] ، وسـريـح ، وهَـرِيت [٤] ، وفـروك [٥] ، وهلوك [٦] ، ورشـوف [٧] ، وأنـوف [٨] ، ورصـوف [٩] ، وامـرأة

= وهو الكامل .

(١) هذا الشاهد من قصيدة يهجو بها الفرزدق مطلعها :
بـان الخليطُ بـرامتين فـودّعـوا أو كلمـا رفعـوا لبـين تـجـزعُ
انظر الديوان / ٢٦٨ . وروايته : «حيث» مكان : «حين»

(٢) من قصيدة مطلعها كما في الديوان /٢٣ :
عَزَفْتَ بأعشاشٍ وما كِدْتَ تَعزِفُ
وأنـكرت مـن حَذْراء مـا كنت تَعرِفُ
وفي ط : « وراشف » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والديوان

(٣) في القاموس : القبين : المنكمش في أموره والسّريع .

(٤) في القاموس : الهريت : الواسع .

(٥) الفروك : المرأة التي تبغض زوجها وتتركه .

(٦) في ط : « ملوك » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
وفي القـاموس : الهلوك كقبـور : المتساقـطة على الرّجـال ، والحسنة التبعّل لزوجها ، ضِدٌّ .

(٧) في القاموس : الرشوف : المرأة الطّيبة الفم .

(٨) في القاموس : امرأة أنوف : طيّبة رائحته .

(٩) الرّصوف : الصّغيرة الهنة لا يصل إليها الرّجل . انظر القاموس .

ملولة وفروقة ، وامرأة عروب ، وسحابة ولوج .

ولا استرابة في إطلاق « رميم » على العظام مع أنها جمع تكسير [١٠٦/٣] مؤنث ، فهو على وفاق كلام فصحاء / العرب . قال جرير مع فصاحه ولم ينكر عليه :

٥٢٣ = آل المهلّب جَـدّ اللّه دَابِـرَهُم
أَمَسْوا رميماً فلا أَصْلٌ ولا طَـرَفُ [١]

وأمّا الاعتراض على القول الثّاني فهو أنا لا نسلّم تأويل المذكر بمؤنث يوافقه أو يلزمه ، ولو جاز ذلك لجـاز أن يقال : رأيت زيـداً فكلّمتني وأكرمتني ، ورأيت هندا فكلّمني وأكْرمني بناءً على أن زيداً نفسٌ وُجُثّة ، وهنداً شخصٌ وَشَبَحٌ .

وأما قوله :

* كفًّا مخضَّباً [٢] *

فالكفّ قد يذكّر كما فى : « هذَا الكَفُّ» ؛ لفقـدان علامـات

(١) من قصيدة مطلعها .
انـظر خليلي بأعلى ثـرمداء ضُحىً والعيس جـائلة أغراضهـا خُنُفُ
والأغراض : واحدته : غرضة ، وهي الحزام للسّرج ، والخنف من خنف البعير : مال رأسه إلى راكبه .
انظر ديوان جرير والهامش ٣٠٤ - ٣٠٨ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٠٨ .

التّانيث ، وقد يؤنّث كما في أكثر موارده ، وهذا أولى من التّأويل ، كيلا تلزم المفسدَةُ التي ذكرناها .

وحمل الرّحمة على الإحسان بعيدٌ، لأن اللّفظ إذا دلّ على معنى ، فإمّا أن يَدُلّ عليه على وجه الحقيقة أو المجاز ، والقسمان منتفيان هنا ، لأن حضور المعنى بالبال لازمٌ عند إطلاق اللفظ في كلا القسمين ، لجواز انفكاك كلّ واحد منهما عن الآخر ، لأن الرحمة قد توجد وافرةً فيمن لا يتمكن من الاحسان أصلا كالوالدة الفقيرة بالنسبة إلى ولدها ، وقد يوجد الإحسان مِمّن لا رحمة في طباعه كالملكِ القاسي ، فإنه قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحة نفسه أو ملكه ، ولا تُلْفَى عنده رحمة .

وإذا تبيّن جواز انفكاك كلّ عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما على الآخر ، ولا انفكاك بين الكفّ وبين كونها عُضْواً لأنّ كل كف عضو ، وإن لم يكن كلّ عضو كفّاً فبينهما ملازمة الخاص والعام ، والملازمة مُصَحِّحة للمجاز ، ولازمة بين الرحمة والإحسان كمابيّنّا، فيتعذّر تأويل الرّحمة بالإحسان ، وقد سلمنا أنّ معنى القرب في البرِّ أظهر منه في الرّحمة ، لأن جواز الإطلاق منحصرٌ في الحقيقة والمجاز ، وكلاهما معدوم فيما نحن فيه .

قوله : ثالثاً: ، إنه من باب حذف المضاف فذلك إنما يصح حيث

يحسنُ ويتعيّن كقوله تعالى : ﴿ واسأل القَرْيَةَ ﴾[1] فإنه يتعيّن إضمار أهلها ، وههنا لا يصحّ إضمار المكان ولا يحسُنُ ولا يتعيّن ، أما أنه لا يصح ،فلأن الوجه صفة الله تعالى ، والموصوف لا مكان له ، لأن البراهين القاطعة دلّت على أن ربّنا لا يحلّ مكاناً / وإلا لكان جِسْماً أو [١٠٧/٣] مفتقراً إلى جسم ، فكذلك صفته لا يكون لها مكان . انتهى .

قال الشيخ علاء الدين بن التّركماني هذا غلطٌ وغفلة، لأن الرحمة من صفات الفعل ، لا من صفات الذّات حتى يستحيل فيها المكان . انتهى « رجع »[2] .

وأمّا أنه لا يحسن ولا يتعيّن فلأنّهما فَرْعا الصّحة ، وبطلان الأصل يقتضي بطلان الفرع .

وأمّا الظواهر المشعرة بإثبات المكان كقوله : « وارتفاع مكاني » ، فيجب تأويلها جَزْماً وإلاّ لبطل حكم العَقل ، ويلزم من بطلانه بطلان الشّرع ، لأن صِحّته لم تثبت إلاّ بالعقل ، نعم ، لو أضمر : « أثر رحمة الله » لكان قريباً .

وأما قوله : رابعاً ، إنه من باب حذف الموصوف إلى آخره وما

---

(١) يوسف /٨٢.

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : هكذا : « رجع » بالراء والجيم والعين ، ولعلها زائدة ، لأني لا أجد لها تفسيراً ، ولعلها من فعل الناسخ ، وأصلها رُوجع .

ذكَرَ عن سيبويه : طامث ، وحائض فبالله أحلف إن هذا التقدير والتّقرير لا يرتضيه فصيحٌ بدويّ ولا بليغ حَضَرِيّ ، وأيّ حاجة إلى أن يضمن في الآية شيء فيقال ، شيء قريب ، ولا يكفي في تقدير مباني كلام اللّه ، وإيضاح معانيه مجرّدُ الجواز النحوي والاحتمال[1] الإعرابيّ ، بل لا بدّ من رعاية الفصحاحة القصوى ، والبلاغة العليا وأيّة فصاحة في أن يقول القائل : شيءٌ قريبٌ وأيّ لطف في أن يقال : المرأة شيء حائض ، مع أن الشيء أعمّ المعلومات ، ولذلك يشمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض أهل العلم .

ومَنْ الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام المستهتر . وهلاّ قيل : الهاء والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان بين المذكّر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها إماطةً للالتباس .

أمّا الصّفة المختصّة بالنساء كالحيض.فلا حاجة فيها إلى العلامة المميّزة .

والناس لِفَرْط جمودهم على ما ألفوه.يظنّون أن ما قاله سيبويه هو الحقّ الساطع وأن قوله المُنْتهى في معرفة كلام العرب ، ولا خفاء في أنه الجواد السّابق في هذا المضمار ، فأما أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب وأنه لا حقّ إلاّ ما قاله فليس الأمر كذلك ، فما من أحد إلاّ ويقبل قوله ويردّ منه .

---

(١) في ط : « ولا إشمال » تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

ولو لم يكن لسيبويه إلَّا قوله في باب الصِّفة المشبّهة : مررت برجل حسن وَجْهه بإضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى الضمير / العائد على الرجل فقد خالفه جميعُ البصريين والكوفيّين في ذلك ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه فكيف يعتقد مع هذا صحّة قوله في كل شيء . [٣/١٠٨]

وأما قوله : خامساً : يكتسب المضاف حُكْم المضاف إليه لا سيّما التأنيث فله نظائر صحيحة فصيحة يوثق بها لتقدّم قائليها وشهرتهم .

قال النابغة[١] :

٥٢٤ = حتى اسْتَغَثْنَ بأهْلِ المِلْحِ ضاحيةً
يَرْكُضْنَ قد قلقت عَقَدُ الأطانيب[٢]

---

(١) في اللسان : « طنب » قال سلامة ، وفي حاشية اللسان ما نصه : قوله : قال سلامة كذا بالأصل ، والذي في الأساس قال النابغة وانظر أساس البلاغة للزمخشري : طنب ، فقد ورد فيه ما نصّه :
« وشدّ إطنابة الإبزيم وهو السّير الذي يعقد إليه قال النابغة ثم ذكر الشاهد .

(٢) في ط تحريفات عديدة ، وهي : « استقر مكان :استغثن ،وصاحبه » مكان « ضاحية » و « قلعت » بالعين مكان « قلقت » ، « والأطابيب » مكان « الأطانيب » .
وفي اللسان : الإطنابة : سير الحزام المعقود إلى الإبزيم ، وجمعه « الأطانيب » . =

وقال الأعشي :

٥٢٥ = * كما شَرِقت صَدْرُ القناةِ من الدّمِ [١] *

وقال لبيد :

٥٢٦ = فمضى وقدّمها وكانت عادةً منه إذا هي عرّدت إقدامُها [٢]

وقال جرير :

٥٢٧ = لما أتى خبر الزّبير تواضعت سُورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ [٣]

فبمثل هذا ينبغي أن يتمسك،لا بأشعار المجاهيل الخاملين التي تمّسّك بها ، وأظنّها للمحدثين .

= هذا ورواية الديوان ٥٢ تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور طبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر ، وكذلك أيضاً طبعة صادر ببيروت /١٤ :

حتى استغاثت بأهل الملح ما طعمت في منزل طعم نوم غير تأويب

والملح : ماء لبني فزارة .

(١) صدره :

* وتشرق بالقول الذي قد أذعْتَهُ *

من شواهد : سيبويه ١/ ٢٥ ، والمقتضب ٤/ ١٩٧ ، والهمع والدرر رقم ١٢٢٩ .

وانظر ديوانه /١٨٤ .

(٢) انظر اللسان : « عرد حيث ذكر الشاهد على أن من معاني عرَّد : تَرك القصدَ وانهزم .

(٣) سبق ذكره رقم ٥٠٢ وفي ط : «حبر» بالحاء ، تحريف

فأما اكتساب التأنيث من المؤنّث فقد صحّ بقولهم

وأمّا تمكُّنه فيحتاج إلى الشواهد . ومَنْ ادّعى جوازه فعليه البيان .

وأمّا قوله : سادساً أنه يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر إلى آخره ، فإن قوله :﴿فظلّت أعناقُهم لها خاضعين ﴾[1] ليس من هذا القبيل ، لأن المراد بأعناقهم رؤساؤُهم ومعظّموهم . وأيضاً ، فإن الخبر محكومٌ به على الاسم فكيف يعرض عنه ، ويحكم به على المضاف إليه ، ولو جاز ذلك لساغ أن تقول : « كان صاحب الدّرع سابغة » ، « فظلّ مالك الدار مُتّسعة » .

وقوله : رحمة اللهِ قريبٌ ، وهو قريب وحذف الخبر من الجملة الأولى والمبتدأ من الثانية، واجتزأ بالخبر في الثانية عن الخبر في الأولى فكلام عجيب تقصر عبارتي عن شرح ضعفه .

وأمّا ما نمى إليّ من جَرْي فعيلٍ مجرى فَعُول وقوله : إمّا أنْ يدَّعي / ذلك على العموم في جميع الصّور إلى آخره فهذا لم أقصده ، [١٠٩/٣] ولا ذكرت الأصالة والتّبعيّة ، ولا أن هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول، بل لما سُئِلت عن جرْي[2]«قريب»على الرحمة أجبت بأنه لا

(١) الشعراء /٤ .
(٢) في ط : « حرى » بالحاء ، تحريف واضح .

غَرْوَ ولا استبعاد ، لأن أفاضل العرب وفصحاءهم قد أطلقوا الفعيل والفعـول على المؤنّث الحقيقيّ ، فعلى غيـر الحقيقيّ أولى ، ومن جملتهم امرؤ القيس .

قوله : الاستدلال به ضعيفٌ ليس كذلك ، لأن الفتور على وزن فَعُول . وقد أطلق بعض فصحاء العرب في هذا البيت كليهما على امرأة والتّأنيث فيهما حقيقيّ .

وقوله : إنـه نادر ، قلنـا : لا نسلّم بل نـظائره كثيـرةٌ ، وهي محفوظة فطالبونا بها نوردها .

ولئن سلمنا أنه نادر فالغرض أنه عربيّ ، على أنّا نقول : إن ساغ الاستشهاد بالنّادر فلا وجه لإنكار ما ذكرنا ، وإن لم يسغ فكيف احتج بقوله :

٥٢٨= * وقائع في مضر تسعة [1] *

وقوله : يجوز أن يراد بالقطيع القطيعة والإضافة تسقط التاء .

قلنا : لو جاز ذلك لجاز أن يقال : ماتت ابني فلان ، يريد : ابنته .

وقوله : وقد يجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع إلى

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٠٩ .

آخره .

قلنا : ندّعي جواز الإطلاق وهو أعمّ من أن يكون بمعنى فاعل أو مفعول ، وكذب الخاص لا يوجب كذب العام ، فالوجهان الآخران اللّذان ذكرهما آنفاً بتقدير صِحّتهما لا يَقْدحان في استدلالنا .

وقوله : إن كان « سَرُع » فإنما يحذف منه التّاء تشبيهاً له بفعيل الذي في معنى مفعول مدخول ، لأن هذا مشتق من اللاّزم وذاك من المتعدّي .

وقوله : « فيما كتب لأجل » صوابه . أن يقول : « من أجل » قال الله تعالى : « من أجل ذلك » :(١)

وقال الشاعر :

٥٢٩= * مِنَ اجْلِكِ يا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي(٢) *

---

(١) المائدة / ٣٢

(٢) تمامه :

* وأنت بخيلةٌ بالوُدّ عنّي *

من شواهد : سيبويه ١ / ٣١٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٤١ ، والإنصاف ١ / ٣٣٦ ، وابن يعيش ٢ / ٨ ، والخزانة ١ / ٣٥٨ ،والهمع والدرر رقم ١٨٢ ، واللسان : « لتا » .

وقائله مجهول .

ومعنى تيّمت : ذلّلت واستعبدت .

وقال آخر :

٥٣٠= عليهم وقار الحلم مِنْ أَجْل أَنَّني
بـه أَتَغَنّى باسْمِهـا غَيْـر مُعْجَـمِ / [٣/١١٠]

وقوله : إن قَصد به المبالغة ليس بصحيح ، فإنّ قصد لا يتعدى بنفسه بل باللام وبإلي .

قال جرير :

٥٣١= إنّ القصائد يا أُخَيْطِلُ فـاعْتَرِفْ
قَصَـدَتْ إليـك مُجِرَّة الأَرْسَـانِ[1]

وقال

٥٣٢= وأُوقِدُ للضّيوف النّار حتّى أفـوزَ بهم إذا قَصـدُوا لِنَـارِي

ونقله : « رَغُوثَةٌ »[2] غير موثوق به ، ولا بُدّ له من شاهد .

قال الرّاعي النُّميريّ :

٥٣٣= فجـاءت إلينا والـدّجا مُـدْلَهِمَّةٌ
رَغُـوثُ شتـاءٍ قـد تقـرّب[3] عـودُهـا

---

(١) انظر ديوان جرير /٤٧٢ من قصيدته التي مطلعها :
لمن الـدّيـار ببُـرْقـة الـرّوحـان إذ لا نبيـعُ زمـاننـا بـزمـانِ

(٢) في القاموس : « رغث » : الرغوث : كل مرضع كالمرْغِث .

(٣) في ط : « تقرّب » ، وفي النسخ المخطوطة : تترب .

آخر ذلك . وإذ وصلنا إلى هنا فَلْنُتَمِّم الفائدة، فإن الشيخ جمال الدين بن هشام ألّف في هذه القضية رسالة فلنسقها .

قال رحمه الله تعالى :«إن رحمة الله قريب من المحسنين»في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور ، الأدب في إيراده وإيراد أمثاله أن يقال: ما الحكمة في كذا؟تأدبا مع كتاب الله تعالى، فيقال : ما الحكمة في تذكير « قريب » مع أنه صفة مخبر بها عن المؤنث وهو الرحمة مع أن الخبر[1] الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث ، تقول : هند كريمة وظريفة ، ولا يقال : كريم ولا ظريف .

وإنّما بيّنت كيفيّة السّؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسّرين في تفسير السؤال أنكرتها.« اللهم ألهمنا الأدب مع كلامك ولا تردّنا على أعقابنا بأهوائنا » . وحسن السّؤال نصف العلم .

وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها فوقفت منها على أربعة عشر وجْهاً ، منها قوّي وضعيف ، وكلٌّ مأخوذ من قوله ومتروكٌ . ونحن نَسْرد ذلك بحول الله وقوته مُتَتَبعين له بالتّصحيح والإبطال بحسب ما يُظْهِره اللّه تعالى ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

[١١١/٣] الوجه الأول : أن الرحمة في تقدير الزّيادة والقرب قد تزيد / المضاف ، قال الله سبحانه : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأعلى ﴾[2] أي سبّح

(١) في ط : « الحبر » بالحاء ، تحريف واضح .
(٢) الأعلى /١ .

ربّك ، ألا ترى أنه لا يقال في التّسبيح : سبحان اسم ربي ، إنما يقال سبحان ربّي ، والتّقدير : أن اللّه قريب ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم الأعظم أنّ الله قريب من المحسنين .

قلت : وهذا لا يصحّ عند علماء البصرة ، لأن الأسماء لا تزاد في رأيهم إنّما تزاد الحروف ، وأمّا سَبّح اسم ربّك الأعلى فلا يدلّ على ما قالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى نَزّه أسماءه عما لا يليق بها فلا تُجْرِ عليه اسماً لا يليق بكماله أو لا تُجْرِ عليه اسماً غير مأذون فيه شَرْعاً . وهذا هو أحد التفسيرين في الآية الكريمة .

وإذا أمكن الحَمْل على مَحْمَل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له ، لأن الأصل عدم الزيادة .

الثاني : أن ذلك على حذف مضاف أي أن مكان رحمة اللّه قريب فالإخبار إنما هو عن المكان .

ونظيره قوله صلى الله عليه وآله وسلم مشيراً إلى الذّهب والفضة : « إن هذين حرامٌ » فأخبر عن المثنى بالمفرد ، لأن حقيقة الكلام وأصله أن استعمال هذين حرام .

وكذلك قول حسان بن ثابت :

٥٣٤= يَسْقون من وردَ البريص عليهم
بَرَدَى يُصفّــق بالرّحيــق السّلسل[١]

أي ماء بَرَدَى ، فلهذا قال يُصفّق بالتّذكر مع أن بردى مؤنث ، انتهى .

وهـذا المضاف الـذي قدّره في غـاية البُعـد . والأصل عـدم الحذف ، والمعنى مع ترك هذا أحسن منه مع وجوده .

الثالث : أنه على حــذف الموصـوف أي أن رحمة الله شيء قريب.

كما قال الشاعر :

٥٣٥= قــامت تُبَكّيـه على قَبــرِه مَن لي مِنْ بعـدك يـا عـامِـرُ[٢]
تَــرَكْتني في الـدّار ذا غُــرْبــة قــد ذلّ من ليس لــه نــاصِــرُ

أي تركتني في الدّار شخصاً ذا غربة ، وعلى ذلك يخرّج سيبويه [١١٢/٣]قولهم : امرأة / حائض أي شخص ذو حَيْضٍ » .

وقول الشاعر أيضاً :

٥٣٦= فلو أنّك في يوم الرّخاء سألْتِني
طـلاقَـك لـم أَبخل وأنْتِ صـديقُ[٣]

---

(١) سبق ذكره رقم ٥١١.
(٢) سبق ذكره رقم ٥١٢.
(٣) سبق ذكره رقم ٥١٣.

أي وأنت شخصٌ صديقٌ .

وهذا القول في الضّعف كالذي قبله بل هو أشدّ منه ضعفاً ، لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكّر محذوف شاذّ ينزّه كتاب اللّه عنه ، ثم الأصل عدم الحذف .

الرّابع : أن العرب تعطي المضاف حكم المضاف إليه في التّذكير والتأنيث إذا صحّ الاستغناء عنه ، فمثال إعطائه حكمه في التّأنيث قولهم : « قُطِعَت بعض أصابعه » فأعطوا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث ، ومنه القراءة الشّاذة : « تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السّيّارة »[1] .

ومثال إعطائه حكمه في التّذكير قوله .

٥٣٧= * إنارةُ العَقْل مكسوفٌ بِطَوْعِ هَوًى[2] *

ومنه الآية الكريمة . انتهى .

وهذا الوجه قال فيه أبو عليّ الفارسي في تعاليقه على كتاب

---

(١) يوسف / ١٠ ، وهي قراءة، مجاهد وأبي رجاء ، والحسن وقتادة . انظر قراءة رقم ٣٧٣٧ في معجم القراءات .

(٢) تمامه :

* وعقلُ عاصي الهوى يزدادُ تَنْويرا *

من شواهد : الأشموني ٢/٢٤٨ ، والمغنى ٢/٦٦، والعيني ٣/٣٩٦ والتصريح ٢/٣٢، وهو لأحد المولدين. وذكر في الخزانة عرضاً ٢/١٦٩ .

سيبويه ما نصه : هذا التقدير والتأويل في (القرآن) بعيدٌ فاسدٌ إنّما يجوز هذا في ضرورة الشِّعر .

الخامس : أن فعيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث كرجل جريح ، وامرأة جريح.نقل هذا الوجه أبو البقاء في إعرابه،وأقر قائله عليه . وهو خطأ فاحش لأن فعيلاً هنا ليس بمعنى مفعول .

السادس : أن فعيلاً بمعنى فاعل قد شبه بفعيل بمعنى مفعول فيمنع من التّاء في المؤنث،كما قد يشبهون فعيلاً بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التّاء ، فالأوّل كقوله سبحانه : ﴿ **قال مَنْ يحيي العظام وهي رميم** ﴾[1] ومنه : ﴿ **إن رحمةَ اللّهِ قريبٌ من المحسنين** ﴾[2] .

والثاني : كقولهم خَصْلةٌ ذميمة وصِفةٌ حميدة حملاً على قولهم قبيحةٌ وجميلةٌ .

السابع : إن العرب قد تخبر عن المضاف إليه وتترك المضاف كقوله / تعالى : ﴿ **فظلّت أعناقُهُم لها خاضعين** ﴾[3]،فخاضعين خبر عن الضّمير المضاف إليه الأعناق لا عن الأعناق.ألا ترى أنك إذا قلت : الأعناق خاضعون لايجوز، لأن جمع المذكر السالم إنما يكون [٣/ ١١٣]

(١) يّس / ٧٨.
(٢) الأعراف /٥٦.
(٣) الشعراء /٤.

من صفات العقلاء ، لا تقول : أيد طويلون،ولا كلاب نابحون ، انتهى .

ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزّيادة وقد بيّنّا ما عليه .

وقد قيل : إن المراد بالأعناق في هذه الآية الكريمة الرؤساء ، وقيل : الجماعة ، وأنه يقال جاء زيدٌ في عُنُق من الناس أي جماعة .

الثامن : الرّحمة والرّحم متقاربان لفظاً.وهذا واضح معنى بدليل النّقل عن أئمة اللّغة فأعطى أحدهما حكم الآخر . وهذا القول ليس بشيء ، لأن الوعظ والموعظة يتقارب أيضاً فينبغي أن يجيز هذا القائل أن يقال : موعظة نافع ، وعظة حسن ، وكذلك الذِّكر والذِّكرى فينبغي أن يقال ذِكْرى نافع كما يقال ذِكْرٌ نافع .

التاسع : أن فعيلاً هنا بمعنى النسب ، فقريب هنا معناه : ذات قرب ، كما يقول الخليل في حائض : إنه بمعنى ذات حيض ، وهذا أيضاً باطل ، لأن استعمال الصّفات على معنى النسب مقصورٌ على أوزان خاصة وهي فَعّالٌ وَفَعِلٌ وَفَاعِلٌ .

العاشر : أن فعيلاً مطلقاً يشترك فيه المذّكر والمؤنّث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض مَنْ عاصره .

وهذا القول من أفسد ما قيل؛لأنه خلاف الواقع في كلام العرب ، يقولون : امرأة طريفة وإمرأة عليمة ورحيمة ولا يجوز التذكير

في شيء من ذلك ، ولهذا قال أبو عثمان المازني في قوله تعالى : ﴿ وما كانت أمّك بَغِيًّا ﴾[١] : إنه فعول والأصل : بَغويٌ ثم قلبت الواو ياء ، والضّمّة كسرة ، وأدغمت الياء في الياء .

فأما قول الشاعر :

٥٣٨= فتورُ القيامِ قطيعُ الكلام تفترّ عن ذي غَروب خَصِر[٢]

[٣/١١٤] فالجواب عنه من أوجه : / .

أحدها : أنه نادر .

الثاني : أن أصله قطيعة ، ثم حذفت التاء للإضافة كقوله سبحانه ﴿ وإقام الصّلوة ﴾[٣] ، وأصله : وإقامة ، والإضافة مجوّزة لحذف التّاء كما توجب حذف النّون والتنوين . نصّ على ذلك غير واحد من القُرّاء .

الثالث : أنه إنما جاز لمناسبة قوله « فتور » ، ألا ترى أن فتوراً فعولٌ ، وفعول يستوي فيه المذكّر والمؤنث .

الحادي عشر : أنهم يقولون : فلانة قريبٌ من كذا ، يفرّقون بذلك بين قريب من قُرْب النّسب وقريبٌ من قُرْب المسافة ، فإذا قالوا :

---

(١) مريم /٢٨ .
(٢) سبق ذكره رقم ٥٠٣ .
(٣) الأنبياء /٧٣ ، والنور /٣٧ .

هي قريبةٌ من فلان فمعناه من المسافة ، وإذا قالوا: قـريبٌ معناه من القَرابة .

وهذا القول عندي باطلٌ ، لأنه مبنيّ على أنه يقال في القرب النّسبي : فـلانٌ قريبيّ . وقـد نصّ النـاس على أن ذلـك خـطأ وأن الصواب أن يقال فلان : ذو قرابتي .

كما قال :

٥٣٩= يبكي الغريب عليه ليسَ يَعْرِفُهُ وذو قَـرابتِـهِ في الحيِّ مسـرورُ

الثـاني عشر : أن هـذا من تأويـل المؤنّث بمذكّـر موافق في المعنى .

واختلف هؤلاء : فمنهم من يقدر : أنّ إحسان الله قريبٌ .ومنهم من يقدر : لُطْفُ الله قريب .

ومن مجيء ذلك في العربية قول الشاعر :

٥٤٠= أرى رجـلاً منهم أسيفاً كـأنّمـا
يَضُمّ إلى كَشْحَيْـهِ كَفًّـا مُخَضَّبـا[1]

فأوّل الكفّ على معنى العضو .

وهذا الوجه باطلٌ لأنه إنما يقع هذا في الشعر .وقد قدمنا أنه لا

(١) سبق ذكره رقم ٥٠٨ .

يقال : موعظة حسنٌ ، إنما يقال كما قال سبحانه ﴿ والموعظة الحَسَنَةُ ﴾[1] هذا مع أن الموعظة بمنزلة الوعظ في المعنى ، وهذا يقاربه في اللّفظ .

وأَمّا البيت الذي أنشدته فنصّ النّحاة على أنه ضرورة شعر ، وما هذه سبيله لا يخرّج عليه كتاب الله تعالى .

الثالث عشر : أن المراد بالرّحمة هنا المطر والمطر مذكّر وهذا [١١٥/٣] القول / يؤيّده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه ﴿ وهو الّذي يُرْسِل الرّياح بُشْراً بين يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾[2] . وهذه الرّحمة هي المطر فهذا تأنيثٌ معنويّ إلاَّ أنه قد يعترض عليه من أوجه :

أحدها : أن يقال: لو كانت الرّحمة الثانية هي الرحمة الأولى لم تذكر ظاهرةً ، لأن هذا موضع الضّمير .

فإن قيل : إن ذلك ليس بواجب ، قلت: نعم ولكنه مقتضى الظاهر ، وبهذا يصح الترجيح .

الثاني : إن أمكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يعدل إلى الخاص ، لا يقال : هذا إذا لم يعارض معارض يقتضي[3] الحمل على الخاص كالتّذكير ، لأنا نقول : هذا إنما يقال إذا لم يكن للتّذكير وجهٌ إلاَّ الحمل على إرادة المطر كما ذكرت ، وليس الأمر هنا كذلك .

(١) النحل / ١٢٥
(٢) الأعراف / ٥٧ .
(٣) في ط : « يقتضني » ، تحريف .

الثالث : أن الرّحمة التي هي في المطر لا تختص بالمحسنين، لأن الله تعالى تكفل برزق العباد طائعهم وعاصيهم ، وأما الرحمة التي هي الغفران والتّجاوز فإنها تختص في خطاب الشّرع بالمحسنين المطيعين ، وإن كانت غير موقوفة عليهم لا شرعاً ولا عَقْلاً عند أهل الحق إلاّ أن ذلك يُذْكر على سبيل التّنشيط للمطيعين والتّخويف للعاصين . وهذا فيه لطفٌ،وقلّما يتنبه له إلاّالأفراد،ومِنْ ثَمّ زلت أقدام المعتزلة ، فإنهم يجدون في خطاب الشرع ما يقتضي تخصيص الغُفْران والتّجاوز والإحسان بالمطيعين ، فينفون رحمة الله عن أصحاب العصيان فَيَحْجُرون واسعاً ، ﴿ أَهُم يَقْسِمُون رَحْمة رَبّك ﴾[1] ﴿ واللّهُ يختصّ برَحْمته مَنْ يشاء ﴾[2]،يفعل ما يشاءُ وَيَحْكُم ما يريدُ .

هذا الّذي فَطرنا اللّه عليه من حسن الاعتقاد ، وإياه نسأل التّوفيق عليه بمنّه وَكَرمه .

وهذا الوجهُ يمكن الجواب عنه بأنه كما جاز تخصيصُ الخطاب بالغُفْران بالمحسنين على سبيل التّرغيب ، كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب الأرزاق بهم ترغيباً في الإحسان .

الرابع : أنك لو قلت : إن مطر الله قريب لوجدت هذهالإضافة/ [١١٦/٣]

(١) الزخرف /٣٢.
(٢) البقرة /١٠٥.

تمجّها الأسماع ، وتنبو عنها الطّباع بخلاف ﴿ إن رحمة اللّهِ ﴾ فدل على أنه ليس بمنزلته في المعنى . وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لا ندّعي أن الرحمة بمعنى المطر بل إن مجموع رحمة الله استعمل مراداً به المطر .

والثّاني : أن المطر معلوم أنه من جهة الله سبحانه فإضافته إليها كأنها غير مفيدة بخلاف قولك : رحمة الله ، فإن الرحمة عامّة فإن للعباد رحمة خلقها اللّه سبحانه يتراحمون بها بينهم ، فإذا أضيفت الرحمة إليه سبحانه أفاد أنه ليس المقصود الرحمة المضافة إلى العباد .

ونظيره أنك تقول : « كلام الله » ، لأن الكلام عام،ولا تقول: قرآن اللّهِ،لأنه خاصّ بكلام الله سبحانه .

والإنصاف أن يقال في هذا القول : إنه لا يخلو أمر قائله من أمرين : وذلك لأنه إمّا أن يدّعى أنّ الرحمة لفظ مشترك بين المطر وغيره ، وأنه موضوع بالأصالة للمطر،كما أنه موضوع لغيره بالأصالة ، أو يدّعي أنه موضوع لغير المطر بطريق الأصالة ، ثم تجوّز به عن الرّحمة .

فإن ادّعى الأول فقد يمنع ذلك بأن الذّهن إنما يتبادر عند إطلاق

الرّحمة إلى غير المطر ، والمشترك إنما حقه أن يكون على الاحتمال بالنسبة إلى معنييه أو معانيه،لا يكون أحدهما أوْلى من غيره ، وإنّما يتعيّن المراد بالقرينة ، ثم إنّا لا نجد أهل اللغة حيث يتكلمون على الرّحمة يقولون : ومن معانيها المطر ، فلو كانت موضوعةً له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك .

وإن ادّعى الثّاني فيلزمه أن يجيز في فصيح الكلام أرض مخضَرّ وسماء مرتفع ، ورحمة واسع ، ويقول : أردت بالأرض المكان ، وبالسماء : السّقف ، وبالرحمة : الإحسان .

وهذا ما لا يقول به أحد من النحويين ، وإنما يقع ذلك في الشعر ، أو في نادر من الكلام .

وما هذه سبيله لا يُخَرّجُ عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بأفصح اللغات،وأرجح العبارات ، وألطف الإشارات .

فإن قلت : فإني أجد في كلام كثير من المفسرين تخريج آياتٍ، من التنزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله سبحانه : ﴿ وإذا حَضر القِسْمة ﴾[1] ثم قال تعالى : / ﴿ فارْزقوهم منه ﴾إنه جاز حملاً على [٣/١١٧] معنى القِسْمة وهو المقسوم .

---

(١) النساء /٨، والآية بتمامها : « وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه » .

قلت : الذي عليه أهل التّحقيق أن الضمير عائد على « ما » من قوله تعالى : ﴿ مِمّا تَرك الوالدان ﴾ [1] على أن القِسْم والقِسْمة واقعان في العربية على المقسوم وقوعاً كثيراً ، فلا يمتنع عود الضّمير على القسمة مذكّراً،يدلّك على ذلك قوله سبحانه : **﴿ وَنَبِّئْهم أن الماء قِسْمةٌ بَيْنَهُم ﴾** [2] أي مقسوم بينهم .

وأعلم أنه لا بُعْد في أن يقال : إن التّذكير في قوله سبحانه«قريب» لمجموع أمور من الأمور التي قدمناها .

فنقول : لمّا كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير ، وهي مقاربة للرّحم في اللّفظ ، وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر وكانت « قريب » على صيغة فعيل،وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يُحْمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاز التّذكير .

وليس هذا نقضاً لما قدّمناه ، لأنه لا يلزم من انتفاء اعتبار شيء من هذه الأمور مستقلاً انتفاء اعتباره مع غيره .

هذا آخر ما تحرر لي في هذه الآية الكريمة ، والله تعالى أعلم بغيبه.انتهى كلام ابن هشام .

---

(١) النساء /٧.

(٢) القمر /٢٨.

[تأويل آية من تذكرة ابن الصائغ]

قال ابن الصائغ في تذكرته :

تكلم بعض مشايخ العصر ، وهو الشيخ تقيّ الدين السّبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة الذاريات : ﴿ فتولّ عنهم فما أنت بِمَلوم ، وذكّر فإن الذّكرى تنفع المؤمنين ﴾[1] . ونقل عن المفسرين فيها قولين :

الأول : أن المعنى تول عن أولئك الكفار وأعرض عنهم فما تلام على ذلك ، وارفع التّذكير ، فإن الذكرى تنفع المؤمنين : ﴿ إنّ في ذلك لَذِكرى لمن كَان لَهُ قَلْبٌ ﴾[2] .

الثاني : أن المعنى تولّ عن الكفار ، وأعرِض عنهم.وذكّر المؤمنين فإن الذكرى تنفع المؤمنين .

قال وعلى القول الثّاني يحتمل أن تكون الآية من باب التنازع .

فاعترض على هذا بأن شرط باب التنازع إمكان تسلّط العاملين السّابقين على المعمول المتنازع فيه ، ولذا لم يُجِزْ سيبويه كون بيت امرىء القيس من باب / التنازع،أعني قوله : [١١٨/٣]

(١) الذاريات /٥٤، ٥٥.
(٢) قَ /٣٧.

٥٤١ = * كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المال[١] *

ومن أجاز ذلك فَلما ذكره المازنيّ ليس هذا موضع ذكره أو لِمَا ذكره ابن ملكون وقد رُدّ عليه .

وإذا تحرّر هذا فالآية لا يمكن أن تحمل على التنازع ، لأن « ذَكّر » لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما « بالفاء » و « إنّ » ، وكلٌّ منهما له صدر الكلام ، وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده، وقد نقل عن ابن عصفور أنه قال : كلّ ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما بعده ، فنازع في أنّ الفاء مانعة ، واستند في مَنْعه إلى ما حكى من قولهم : « زيداً فاضرب » ، وقال : هذه الفاء للسبّبيّة كالتي هنا لا فرق بينهما ، إذ المعنى : تنبه فاضْرب زيداً .

وقال أيضاً : إن المعربين اتفقوا على تعلّق « يوم » من قوله : ﴿ إنّ عذابَ رَبِّك لواقع . ما له من دَافع . يَوْم تمورُ السّماء مورًا ﴾[٢] بواقع ،مع أن «ما» لها صدر الكلام ،[٣] ولم يمنع من ذلك

(١) ديوانه /٣٩ .
من شواهد : سيبويه ١/٤١ ، والخصائص ٢/٣٨٧، وابن يعيش ١/٢٨ ، والخزانة ١/١٥٨ ، وشرح شذور الذهب ٢/٢٠ والمغني ١/٢٨٣ ، ٢٩٨ ، ٢/٥٦٢ ،والهمع والدرر رقم١٥٢٦ ،والعينيّ ٣/٣٥، والأشموني ٢/٩٨، ٤/٤٠ .
وفي ط والنسخ المخطوطة : « قليلاً » بالنصب .
(٢) الطور /٧، ٨، ٩.
(٣) في ط: «الكلا» بحذف الميم تحري واضح .

ما عدا الإمام فخر الدين، واستند الإمام فخر الدين في ذلك إلى أنّ « عذاب » المكنّى عنه لم يقع في ذلك اليوم ، بل بعد ذلك في يوم البعث ، وهذا اعتراضٌ قريب، لأن اليوم يطلق على تلك الأزمنة جميعها .

وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآية السّابقة من باب التنازع .

واستند بعضهم في منع التّنازع في الآية إلى أن ذلك يتخرّج على أحد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جواباً هل لها موضع من الأعراب أو لا ؟.

فإن قلنا : إن لها موضعاً من الإعراب ينبغي أن لا يجوز التنازع ، لأنه يشترط في باب التنازع أن يكون كلّ من العاملين له استقلال ، ولا أدري كيف قيل بذلك ، فإن النحاة جمهورهم يعدّون قوله تعالى ﴿ آتوني أُفْرِغ عليه قِطْرًا ﴾[1] من باب الإعمال مع صريح الجَزْم فيه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم تَعَالَوا يَسْتَغْفِرْ لكم رسولُ اللّه ﴾[2] ، ثم إن شرط الاستقلال تحجير في المسألة لم نَر مَنْ قيّد بذلك ، بل من جوّز ذلك حيث الاستقلال ، فقد رَدّ ابن الصائغ على

(١) الكهف /٩٦.
(٢) المنافقون /٥.

[٣/ ١١٩]ابن عصفور / استدلاله أعني ابن عصفور على استعمال « عسى » في قوله تعالى : ﴿ **عسى أن يبعثَكَ ربُّك مقاماً محمودًا** ﴾[١] وَجَعْلُهُ ذلك دليلاً قاطعاً من جهة أنه لا يجوز أن يعتقد أن « ربك » مرفوعٌ بعسى و « يبعثك » محتملٌ للضمير، لئلاّ يلزم الفصل بين أبعاض الصّلة بمعمول غيرها .

وقال : أعني ابن الصائغ : يمكن أن تكون الآية من باب التنازع بأن يعمل الثاني ، ويُجْعل في الأول ضمير يعود على ربّك فهو كما تراه قد أجاز التنازع مع أن العامل الأوّل لم يستقِلّ ، وإنما ذلك شيء كان يقوله شيخنا أثير الدين في قوله تعالى : ﴿ **وأنّه كان يقولُ سَفِيهُنا** ﴾[٢] ، ويقول : كَيْفَ يُجْعل هذا من باب التّنازع ولا استقلال في كِلا المحتمَلَيْن ، وهل مثل هذا جائز، فنذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب ؟ .

قال ابن الصّائغ : وأقول : إن من منع أن تكون هذه الآية من باب التّنازع فلم يستند لأقوى من أنّ « أنّ و « الفاء » لهما صدرالكلام ، يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، فكذلك ينبغي أن يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهة صدريّته .

وإذا استقرّ ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلّط العامل

---

(١) الإسراء / ٧٩ .
(٢) الجنّ / ٤ .

على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدّم في النّقل عن سيبويه . والعامل هنا أعني الأول لا يمكن أن يعمل في المتنازع فيه ، لما مَرّ ، وقد يتقوى ذلك بما ذكره الخفاف في (شرح الكتاب) وأنه قال فيه بعد إنشاد قول الشاعر:

٥٤٢ = كَأَنَّهُنّ خوافي أجدل قرم ولّى ليسبقه بالأمعز الخَرَبُ(١)

وقال : لا يجوز أن يعمل « ولّى » في الخَرَب ، لأن لام كي تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ، فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها . انتهى .

فأقول : إن من منع التنازع في الآية لم يأت بشيء إذ كان مستنده ذلك ، لأن معنى قول سيبويه وغيره من النّحاة أن العاملين يشترط فيهما في هذا الباب إمكان تسلّطهما على المعمول ، إنما يراد ذلك من جهة المعنى ، لا من / جهة اللفظ . [٣/ ١٢٠]

ثم إن الذي يقول بأن ما يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده، إن كان من أجلاء النّحاة ، فلا نعني به إلاّ أنه لايصح أن يقول: ضربت ما زيداً، كما لايصح أن يقول: زيداً ما ضربت .

(١) الأجدل : الصقر . والأمعز : الأرض الغليظة .
والخَرَب : ذكر الحبارى .
وفي ط : « قوم » بالواو - مكان: قرم . و « الأغمر » مكان : الأمعز . صوابه من النسخ المخطوطة . والقرم بفتحتين : شدة شهوة اللحم وقد قرم إلى اللحم من باب طَرِب .

وإن كان من غيرهم فلا يعوّل عليه ، كيف ومَن نُقِل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد جعل قول الشاعر :

٥٤٣= قَطوبٌ فما يلقاه إلاَّ كأنَّهُ روى وجهه أن لاكه فوه حنظل [١]

وقول الآخر[٢] :

٥٤٤= ولم أَمْدَح لِأرضيه بشعري لئيماً أن يكون أفاد مالا

---

(١) فوه ، جمعه أفواه مثل : سوق وأسواق .
والأفواه : ما أعدّ للطيب من الرياحين ، وقد تكون الأفواه من البقول . قال جميل :
بها قضب الريحان تندى وحنوةٌ ومن كل أفواه البقول بها بَقْلُ
انظر اللسان : فوه
وفي ط والنسخ المخطوطة : « روى » بالرّاء ، ولعلها : « زوى » بالزاي .
ويقال : زوى ما بين عينيه فانزوى : جمعه فاجتمع وقبضه . انظر اللسان : « زوى » .

(٢) هو ذو الرمة .
وروايته في الديوان /٥٢٧ :
ولست بمادحٍ أبداً لئيماً بشعري أن يكون أفاد مالا
من قصيدة مطلعها :
أراح فريق جيرتك الجمالا كأنّهُمُ يريدون احتمالا
من شواهد : ابن الشجري ١/١٧٦ .
وفي ط : « لشعري » باللام تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وأمالي ابن الشجري ، والديوان .

من باب التنازع على إعمال الأول . ولا شكّ في أن ناصب الفعل عنده من أدوات الصدّور . وكذلك جعل قول الشاعر :

٥٤٥= ألاهل أتاها على نَأْيها بما فَضَحَت قَوْمَهَا غامِدُ [١]

منه أيضاً على إعمال الثاني :

وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النّحاة كلّهم أو غالبهم في هذا الباب أن يكون للجملة الثانية بالأولى تعلّق إمّا بالعطف أو نحوه نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « كما صليت وباركت وَرَحِمْت على إبراهيم » .

ومن إثبات العطف في ذلك :

٥٤٦= ولكنَّ نَصَفاً لو سَبَبْتُ وسبَّني

بنو عَبْدِ شمس من مناف وهاشمِ [٢]

---

(١) انظر اللسان : «غمد». وغامد : حيّ من اليمن . وقد اختلف في اشتقاقه ، فقال ابن الكلبيّ سمّي غامداً، لأنه تغمّد أمراً كان بينه وبين عشيرته ، فستره ، فسمّاه ملك من ملوك حِمْير : غامداً . وانظر بعض الآراء الأخرى في اشتقاقه اللسان في المادة نفسها .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « على بابها » مكان : « على نأيها »

(٢) من شواهد : سيبويه ١/٣٩، والمقتضب٤/٧٤،والإنصاف ١/٨٧ ، وابن يعيش ١/١٨. =

وقوله [١] :

٥٤٧ = وهل يَرْجِعُ التسليمَ أو يكشف العمى

ثلاثُ الأثافي والرّسومُ البلاقِعُ [٢]

وقوله :

٥٤٨ = ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمِي

بما لاقت لبونُ بني زيادِ [٣]

وقوله :

٥٤٩ = أرْجو وأَخْشى وأدعو اللّه مُبْتَغِياً

عفواً وعافيةً في الرّوح والجَسَد [٤]

= ونسب الشاهد للفرزدق . والشاهد ثاني بيتين في الديوان / ٣٠٠ لا ثالث لهما ، والبيت الذي قبله هو :

وليس بعَدْلٍ إن سَبَبْتُ مقاعساً

بآبائيَ الشّمّ الكرام الخضارِمِ

ورواية الشاهد في الديوان : « ولكن عَدْلاً » مكان « ولكنّ نِصْفاً » .

(١) هو لذي الرّمة . انظر ديوانه /٤٢٢ .

(٢) من شواهد الهمع والدرر ١٦٩٣ .

(٣) من شواهد : سيبويه ٢ / ٥٩ ، والخزانة٣/ ٥٣٤ ،والهمع والدرر رقم ١١٢ . والشاهد من أبيات لقيس بن زهير العبسيّ يقولها في قصة شحناء وقعت بينه وبين زياد بسبب دِرْع له ، أخذها الربيع فطرد قيسٌ إبلهم ، فباعها لعبد الله بن جدعان القرشيّ بمكة بأسياف وأدراع .

(٤) من شواهد : شرح شذور الذهب / ٣٦٩ .

وقولـه :

٥٥٠= إذا كُـنْـتَ تُـرضـيـه ويُـرْضـيـك صـاحـبٌ

جـهـاراً فـكـن في الغَيْبِ أحْفظَ لِلْعَهْدِ[1] / [٣ / ١٢١

وَأَلْـغِ أحـاديثَ الـوُشـاةِ فقـلَّمـا

يُحاوِلُ واشٍ غَيـر هجـران ذِي وُدِّ

وقولـه :

٥٥١= وكُمْتـاً مُـدَمَّـاة كـأَنّ مُتونهَـا

جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَت لَوْنَ مُذْهَبِ[2]

---

(١) من شواهد الأشموني ٢/١٠٥، والمغنى ١/٣٧٠، وشرح شذور الذهب /٣٧٢، والعيني ٣/٢١، والتصريح ١/٣٢٢، والهمع والدرر رقم ١٥٢٣ .

(٢) لطفيل الغنوي . انظر ديوانه /٢٣ وهو من قصيدة مطلعها :

بالعُفْرِ دارٌ من جميلة هَيَّجَتْ سوالِفَ حُبٍّ في فؤادِكَ مُنْصـب

من شواهد سيبويه ١/٣٩ ، والمقتضب ٤/٧٥، والإنصاف ١/٨٨، وابن يعيش ١/٧٧، والعينيّ ٣/٢٤، والأشموني ٢/١٠٤ .

وفي العينيّ : الكُمَيْت: جمع أكمت ، وليس بجمع كميت. وذكر بعض شرّاح الجُمَل للزّجاجي أن كُمِيتًا من الأسماء المصغرة التي لا تكبير لها ، وهو مصغر مُرَخَّم من أكمت بمنزلة حميد من أحمد ، غير أن أكمت لم يستعمل. ويدل على ذلك جمعهم إياه على : كُمْت . =

وقولــه :

٥٥٢= قضى كُلّ ذي دين فوفّى غريمه
وعــزّةُ ممـطولٌ مُعَنًّى غَـريمُهـا(٤)

وقولــه :

٥٥٣= وإذا تنوّر طارقٌ مستـطرقٌ نَبحَتْ فـدلّتـه عليــه كِـلابــي

وقول الآخر:

٥٥٤= جَفوني ولم أَجف الأخلاء إنني
لغــير جميلٍ من خَليليَ مجمــلُ(٥)

= قال سيبويه : سألت الخليل عن كميت فقال : هو بمنزلة حميد . وإنما هي حمرة يخالطها سواد،ولم يخلص. وقوله : « مدمّاة » من دمى يدمي مدمى . وأراد بها شديد الحمرة مثل الدّم .
واستشعرت : جعلت شعارها ، وهو علامتهم في الحرب. كذا فسرّه بعضهم ، قال العيني : والصحيح أن معناه : جعلت شعاراً ولباساً ، والشعار من الثياب : ما يلي الجسد. والدثار : ما فوقه .
ومذهب : مموّه بالذهب .

(١) نسب لكثيّر .
من شواهد : ابن يعيش ١/ ٨ ، وشرح شذور الذهب / ٣٧٠، والعينيّ ٣/٣ ، والتصريح ١/ ٣١٨، والأشموني ٢/ ١٠١،والهمع والدرر رقم ١٥٣٠.

(٢) من شواهد : شرح قطر النّدى / ٢٧٤ ، وأوضح المسالك رقم ٢٤٣، والأشموني ٢/ ١٠٤،والهمع والدرر رقم ١٨٠، ١٥٢١. وفي ط والنسخ المخطوطة « مجمل » بالجيم والرواية المشهورة : «مهمل » بالميم . وقائل الشاهد مجهول .

وقول الآخر :

٥٥٥= هَوَيْنَني وَهَوِيتُ الغانيات إلى
أن شِبْتُ فانصَرَفَتْ عنهنّ آمالي [١]

وقول الآخر :

٥٥٦= يرنو إليَّ وأرنو مَنْ أُصادِفُهُ[٢] في النّائبات فأُرضِيه وَيُرْضِيني

وقول الآخر :

٥٥٧= سُئِلْت فَلَمْ تَبْخل ولم تُعْطِ طائلاً
فسيّان لاَ حَمْدٌ لَدَيْك ولاَ ذَمُّ

حتّى إن ابن الدّهان نقل عن البغداد بيّن اشتراط العطف في هذا الباب ، ولا شك أن حرف العطف يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله .

والمشترط ذلك محجوجٌ بقوله تعالى : ﴿ هاؤُمُ اقرءوا كِتَابِيَهْ ﴾[٣] وقوله تعالى : ﴿ آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْرًا ﴾[٤] .

وقول الشاعر :

٥٥٨= ولقد أرى تَغْنى به سَيْفانةٌ
تُصبي الحليمَ ومثلُها أصباهُ[٥]

---

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢/١٠٤ . والعيني ٣/٣١ .
(٢) في ط : «أصافيه» وفي المخطوطات : «أصادفه» وهذا أنسب
(٣) الحاقة /١٩ .
(٤) الكهف /٩٦ .
(٥) لرجل من باهلة .
من شواهد : سيبويه ١/٣٩، والمقتضب ٤/٧٥ ، والإنصاف ١/٨٩ . =

وبقول الشاعر :

٥٥٩= بعكـاظ يغشى النّـاظـريـ ـنَ إذا همُـو لمحوا شُعـاعـه [١]

وبقوله :

[١٢٢/٣] ٥٦٠= عَلّمـونـي كـيـف أبكيـ ـهـم إذا خَـفّ الـقـطـينُ [٢] /

وكلّ هذه الشواهد وغالبها يردّ على مَنْ مَنَعَ التّنازع في الآية .

وكان من سنين وقع الكلام في قوله تعالى : ﴿ **وأنّهم ظَنُّوا كما ظَنَنْتُم أنْ لَنْ يبعثَ اللّهُ أحدًا** ﴾ [٣] ، وأنه يجوز أن يكون ذلك من باب التّنازع ، ولا أثر للموصول في منع ذلك .

ولايقال : أنّ «أن» والفعل لا تضمر فلا يجوز التنازع ، لأن من شرط باب التنازع صحة عمل المهمل في الضمير .

= وفي ط : « يعني » بالياء والعين ، تحريف صوابه من المخطوطات والمراجع السابقة .

وفي ط والمخطوطات : « يصبو » مكان : « تصبي » .

(١) لعاتكة بنت عبد المطلب .

من شواهد : شرح شذور الذهب /٣٧٣، والمغنى ٢/٦٧٦،والعيني ١١/٣، والتصريح ١/٣٢٠، وابن عقيل ١/١٨٤، والهمع والدرر رقم ١٥١٩، والأشموني ٢/١٠٦.

(٢) من شواهد المقرب ١/٢٥١.

(٣) الجنّ /٧.

لأنا نقول : لا يمتنع أن يعود الضمير على مثل ذلك .ومنه قوله تعالى : ﴿ وأن تصوموا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[١] وقوله تعالى : ﴿ وأن تعفوا أَقْرَبُ للتَّقْوى ﴾[٢] .

وكان أيضاً تقدّم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ ربّنا وآتنا ما وَعَدْتَنا على رُسُلِك ﴾[٣] وأنه يجوز أن يكون من ذلك على تقدير : على ألسنة رُسُلك .

وإذا استقرّ جواز التنازع في الآية فاعلم أنه على إعمال الثاني. والقاعدة في مثل ذلك أن الأول إذا طلب منصوباً حذف على المختار إن كان مما يجوز الاستغناءُ عنه ، ولكن بقي النّظر ، هل نقدّره ضميراً أو ظاهرا ؟ الأولى أن نقدره مضمراً ، لأن ذلك شأن باب التنازع .

فإن قلت: قد تقرر أنه متى دار الأمر بين شيئين ، وكان أحدهما هو الأصل وجب المصير إليه .

قلت : نعم الأمر كذلك إلا لعارض . وههنا ثَمَّ ما يمنع من ذلك ، وهو أنه إذا كان من باب التّنازع وجب القول بأن الأول ضمير ، وساغ لتشبث الجملة الثانية بالأولى ، ولم يقبح من جهة أنه ليس

---

(١) البقرة /١٨٤ .
(٢) البقرة /٢٣٧ .
(٣) آل عمران /١٩٤ .

مذكوراً لفظاً ، ولو لم يكن كذلك لاستحالت المسألة ،ولم يكن إذ ذاك من باب التّنازع .

وهذا فرق ما بين المحذوف للدّلالة أو التفسير.فتنبّه لذلك فإني لم أجد أحداً نبّه عليه .

ومِمّا يُقوّي ذلك منع النحاة كـ «الخفاف »[1] في الشّرح التنازعَ في الحال والتمييز ، فلا يقال : جاء زيد وقعد عمرو ضاحكاً ، على التّنازع .

والسّبب في ذلك :أنه لا بد في التّنازع من أنك إذا أعملت الواحد أَضمرت في الآخر ، إما تحذفهُ وإما تُبْقيه ، وإلاّ فلا شك أنه يجوز [١٢٣/٣] جاء / زيد وقعد عمرو ضاحكاً على أنك حذفت من الأوّل لدلالة الثاني عليه .

هذا ما لا أعتقد فيه خلافاً . انتهى .

---

(١) الخفاف : « هو أبو بكر بن يعقوب بن سالم النّحوي الشاغوري ، شهاب الدين .
كان من تلامذة ابن مالك ، كان ماهراً في العلوم حتى كان يلقي ثلاثين درساً في ثلاثين علماً :
وكان شرح التسهيل لابن مالك عنده كاملاً ، فأخذه معه ، وتوجّه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق ، وبقي الشرح مخروماً بين أظهر النـاس في هذه البلاد .انظر البغية ١/٤٧٣ .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ، ومن خطه نقلت : سئل شيخنا أبو حيان : هل يجوز مثل : قام زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ وخالدٌ كلهم ، فأفتى بالجواز قياساً على التثنية ، قال :

٥٦١= * أُلاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِما *

وقياساً على النّعت نحو : قام زيد وعمرو وبكر العقلاء لاشتراكهما في أنهما تابعان بغير واسطة ، انتهى .

قال ابن مكتوم : ويقتضي النظر عدم الجواز ، لأن مثل ذلك لا يحتاج إلى التأكيد لكونه نصّاً في المراد منه . فليتأمل .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

وفي هذه التّذكرة ، قال ابن الأبرش[1] : سألني الوزير أبو الحسين بن سراج عن قول طُفيل :

---

(١) ابن الأبرش هو : خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم ابن الأبرش الأندلسي.
مات بقرطبة في ذي القعدة ٥٣٢ هـ . انظر البغية ١/٧٥٧.

٥٦٢ = وراكضةٍ مَا تَسْتَجِنُّ بِجُنَّـةٍ بَعِيرَ حِلَالٍ غادَرَتْهُ مُجَعْفَـل [1]

فقال ألم تقل النُّحاة : إن اسم الفاعل إذا وُصِف بطل عملُه وقد وصف هـذا بقولـه : « ما تستجن بجُنَّـة » ، وأعمـل في « بعيـر حلال » ، وكان يجب أن لا يعمل .

قلت له : الذي قال ذلك قال : إذا نوى الإعمال قبل الصّفـة وكذلك فعل هنا.فاستحسنه .

قال ابن الأبرش:ثم إني رأيت لابن جني أن هـذه الجملة في مـوضع نصب على الحـال من الضمير في راكضـة.وليست بصفة ، انتهى .

(١) ديوانه / ٦٨ من قصيدة مطلعها :
غشيتُ بقُرًا فرْط حَوْلٍ مُكَمّلِ مغانِـي دارٍ من سـعاد ومـنزلِ
من شـواهد : الأمـالي للقـالي ١٠٤/١ ، والمخصص ١٤٧/٧ .
هذا ورواية الشاهد في الديوان : «راجعته» مكان : « غادرته » ، والحِلال بكسر الحاء : مركب من مراكب النساء ، وجعفله : قلبه وجعفل المتاع : قلبه ، وجعل بعضه على بعض .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

وفي (التذكرة) المذكورة ، قال عالي [١] بن عثمان بن جني سألت أبي عن إعراب قوله :

٥٦٣ = غيرُ مأسوفٍ على زَمَن يَنْقضِي بالهَمِّ والحَزَنِ [٢]

فأجاب : إن المقصود ذَمّ الزمان الذي هذه حاله ، كأنه قال : « زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه » ، « فزمان » مبتدأ وما بعده صفة له ، و « غير » خبر للزّمان ، ثم حذفت المبتدأ مع صفته ، وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف / لأنك إنما جئت بالهاء لمّا [١٢٤/٣] تقدّمها ذِكْرُ ما تَرْجِعُ إليه ، فصار اللفظ بين الحذف والإظهار :

غَيْرُ مأسوفٍ على زمن ينقضي بالهم والحزن .

قال : وإن شئت قلت : إنه محمول على المعنى ، كما حملت : «أقل امرأة تقول ذلك » على المعنى ، فلم تذكر في اللفظ

---

(١) يكنى أبا سعد بن أبي الفتح كان مثل أبيه نحويّاً أديباً .
مات سنة سبع أو ثمان وخمسين وأربعمائة . انظر البغية ١/ ٢٢٤

(٢) لأبي نواس ، وبعده :
إنما يرجو الحياةَ فتًى عاش في أمْنٍ من المِحَنِ
من شواهد : التصريح ١/ ٢٣٩ ، وابن عقيل ١/ ٨٩ ، والخزانة ١/ ١٦٧ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢ ، والأشموني ١/ ١٩١ .

خبـرًا لأقل ، إنـه مبتدأ وقـد أضفت أقل إلى امـرأة ، ووصفت المرأة بـ « تقول ذلك»، كأنك قلت قَلّ امرأة تقـول ذاك، فلم يحتج أقـل إلى خبر ، لأنها في معنى : قَلّ .

وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال : « خطيئة يوم لا أراك فيه » ، على معنى : « يوم خطأ يوم لا أراك فيه .

وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام . انتهى كلام أبي الفتح رحمه الله .

وقال ابن الحاجب في إعرابه : لا يصحّ أن يكون عامل لفظي هنا يعمل في « غير » وإذا لم يكن عامل لفظي ، فإمّا أن يكون مبتدأً ، وإمّا أن يكون خبراً ، فلا يصحّ أن يكون مبتدأً ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتا أو محذوفا .

الثـابت لا يستقيم لأنـه إمـا على « زَمَن » وإمـا « ينقضي » ، وكلاهما مفسدٌ للمعنى .

وأيضـاً فإنـك إذا جعلته مبتـدأً لم يكن بـدٌّ من أن تقـدّر قبله موصوفاً ، وإذا قدّرت قبله موصوفاً لم يكن بدٌّ من أن يكون « غير » له ، و « غير » ههنا ليست له ، وإنما هي لـ « زمن » ، ألا تـرى أنّك لـو قلت : رجل غيرك مَرَّ بي لكان في « غير » ضمير عائد على رجل .

ولو قلت : « رجل غَيْرُ متأسف على امرأة مرّ بي » لم يستقم ،

لأن غيراً لمّا جعلْتَهُ في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله .

ولو قلت : « رجل غير متأسف عليه مرّ بي » جاز ، لأنه في المعنى للضمير، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أيضاً أنه لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعلت الخبر محذوفاً لا يستقيم لأمرين :

أحدهما : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنه لا قرينة تشعر بحذفه . ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة .

وإن جعلته خبر مبتدأ مقدّر لم يستقم لأمور :

منها : أنك إذا جعلته خبراً لم يكن بدٌّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مغاير ، ولا ضمير ، فلا يصح أن يكون خبراً . [١٢٥/٣]

الثاني : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثالث : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ، ولا قرينة فتبيّن إشكال إعرابه كذلك .

وأوْلى ما يقال فيه : أنّه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أوّل الكلام ، فكان التقدير : « زمن ينقضي بالهم والحزن

غير مأسوف عليه » . فلمّا حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ، ولا بُعْدَ في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يكْرمني زيدٌ إنّي أكرمُه ، وتقديره : إنّي أكرم زيداً إن يكرمني ، فقد أوقعت زيداً مقام الضّمير لمّا أخرته عن الظّاهر ، فتبيّن لك اتساعهم في مثل ذلك .

وعكسه[1] : أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » ، كما استعملوا « لا » بمعنى « غير » ، وذلك واسعٌ في كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسفْ على زمن هذه صفته .

ويدلّ على إستعمالهم غيراً بمعنى « لا » قولهم : « زيد عمراً غير ضارب» ،ولا يقولون : « زيدٌ عمراً مثل ضارب » ، لأن المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف إليه ، ولكنه لما كان «غير» تحمل على «لا» جاز فيها ما لا يجوز في « مثل » ، وإن كان بابُهما واحداً ، فإذا كانوا استعملوا : « أقل رجل يقول ذلك » بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد ، فلأن يستعملوا « غيراً » بمعنى « لا » مع موافقتها « لا » في المعنى أجدر .

فإن قيل : فإذا قدرتموه بمعنى « لا » فلا بُدّ له من إعراب من حيث إنه اسم ، فما إعرابه ؟ .

قلنا : إعرابه كإعراب : «أقلّ رجل يقول ذاك » فهو مبتدأ لا خبر

(١) في ط : «وعكسه ويحتمل » بزيادة : « ويحتمل » .

له استغناءً عنه لأن المعنى : ما رجل يقول ذاك . فإذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج إلى خبر،ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلّة كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ،ولا مقدّر محذوف والزيدان فاعل به ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما استقام ، لأنه في معنى : أيقوم الزيدان .

وكذلك قول بعض النّحويّين في مثل : دراك ، ونزال أنه مبتدأ وفاعله /مضمر،ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه : انْزل [١٢٦/٣] وهذا هو الصحيح فيه .

وقد ذهب كثيرٌ : إلى أنه منصوب انتصاب مصدر كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً .

وهذا عندي ضعيف ، لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معربا بمثابة :سَقْياً وَرَعْياً ، ونحن نفرّق بين سقيا وبين نزال ، فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد ؟ وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبنيّ ـ والله أعلم .

وقال ابن مكتوم في موضع آخر من (تذكرته):«مأسوف » مفعول من الأسف وهو الحزن و « على » متعلق به كقولك : أسفت على كذا أسفاً ، وحزنت عليه حُزْنَا ، ولهفت عليه لَهْفاً ، وأسيت عليه أَسًى .

وموضع قوله : « بالهم » نَصْبٌ على الحال ، والتقدير :

يتقضى مشوباً بالهمّ ، و « غير » رفع بالابتداء . ولمّا أضيفت إلى اسم المفعول، وهو مسند إلى الجارّ والمجرور استغنى المبتدأ عن خبر ، كما إستغنى قائم ومضروب غلاماك عن خبر ، من حيث سدّ الاسمُ المرفوع بهما مسدّ الخبر ، لأن « قائم » و « مضروب » قاما مقام ، يقوم ويضرب ، فتنزل كُلّ واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجُملة .

وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجار والمجرور سد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به كقولك : أَيُحْزَن على زيد وما يُؤسف على عمرو .

فلما كانت « غير » للمخالفة في الوصْف جرت لذلك مجرى حرف النفي ، وأضيفت إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجارّ والمجرور، والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد سدّ ذلك مسدّ الجملة حيث أفاد قولك : « غير مأسوف على زيد » ما يفيده قولك : ما يُؤسف على زيد » .

قال أبو حيان : ونظيره في الإعراب قول المتنبي :

٥٦٤ = ليس بالمنكَرِ إنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً
غير مدفوعٍ عن السّبق العِرابُ[1]

* * *

(١) انظر ديوان المتنبّي ١/٢٦٣ .

[نصب « مقالة » في بيت النابغة]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

ذكر لي شيخنا أبو حيّان : أن بعض الطّلبة سأل ابن الأخضر[١] عن نصب « مقالةً » في قول الشاعر :

٥٦٥ = * مقالةَ أنْ قد قُلْتَ[٢] * / [٣ / ١٢٧

فأنشده ابن الأخضر :

٥٦٦ = * ولا تَصْحَبِ الأردى فَتَرْدى مع الرَّدى *

قال : فكرّر الطالب عليه السّؤال ، وذلك بحضرة ابن الأبرش فقال ابن الأبرش : قد أجابك لو عقلت .

قال ابن مكتوم : وذكر لي شيخنا أنه كوتب بذلك من (غزّة)، وأنه أجاب عن ذلك علِي الفور بما حاصله : أن مقالةً بدل من فاعل

---

(١) عليّ بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن بن الأخضر الإشبيليّ .
كان مقدّماً في العربيّة . توفي بأشبيلية ليلة الخميس التاسع عشر من شهر رجب ٥١٤ هـ . انظر البغية ٢/١٧٤ .

(٢) قطعة من بيت للنابغة ديوانه / ١٦٥ والبيت بتمامه :
مقالةَ أنْ قد قلْت سوف أنالُه وذلك من تلقاء مثلك رائِعُ

فِعْل في بيت قبل البيت الذي هي فيه ،وهو قول النّابغة الذبّياني :

أتــاني أبَيْت اللّعن أنـك لُمْتني وتلك الّتي تَسْتَكُّ منها المسامِعُ
* مقالة أن قد قُلْتَ *

فـ« مقالةً » بدل من فاعل « أتاني » وهو « أنك لمتني » وهي تروي بـالرفـع والنصب. فمن رفع فـظاهرٌ ، ومن نصب بنـاهـا على الفتـح لإضـافتها إلى مبنيّ. وصـار ذلك نـظير قـوله تعـالى : ﴿ لقد تَقَطَّع بَيْنَكُمْ ﴾ [1] و ﴿ مِثْلَ ما أنَّكم تَنْطِقُونَ ﴾ [2] .

وقول الشاعر :

٥٦٧ = * مِثْل ما أثْمر حُمَّاضُ الجَبَلْ [3] *

٥٦٨ = * وإذ مــا مثلهـم بـشــر [4] *

٥٦٩ = * لم يمنع الشّرب منها غير أن نَطقت [5] *

(١) الأنعام /٩٤.

(٢) الذاريات /٢٣.

(٣) صدره :

* فتداعى مَنْخراه بدم *

قال الأزهري : الحُماض : بقلة بريّة تنبت أيام الربيع في مسايل الماء ، ولها ثمرة حمراء ، وهي من ذكور البقل .وأنشد ابن بريّ البيت الشاهد . انظر اللسان « حمض » .

(٤) سبق ذكره رقم ٢٠٧، ٣١٦.

(٥) من شواهد سيبويه ١/٣٦٩ ، وابن الشجري ١/٢٦ ، ٢/٦٤ والخزانة ٢/٤٥ ، ٣/١٤٤ ، ١٥٢ ، والتصريح ١/١٥ واللسان : وقل ، والهمع والدرر رقم ٨٧٠ ونسب لأبي قيس بن الأسلت أو لقيس بن رفاعة أو لرجل من كنانة .

انتهى معنى جـواب شيخنـا وهـو محكى عن أبي الحجّاج الأعلم .

وفي هذا الجواب نظرٌ فإنهم نصّوا على أنه ليس كلّ ما يضاف إلى مبنّي يجوز بناؤه ، وإنما ذلك مخصوصٌ بما كان مبهماً نحو « غير » و « مثل » و « بين » و « دون » و « حين » ، ونحوها وقد ذكرت له ذلك بعد فأذْعَنَ له .

فإن كان ابن الأخضر أراد ذلك ففيه ما ذكرناه ، وإن كان أراد غيره فيفكر في وجهه . انتهى .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم سألني بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال في قول أبي الطّيب المتنبي :

٥٧٠ = وَأُقْسِم لو صَلَحْتَ يَمِيْنَ شَيْءٍ لمـا صَلَح العِبادُ لـه شِمَالا[1] /[٣ / ١٢٨]

(١) انظر ديوانه ٣ /٣٤٨ من قصيدة مطلعها :

بقائِي شاءَ ليس هُمُ ارتحالا وحُسْـنَ الصَّبر زمُّـوا لا الجِمالا

ومعنى الشاهد : أن المتنبي يفضّل ممدوحه على جميع الناس ويقول : إنه لو كان يمين شيء ما صلح الناس كلهم أن يكونوا شمالاً لذلك الشيء ، وفي مثل هذا المعنى يقول أبو النجم :

لـو كـان خلقُ الله جنبـاً واحـداً وكُنْتَ في جنبٍ لكُنْت زائـدا

نباهةً ونائلاً ووالِدا

انظر شرح البرقوقي هامش الديوان

فأعربتهما تمييزين ، ثم ظهر لي بعد ذلك أنهما حالان .

وذاكرت بذلك شيخنا الأستاذ أبا حيّان ، فقال لي : سألني شيخنا بهاء الدين بن النّحاس عن نصبهما ، فقلت له على الحال كقولي : «أصلحَ[1] لك غلاماً وتلميذاً ؟ فقال يظهر لي : أنه تمييز . قلت له : التّمييز الذي على تمام الكلام ، وهذا البيت منه على تقديرك ، لا بُدَّ أن يكون منقولاً من فاعل أو من مفعول على رأى[2]، وهذا لا يصلح[3] فيه ذلك ولا في قولي أصلح لك تلميذاً؟ فقال يصح[4] : أن يقدر : يصلُح لك تِلْمذيّ فقلت له : لفظ التلميذ هو الفاعل أو المفعول ، والتلمذ مصدر ، ولو قدرناه : يصلح لك تلمذي لم يكن معناه معنى : أصلح لك تلمذًا .

قال : وحكى لي الشيخ بهاء الدين أن بعضهم حكى عن المخلص الطّوخي أنه أعربه خبر صلح ، وجعلها من أخوات صار ، وبمعناها .

قلت له : هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه ، فلا نقول به ، انتهى كلام أبي حيّان .

---

(١) في ط : « صلح » بدون ألف في أوّله .

(٢) في ط : « رائي » تحريف .

(٣) في النسخ المخطوطة : «لا يصح » بدون لام .

(٤) في ط : « يصح لك » بزيادة لك ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

في (تذكرة) ابن مكتوم قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبّي في شرحه لمفصل الزّمخشري ، وانتهى فيه إلى قوله :

الوزن الرابع عشر نجده في المصادر في قول الحسن البصريّ : « كأنّك بالدُّنيا لم تَكُن وبالآخرة لم تَزَل » يحتمل الضّمير في « تكن » أن يكون للمخاطب ، وأن يكون للدّنيا ، وكذا الضمير في لم تَزَلْ ، وتقديره على الأول : كأنك لم تَكُن بالدّنيا ،ويكون التّشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال .

ومثله كأن زيداً قائم ، فقد ظهر أن التشبيه لا يفارق « كأن » ، وليس قول من قال :إنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسماً ، وأما إذا كان فعلاً أو ظرفاً أو حرف جرفظنٌّ وتخيُّلٌ ليس بشيء ، لأن ما ذكرنا من التأويل لا يُبْقي إشكالاً ، وَجَرْيُها على حقيقتها أَوْلى ، وتقديره : إن حالك في الدنيا شِبْهُ حالِك زائلاً عنها ، وكأن حالَكَ في الآخرة الكائنة عن حالك في الدنيا بحالة لم تَزَلْ في الآخرة . والأوّل أولى .

فإذا كان الضّمير للمخاطب يكون « بالدنيا » ظَرْفاً ، وكان تامة وهي خبر كأنّ .

وإذا جعلت الضّمير في تكن للدنيا ، فيحتمل أن يكون

« بالدنيا » الخبر « ولم يكن » في موضع نصب على الحال من الدنيا ، أو على أنه صفة لمحذوف إذا لم يجوّز أن تقع الماضيةُ حالاً بجعلها صفة ، تقديره : دنيا لم تكن / ونصب دنيا على الحال ، وإمّا على تقدير واو الحال ، وكذا لم تزل . [١٢٩/٣]

فإن قيل : إن بالدنيا لا يتّم به الكلام والحال فضلة .

فالجواب : أن من الفضلات ما لا يتّم الكلام إلاّ به كقوله تعالى : ﴿ فما لَهُم عن التَّذْكِرة مُعْرِضين ﴾[1] فمعرضين حال من الضّمير المخفوض ، ولا يستغنى الكلام عنها ، لأن الاستفهام في المعنى إنما هو عنها .

ومما يبيّن ذلك أيضاً قولهم : ما زلت بزيد حتى فعل ، لا يتم الكلام بقولك بزيد .

ومما يبيّن صحة الحال جواز دخول الواو فتقول : كأنك بالشمس وقد طلعت .

وعلى ذلك يحمل قول الحريري : « كأني بك تنحطّ ، يكون بك الخبر وتنحط » جاء في هذا هو الوجه .

وخرّجه المطرزي في (شرح المقامات) : كأني أبصر بك إلاّ أنه ترك الفعل لدلالة الحال .

---

(١)المدثر / ٤٩ .

وما ذكرته أولى ، لأن فيما ذكره إضمار فعل وزيادة حرف جرّ لا يحتاج إليه فيما ذكرت ، انتهى .

[مسائل من تذكرة ابن مكتوم]

وفي تذكرة ابن مكتوم ، قال ابن جني في تعليقة من تعاليقه : أنشدنا أبو عليّ لمخلد الموصلي يهجو طفيلياً .

٥٧١= لو طُبِخت قْدرٌ على فَرْسَخٍ أوبذُرى (١) ثَغْرٍ بأعلى التنور
وكان يحمي القِدْر كُلّ الورى بكل ماضي الحدّ عَضْبٍ بَتُور
وكُنْت في السِّند لَوافَيْتَها يا عَالِمَ الغيبِ بما في القُدُور

ثم سألنا عن قوله : « يا عالم الغيب بما في القدور » أين موضع السؤال منه؟فرجعنا إليه فقال قوله:«بما في القدور»بدلٌ من الغيب، وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتعدّى إلى مفعول واحد والتقدير : ياعالماً بما في القدور مثل: ياضارِبَ زيدٍ أخا عمرو،تقديره: يا ضارباً أخا عمرٍو ، ولا يكون بما في القدور مفعولاً ثانياً لعالم الذي بمعنى عارف ، لأنك تقول عرفت زيداً فقوله : « بما في القدور » مفعول به ، تقول:علمت زيداً ، وعلمت بزيد .

* * *

وفيها قال ابن جنّي آخر بيت ألقاه أبو علي على أصحابه

---

(١) في ط : « أو يدري تفرقا » وفي بعض النسخ المخطوطة : « أو يدري تعربا » ، وفي هامش ط : « كذا ولعله « أو بذري نيق » . والصواب من نسخة الأزهر .

[١٣٠/٣] قوله . /

٥٧٢= لم يطيقوا أن ينزلوا فنزلنا
وأخو الحرب من أطاق النزولا

ولم يذكر شيئاً ، وقال : سلني عنه في وقت آخر .

قال ابن جنّي : اكتفى بالمسبب عن السّبب ، لأن تقديره : فأطقنا قبولنا .

* * *

وفيها قال ابن جني ـ دخلت على أبي يوماً وبين يديه كانون ، فقال لي كيف تبني من ضرب مثل كانون على رأي من جعله من : الكنّ وعلى رأي من جعله من كون الكانون ، فقلت : إذا أخذته من الكن تقول : ضاروب. وتوقفت في الآخر ، فقال : ضربون لأن كانون على هذا فعلون .

وفيها قال ابن جنّي جرى حديث مَبْرمان عند أبي علي فقال : ذكر مبرمان أنه سأله المبرّد عن قوله :

٥٧٧ = * فغضّ الطّرف *[1]

فقال : إن كنت تلّفظت بها وحدها أوّلا ، فإني أُجوّز فيها الأوجه

(١) قطعة من بين لجرير ديوانه /٦٣ والبيت بتمامه :
فغض الطرف إنك من نُمَير فلا كعبا بلغت ولا كلابا
وانظر اللسان : « غضض » .

الثلاثة مثل: مُدَّ، ومدُّ ومدِّ ، والرّفع على هذا أجود ، ثم دخلت الألف واللام في الاسم الذي يليها ، وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للإتباع .

فإن أوليتها اسماً فيه الألف واللّام قبل أن تحرّك الضاد الثّانية ، فإني أجوّز الكسر، ولا أجوّز الضّم ، لأن التّحريك الآن للسّاكن الثالث وهو لام التعريف ، ولا يصحّ فيه إتباع ، لأن التحريك من الثّالث لا من الثّاني قال : فقال لي المبرد : ما كان عندي أن الآخر يفهم مثل هذا .

* * * *

وفيها قال ابن جنّي : قال أبو علي الفارسي : سألت ابن خالويه بالشّام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرّات وهو كيف تبني من وأي مثل كوكب على قراءة من قرأ : « قَدْ أَفْلَح »[1] بفتح الدّال على تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها ، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك .

وجوابها : أنه في الأصل : « وَوْأَيٌ » نحو : كَوْكب ، فانقلبت الياء الفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار: « وَوْأا » ، ثم خففت الهمزة فألقيت حركتها على الواو السّاكنة / فصار: « ووا » ، واجتمع معك [٣/ ١٣١]

(١) المؤمنون /١ . وهي قراءة : ورش ، وابن ذكوان ، وحفص ، وإدريس . انظر قراءة رقم ٥٦٧٥ من معجم القراءات .

واوان في الأول، فقلبت الأولى همزة فصار أوا ، ثم جمعته بالواو والنون : أويون مثل مُصْطَفيُون في الأصل ، فانقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار أواون ، فاجتمع ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار أَوُوْنَ مثل : مُصْطَفُوْنَ ، ثم أضفته إلى نفسك فقلت : أَوُوْي ، وحذفت النّون لأنها لا تجمع مع الإضافة فاجتمع حرفا علة وسبق أحدهما بالسكون فقلبته ياء وأدغمته ياءً بعدها فصار أوِيّ ، وهو الجواب .

* * *

[أبو عليّ الفارسي يناقش تلاميذه في بعض المسائل]

قال ابن جنّي : أنشد أبو عليّ للمتنبي[1] .

٥٧٣ = مِنْ كُلّ من ضاق الفضاءُ بِجَيْشِه
حتى ثَوَى، فحواه لَحْدٌ ضَيِّقُ[2]

وقال لأصحابه : كم مجروراً في هذا البيت ؟ .

فقال بعض الحاضرين : خمسة ، وقلت أنا : ستّة ، فتعجّبوا

---

(١) في ط فقط : « المتنبي » بدون لام الجرّ تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) من قصيدته المشهورة التي قالها في صباه يمدح بها أبا المنتصر شجاع بن محمد بن أوس . . . الأزدي ، ومطلعها :
أرق على أرَقٍ ومثلي يأرقُ وجوى يزيدُ وعبرَة تترقرق
انظر ديوانه / ٧٥ .

من قولي ، وقالوا قد عرفنا « كل » و « من » و « جيش » و« الهاء » المتصلة به « وثوى » ، فأين الآخر ؟ قلت : الجملة من الفعل والفاعل ، وهي « ضاق الفضاء » ، لأن مَنْ نكرة غير موصولة ،لأن كُلًّا لا يضاف إلاَّ إلى النّكرة التي في معنى الجنس. وضاق الفضاء مجرور الموضع ، لأنه صفة لـ « مَن » قال الشيخ : هو كما قال .

* * *

: قال ابن جنّي سأل بعضهم الشيخ أبا علي عن قولنا : زيد منطلق ، فقال : زيدٌ معرفة ، ومنطلق نكرة ، والمنطلق هو زيد نفسه ، فكيف صار معرفةً ونكرةً في حين واحد؟

فأجاب بأن العين واحدة،والحال مختلفة ، ومعنى هذا أن « منطلق » هو زيد عيناً ، ولكن فيه بيان حال ، وإخبار ما هو مجهول غير زيد ، وهو الانطلاق .

* * *

: قال ابن جنّي : قال لنا أبو عليّ : سقط على فكري البارحة شيء جيّد يدلّ على شدة اتصال تاء التأنيث بالكلمة وهو قولك : دحرجة وبابه .

ووجه الاستدلال من ذلك :أنه قد ثبت أن المشتقّ يجب أن يكون لفظه مخالفاً للفظ المشتقّ منه ، لأنه لو كان مثله ولم يكن مخالفاً له كان إياه ، ولم يكن أحدهما بأن يجعل أصلاً أولى من الآخر ، وقد بيّنت أن

الفعل مشتقٌّ من المصدر ، فيجب أن يكون لفظهما مخالفاً، ولا مخالفة
[١٣٢/٣] بين دحرج الذي هو فعل ماض مشتقّ وبين دحرجة إلّا بالتاء. ولو / جعلتها منفصلةً زال الخلاف بينهما ، فدلّ هذا على شدّة اتصال التاء بها،وللتاء تأثيرٌ في تغيير الكلمة ، ألا ترى أنك تقول : ليس في الكلام مَفْعل نحو مَكْرم ، وتجد هذا المثال مع تاء التأنيث نحو المَقْبَرَة .

قال بعض الحاضرين : مضرب مثل ضَرَب ، فعبس وجهه وقال : أتريد تغييراً أكثر من التحريك والتسكين ؟

* * *

: قال ابن جنّي : سألْنا أبا عليٍّ عن قولنا : « إن لم يفعل » ما العامل في يفعل فقال : « لَمْ » فقلت ، فـ « إنْ » للشّرط ، والمعنى عليه،فما عملها ؟ قال : إنها عاملة في لم يفعل كلّها بمجموعها ، لأن « لم » تنزلت منزلة بعض أجزائه .-

والدّليل على صحة هذا قول سيبويه : زيداً لم أضرب ، وحرف النّفي لا يعمل ما بعده فيما قبله إلّا « إنْ لم » ، تَنزَّلَتْ منزلة بعض الفعل،فعمل كما عمل لو لم يكن معه «لم»، ولا خلاف ولا إشكال في جواز : « إنْ لم يفعل » ، والجازم لا يدخل على الجازم ، كما لا يدخل النّاصب على الناصب ، ولا الجارّ على الجار، إذ الحرف لا يكون وحده معمولاً ، ولا بدّ من هذا التنزيل.ولكن لا علامة لجزم إنْ في اللفظ ، وإنما هو مجزوم الموضع بإنْ .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

٥٧٤= الشَّمسُ طالعةٌ ليست بكاسفة

تَبْكي عليك نُجُومَ اللّيل والقمرا[1]

اختلف الرُّواة في رواية هذا البيت، فرواه البصريّون هكذا، ورواه الكوفيون :

* الشّمس كاسفة ليست بطالعة *

ورواه بعض الرواة :

* تَبْكي عليك نجومُ اللّيل والقمرا *

برفع « نجوم » ونصب « القمر » .

ورواه بعضهم بنصبهما معاً .

وقد اختلف أصحاب المعاني وأهل العلم من الرواة وذوو

---

(١) من قصيدة يرثي بها عمر بن عبد العزيز ، ومطلعها

تَنْعَى النّعاةُ أميرَ المؤمنين لنا يا خَيْر من حجّ بيتِ الله واعْتَمَرا

انظر ديوان جرير / ٢٣٥ .

المعرفة من النّحاة في تفسير وجوه هذه الرّوايات ، وقياسها في العربيّة . فأمّا من روى :

* الشمس طالعة ليست بكاسفة *

فإنه ينصب نجومَ الليل بـ « كاسفة » ويعطف « القمر » عليها و « تبكي » يحتمل أن يكون في موضع رفع على أنه خبر بعد خبر ، ويحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال إمّا من الشمس وإمّا من اسم ليس .

[١٣٣/٣] ونصب « نجومَ الليل » بكاسفةٍ / أشهر الجوابات ، وأعرفها وأقربها مأخذاً .

والمعنى : أن الشمس لم تقو على كسف النّجوم والقمر ، لإظلامها وكُسوفها بسبب هذا المصاب العظيم .

وقيل : نجوم الليل والقمر منصوبان بـ « تبكي » نَصْب الظّرف أي تبكي عليك مدّة نُجوم اللّيل والقمر ، كما قالوا : لا أكلمك سعد العشيرة ، ولا أكلمك مسيرة ابن سعد ، والقارِظَين[1] ، ونحو ذلك .

وهذا الإعراب موافقٌ لرواية الكوفيين .

---

(١) القارظان : هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلاً . والأصل : مدة غَيبة القارظين . انظر الأشموني ، وحاشية الصّبان ١٣٣/٢ .

* الشمس كاسفة ليست بطالعة *

وقيل : إن « نجوم الليل والقمر » منصوبان بتبكي نصب المفعول به ، ومعنى تبكي : تغلب في البكاء فهو من باب المغالب الآتي على فَاعَلْتُه ففعلتُه أفعُلُه بضم العين إلاَّ في باب : وَعَدْتُ ، وَبِعْتُ ، ورميت فإنه يجيء على أفعِلة بكسر العين ، قالوا : وعلى هذا فيحتمل أن يراد بالنّجوم والقمر السادات والأماثل كما قال النابغة :

٥٧٥ = فإنّك شَمْسٌ والملُوكُ كواكِبٌ
إذا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُن كَوْكَبُ[1]

وأمّا من رفع « نجوم الليل » ، ونصب « القمر » ، فإن ذلك من باب المفعول معه نحو : استوى الماءُ والخَشبةَ .

وهذا الإعراب أيضاً موافق رواية الكوفيّين .

وذكر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقيّ في رواية من نصب : نُجوم اللّيل والقمر » أنّ المعنى : تبكي عليك ونجومَ اللّيل والقمرَ ، أي تبكي الشَّمْسَ عليك مع نُجوم اللّيل والقمر ، فحذف الواو وهو يريدها ، وهو أغرب الوجوه المقولة في هذا البيت .

---

(١) من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان بن المنذر ملك الحيرة ويمدحه ومطلعها .
أتاني أبيت اللعن أنّك لُمْتَنِي وتلك التي أهتمّ بها وأنْصَبُ
انظر الديوان / ٥٦ .

وأمّا رواية الكوفيين :

* الشَمْس كاسفةٌ ليست بطالعة *

فإنه استعظم أن تطلع الشّمس ولا تكسف لمثل هذا المصاب العظيم ، كما قالت الخارجيّة :

٥٧٦= أيا شجر الخابور مالك مُورِقاً

كأنك لم تَجْزع على ابن طَرِيفِ [1]

* * * *

(١) الشاهد لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد بن طريف الشيباني ، وكان من رؤساء الخوارج ، قتله يزيد بن مزيد الشّيباني ، بعثه إليه الرشيد في جيش ويعده :

فتى لا يجب الزّاد إلاّ من التّقي

ولا المال إلاّ من قناً وسيوفِ

فقدناه فقدان الربيع وليتنا

فديناه من ساداتنا بألوفِ

من شواهد : المغنى ١/٤٧ ، وانظر حاشية الأمير على المغنى ١/٤٥ ، والهمع والدرر رقم ٤٩٤ .

والخابور : نهر بين رأس عين والفرات من أرض الجزيرة .

* * * *

انتهى بحمد الله تعالى ـ الجزء الخامس

ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ

الجزء السادس ـ وأوله

مسألة من تذكرة ابن مكتوم في قول ابن الطراوة في المقدّمات

فهرس شواهد الجزء الخامس

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
باب الجوازم		
= حتى إذا أسلكوهم في قتائدة		
شلًّا كما شلّت الجمالة الشّردا	٤١٣	٢٥
= فإذا وذلك لا انتهاء لذكره		
والدهر يعقب صالحاً بفسادِ	٤١٤	٢٦
باب جمع التكسير		
= فلولا الشهي والله كنت جديرة		
بأن أترك اللذات في كل مشهد	٤١٥	٢٨
وحق لعمري انه غاية لردّى		
وليس شُهى لذاتنا بمخلّد		
باب المناظرات		
= قد طرقت سلمى بليل هاجعا		
يطوي إليها مهوأنًا واسعا	٤١٦	٣٧
فارقت بالحُلْم ولْعاً والعا		

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فإن من خيرهم وأكرمهم أو خيرهم بتة أبو كرب	٤١٧	٤٢
= لـه متنتـان خـظاتـا كـما		
أكبّ عـلى سـاعـديْـه النِّمِـره	٤١٨	٤٦
= فكان مجـني دون مـن كنـت اتقـى		
ثلاث شخوص كاغبانّ ومعصـر	٤١٩	٤٨
= وإن كلاباً هذه عشرأ بـطن		
وأنت بريء من قبائلها العشر	٤٢٠	٤٩
= فـإن تـبـدلـت بـآدى آدا		
لم يـك ينـآد فـأمسى انـآدا	٤٢١	٥٠
فقد آراني أصل القعادا		
= أبصارهن إلى الشّبان مـائلةٌ		
وقـد أراهنّ عنّي غـير صـدادِ	٤٢٢	٥١
= هجـرتك لا قـلًى مني ولكن		
رأيت بقـاء ودّك في الصـدود		
= كهجـر الحائمـات الوِرْد لمّا		
رأت أن المنيـة في الـورودِ	٤٢٣	٥٩
= تفيض نفوسها ظمأ وتخشى		
حـامـا فهي تنـظر من بعيـد		

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فيها خطوط من سوادٍ وبلق		
كأنه في الجلد توليع البهقْ	٤٢٤	٦٣
= لو أن عصم عما يتين ويذبل		
سمعا حديثك أنزلا الأوعالا	٤٢٥	٦٥
= تذكّرت بشراً والسماكين أيْهما		
عليّ من الغيث استهلت مواطره	٤٢٦	٦٥
= تبسم عن مختلفات ثُعْلٍ		
أكَسّ لا عذب ولا برتْل	٤٢٧	٦٥
= فماحت به غر الثنايا مفلّجًا		
وسما جلاعنه الطلال موشّما	٤٢٨	٦٦
= هم منعوني إذ زيادٌ كأنما		
يرى بي أخلاء بقاع موضّعا	٤٢٩	٦٧
* إلا إنّ جيراني العشية رائح *	٤٣٠	٦٧
أمن آل وَسْنى آخر الليل زائر		
ووادي العوير دونها والسواجرُ	٤٣١	٦٨
= تتابَعْنَ حتىّ لم تكن لي ريبةٌ		
ولم يك عماً خيّروا متعقّب	٤٣٢	٦٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= وأطنابه أرسانُ جُرْدٍ كأنها		
صدور القنا من بادىء ومعقب	٤٣٣	٧٠
= كأن على أعرافه ولجامه		
سنا ضَرمٍ من عرفج يتلّهبُ	٤٣٤	٧٠
= سبوحاً جموحاً وإحضارها		
كمعمعة السّعف الموقد	٤٣٥	٧١
= تكاد أيديها تهاوى في الزّهقْ		
من كفتها شداً كإضرام الحرق	٤٣٦	٧١
= كأنما يستضرمان العَرْفجا		
فوق الجلاذىّ اذا ما أججا	٤٣٧	٧٢
= إذا اجتهدا شدا حسبت عليهما		
عريشا عليه النار فهو محرّق	٤٣٨	٧٣
= كأنه بعدما صدّرن من عرق		
سيدٌ تمطّر جنح الليل مبلولُ	٤٣٩	٧٣
= مطلاً على أعدائه يزجرونه		
بساحتهم زجر المنيح المشهر	٤٤٠	٧٤
= مفدًّى مؤدى باليدين ملعّن		
خليع لجام فائز متمنّح	٤٤١	٧٥

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= بأيديهم مغرومة ومغالق		
بشيرٌ بأرزاق العيال منيحها	٤٤٢	٧٥
= ذَعْرتُ قلائص الثلج تحت ظلاله		
بمثنى الأيادي والمنيح المعقب	٤٤٣	٧٦
= وأصفر من قداح النبع فرع		
له علمان من عقب وضرس	٤٤٤	٧٧
= هي الشفاء لدائي ان ظفرت بها		
وليس منها شفاء الداء مبذول	٤٤٥	٨٥
= وصاحب أبدا حلوا مُزًّا		
بحاجة القوم خفيفاً نزّا	٤٤٦	٨٧
اذا تغشّاه الكرى ابرحزّا		
كأن قطناً تحته أوقزّا		
أو فرشاً محشوة إوزّا		
= فظل لنا يوم لذيذ بنعمة		
فقل في مقيل نحسه متغيب	٤٤٧	٩١
= تأخّرْت استبقى الحياة فلم أجد		
لنفس حياةً مثل ان أتقدما	٤٤٨	٩٥
فلسنا على الأعقاب تدمي كلومنا		
ولكن على أقدامنا تقطر الدما		

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= كأطوم فقدت برغُزها		
أعقبتها الغُبس منها عدما	٤٤٩	٩٧
شغلت ثم أتت ترشفه		
فإذا هي بعظام ودما		
فأفاقت فوقه ترشفه		
وأعيض القلب منه ندما		
= مرحبا بالذي اذا جا جاء الـ خير أو غاب غاب عن كل خير	٤٥٠	٩٨
= سألنا من أباك سراة تَيْم		
فقال أبي تسوّده نزارا	٤٥١	٩٩
= وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها		
نسيفا كأفحوص القطاة المطرّق	٤٥٢	١٠٠
= ويئست مما كان يشعفني		
منها ولا يسليك كاليأس	٤٥٣	١٠١
= قتلوا ابن عفان الخليفة محرما		
ودعا فلم أر مثله مخذولا	٤٥٤	١٠٢
= قتلوا كسرى بليل مُحْرِماً		
فتولى لم يمتع بكفن	٤٥٥	١٠٣

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن		
وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم	٤٥٦	١٠٤
فأنت طلاق والطلاق عـزيمةٌ		
ثلاثاً ومن يخـرُق أعق وأظلم		
= أخذنا بآفاق السّماء عليكُمُ		
لنا قمراها والنجوم الـطوالع	٤٥٧	١٠٧
= وقد عاد عذبُ الماء بحرا فزادني		
على ظمئى أن أبحر المشرب العذبُ	٤٥٨	١١٠
شواهد في مسائل نحوية		
= وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى		
ثلاث الأثافي والرسوم البلاقـع	٤٥٩	١٢٢
= مازال مُذْ عقدت يداه إزاره		
فسمـا فـأدرك خمسـة الأشبار	٤٦٠	١٢٣
= تفقأ فوقه القلع السّـــواري		
وجنّ الخازباز بـه جنونـــــا	٤٦١	١٢٦
= فكان مجنيّ دون من كنت اتقى		
ثلاث شخوص كاعبان ومعصـر	٤٦٢	١٢٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= وإن كلاباً هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر	٤٦٣	١٢٩
= وهم أهلات حول قيس بن عاصم اذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا	٤٦٤	١٣٣
= اشددْ يديك بمن تهوى فما أحد يمضي فيدرك حيٌّ بعده خلفا	٤٦٥	١٣٥
= ألا لا أرى ذا إمة أصبحت به فتتركه الأيام وهي كما هيا	٤٦٦	١٣٥
= فلا زال قبر بين تبنى وجاسم عليه من الوسمى جود ووابل فينبت حوذاناً وعوفاً منورا سأتبعه من خير ما قال قائل	٤٦٧	١٣٦
= يا أمتاه أخصبي العشيه قد صِدْت دقشاً ثم سندريّه	٤٦٨	١٤٨
= اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع	٤٦٩	١٤٩
= أمور لو تدبّرها حليمٌ لهيب أو لحذّر ما استطاعا	٤٧٠	١٤٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= علّقتها عرضاً وعلقت رجلا غيري ، وعلّق أخرى ذلك الرجل	٤٧١	١٥٢
= * ويجمع ذا بينهن الإصارا *	٤٧٢	١٥٦
= المرء يأمل أن يعيش وطول عيش قد يضرُّه	٤٧٣	١٦٣
= ها أناذا آمل الخلود وقد أدرك عقلي ومولدي حُجرا	٤٧٤	١٦٣
= * والعفو عند رسول الله مأمول *	٤٧٥	١٦٤
= * حرموا الذي أملوا *	٤٧٦	١٦٤
= * وما قصدت من أهلها لسوائكا *	٤٧٧	١٦٤
= * يأيها الجاهل ذو التنزى *	٤٧٨	١٦٩
= * والعفو عند رسول الله مأمول *	٤٧٩	١٧١
= * وما قصدت من أهلها لسوائكا *	٤٨٠	١٧٢
= أرض لها شرفٌ سواها مثلها لو كان مثلك في سواها يوجد	٤٨١	١٧٢
= حراجيجُ ما تنفك إلاّ مناخة على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا	٤٨٢	١٧٣

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= إنّ التي ناولتني فردَدْتُهـا		
قتلت قُتلْتَ فهاتها لم تُقْتـل	٤٨٣	١٧٥
كلتاهما حلب العصير فعاطن		
بزجاجة أرخاهما للمفصـل		
= * لنا قمراها والنجوم الطوالع *	٤٨٤	١٧٧
= قامت تبكّيه على قبره		
من لي من بعدك يا عامر	٤٨٥	١٧٧
تركتني في الدار ذا غربة		
قد ذل من ليس له ناصرُ		
= * إذا نُهي السّفيهُ جرى إليه *	٤٨٦	١٧٩
= وأنت التي حببت كُلَّ قصيرةٍ		
إليّ وما تدري بذاك القصائرُ	٤٨٧	١٨٠
عنيت قصيرات الحجال ولم أرد		
قصار الخطا شر النساء البحاترُ		
= لقد شهدت قيس فما كان نصرها		
قتيبة الا عضها بالأباهم	٤٨٨	١٨٣
= وقد علم الأقوام ما كان داؤها		
بثهلان إلّا الخزي ممن يقودها	٤٨٩	١٨٤

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= وإمّـا أن تقولـوا قـد أبينـا		
فـشـرّ مواطـن الحسـب الإباء	٤٩٠	١٨٤
= عـلِقَـتْ لـــــوًا تـكـرره		
إنّ لـــوًا ذاك أعـيـانـا	٤٩١	١٩٢
= ولكن أهلكت لوُ كثيـــراً		
وقبـل اليوم عـالجها قُـــدار	٤٩٢	١٩٢
= يأيها المشتكي عُكلاً وما جَرَمَتْ		
إلى القبائل من قتل وإبـــاَسُ	٤٩٣	٢٠٠
إنا كذلك اذ كانت هَمّرجـــــةً		
نسبي ونقتل حتى يسلم الناس		
= وعينان قال الله كونا فكانت		
فعـولان بـالألباب ما تفعـل الخمـرُ	٤٩٤	٢٠١
= يا ليت أنا ضمنّـا سفينـــةْ		
حتى يعود الوصـل كيّنـــونـه	٤٩٥	٢٠٥
= * إحدى بني الحارث *	٤٩٦	٢١٦
= * إحدى بلىّ *	٤٩٧	٢١٦
= * إحدى ذوي يمن *	٤٩٨	٢١٦
= * ما هذه الصوت *	٤٩٩	٢١٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= * وهي فرعٌ أجمع *	٥٠٠	٢١٩
= * نقول هزيز الرّيح مرّت بأثأب *	٥٠١	٢٢٠
= * تواضعت ∴ سور المدينة . . *	٥٠٢	٢٢٠
= بَرَهْرَهةٌ روقةٌ رخصـــــةٌ		
كخُرعوبة البانـة المنفطـــــرْ	٥٠٣	٢٣١
فتـور القيام قـطيـع الكلام تـفتر عـن ذي غروب خَصِـــر		
= له الويل إن أمس ولا أم هاشـــم		
قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا	٥٠٤	٢٣٢
= أتنفعك الحياة وأم عمـــرو		
قـريب لا تـزور ولا تـــزارُ	٥٠٥	٢٣٢
= كأن لم نحارب يا يثين لو انها		
تـكـشـف غماها وأنت صديـــق	٥٠٦	٢٣٢
= دعـوت الـنـوى ثـم ارتمـيـنـا قـلوبـنـا		
بـأسهم أعـداء وهـن صـديـقُ	٥٠٧	٢٣٣
= أرى رجلا منهم أسيفاً كأنما		
يضم الى كشحيه كفاً مخضبا	٥٠٨	٢٣٥
= وقـائـع في مضـرٍ تسعـــةٌ		
وفي وائل كانت العاشـــره	٥٠٩	٢٣٦

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= يأيها الراكب المزجى مطيّته		
سائل بني أسد ما هذه الصوت	٥١٠	٢٣٧
= يسقون من ورد البريص عليهُم		
بردي يصفق بالرحيق السلسل	٥١١	٢٣٧
= قامت تبكيه على قبره		
من لي من بعدك يا عامر	٥١٢	٢٣٨
تركتني في الحرب ذا غربة		
قد خاب من ليس له ناصر		
= فلو أنك في يوم الرخاء سألتني		
فراقك لم أبخل وأنت صديق	٥١٣	٢٣٨
= مشين كما اهتزت رماحٌ تسفهت		
أعاليها مرّ الرياح النواسم	٥١٤	٢٣٩
= بغى النفوس معيدة نعماؤها		
نقما وإن عميت وطال غرورها	٥١٥	٢٣٩
= فتور القيام قطيع الكلام		
تفتر عن ذي غروب خصر	٥١٦	٢٤١
= إن الخليط أجدوا البين فانجردوا		
وأخلفوك عن الأمر الذي وعدوا	٥١٧	٢٤١

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= * له الويلُ إن أمسى *	٥١٨	٢٤٣
= * اتنفعك الحياة *	٥١٩	٢٤٣
= نعم الرفيق وكنت علق مضنة		
وأرى بنعف بلية الاحجار	٥٢٠	٢٤٨
= فسقاك حين حللت غير فقيدة		
هزج الرواح وديمة لا تقلع	٥٢١	٢٤٩
= فداويته عامين وهي قريبة		
أراها وتدنو لي مراراً وأرشف	٥٢٢	٢٤٩
= آل المهلب جد الله دابرهم		
أمسوا رميما فلا أصل ولا طرف	٥٢٣	٢٥٠
= استغثن بأهل الملح ضاحية		
يركضن قد قلقت عقد الأطانيب	٥٢٤	٢٥٤
= * كما شرقت صدر القناة من الدم *	٥٢٥	٢٥٥
= فمضى وقدمها وكانت عادة		
منه إذا هي عردت إقدامها	٥٢٦	٢٥٥
= لما أتى خبر الزبير تواضعت		
سور المدينة والجبال الخشع	٥٢٧	٢٥٥
= * وقائع في مضر تسعة *	٥٢٨	٢٥٧

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= * من أجلك يا التي يتمت قلبي *	٥٢٩	٢٥٨
= عليهم وقار الحلم من أجل أنني		
به اتغنى باسمها غير معجم	٥٣٠	٢٥٩
= إن القصائد يا أخيطل فاعترف		
قصدت اليك مجرّة الأرسان	٥٣١	٢٥٩
= وأوقد للضيوف النار حتى		
أفوز بهم اذا قصدوا لناري	٥٣٢	٢٥٩
= فجاءت الينا والدّجى مدلهمة		
رغوث شتاء قد تقرب عودها	٥٣٣	٢٥٩
= يسقون من ورد البريص عليهم		
بردى يصفق بالرحيق السلسل	٥٣٤	٢٦٢
= قامت تبكيه على قبره		
من لي من بعدك يا عامر	٥٣٥	٢٦٢
تركتني في الدار ذا غربة		
قد ذل من ليس له ناصر		
= فلو أنك في يوم الرخاء سألتني		
طلاقك لم أبخلْ وأنت صديق	٥٣٦	٢٦٢
= * إنارة العقل مكسوف بطوع هوى *	٥٣٧	٢٦٣

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فتور القيام قطيع الكـــلا م		
تفتر عن ذي غروب خصـــر	٥٣٨	٢٦٦
= يبكي الغريب عليه ليس يعرفـه		
وذو قرابة في الحي مســـرورُ	٥٣٩	٢٦٧
= أرى رجلا منهم أسيفاً كأنما		
يضم الى كشحيه كفاً مخضباً	٥٤٠	٢٦٧
= * كفاني ولم أطلب قليل من المال *	٥٤١	٢٧٤
= كأنهن خوافى أجدل قـــرم		
ولي ليسبقه بالأمعـز الخـرب	٥٤٢	٢٧٧
= قطوب فما يلقاه إلا كأنّـــهُ		
زَوى وجهه أن لاكه فوه حنظل	٥٤٣	٢٧٨
= ولم أمدح لأرضيـه بشعـري		
لئيـما أن يكـون أفـاد مـالا	٥٤٤	٢٧٨
= ألا هـل أتاها عـلى نـأيهـا		
بما فضحت قومهـا غامـــد	٥٤٥	٢٧٩
= ولكنّ نصفا لـو سببت وسبّني		
بنـو عبـد شمس من منـاف وهاشم	٥٤٦	٢٧٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع	٥٤٧	٢٨٠
= ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد	٥٤٨	٢٨٠
= أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً عفواً وعافية في الروح والجسد	٥٤٩	٢٨٠
= اذا كنت ترضيه ويُرْضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب احفظ للعهد	٥٥٠	٢٨١
وألغ أحاديث الوشاة فقلّما يحاول واشٍ غير هجران ذي ودّ		
= وكمتا مدمّاة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب	٥٥١	٢٨١
= قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنًّى غريمها	٥٥٢	٢٨٢
= واذا تنوّر طارق مستطرقٌ نبحت فدلّته عليه كلابي	٥٥٣	٢٨٢
= جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مجمل	٥٥٤	٢٨٢

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= هوينـني وهـويت الغـانيـات إلـــى أن شبت فانصرفت عـنهن آمالـي	٥٥٥	٢٨٣
= يرنو إليّ وأرنو من أصادفه في النـائيات فـأرضيـه ويرضيني	٥٥٦	٢٨٣
= سئلت فـلم تـبخل ولم تـعط طائلاً فسيـان لا حمد لـديك ولا ذم	٥٥٧	٢٨٣
= ولقـد أرى تغني به سيفـانة تصبى الحليم ومثلها أصبـــاه	٥٥٨	٢٨٣
= بعكاظ يعشى النـاظـرين اذا هـــم لمحـوا شعاعـه	٥٥٩	٢٨٤
= عـلمـوني كيـف أبكيـهم اذا خـــفّ القطيـنُ	٥٦٠	٢٨٤
= * ألاك بنوخير وشرٌّ كليهما *	٥٦١	٢٨٧
= وراكضة مـاتـستجن بـجُنّـــة بعير حلال غادرته مُجعفـــلِ	٥٦٢	٢٨٨
= غير مأسـوف على زمـــن ينقضي بـالهم والحـــزن	٥٦٣	٢٨٩
= ليس بالمنكر إنّ برّزت سَبْقا غير مدفوع عن السّبق العِرابُ	٥٦٤	٢٩٤
= * مقالة أن قد قلت *	٥٦٥	٢٩٥

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= * ولا تصحب الأردى فتردى مع الرّدى *	٥٦٦	٢٩٥
= * مثل ما أثمر حمّاض الجبل *	٥٦٧	٢٩٦
= * واذ ما مثلهم بشر *	٥٦٨	٢٩٦
= * لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت *	٥٦٩	٢٩٦
= وأقسم لـو صلحت يمـين شيء لما صلح العباد لـه شمـالا	٥٧٠	٢٩٧
= لو طبخت قـدر عـلى فـرسـخ أو بـذري ثغـرِ بأعـلى التنـور	٥٧١	٣٠١
وكان يحمي القدر كل الـورى بكـل ماضي في الحـدّ غضب بتور		
وكنت في السنـد لـوافيتهـا يا عالم الغيب بما في القـدور		
= لو يطيقـوا أن ينزلـوا فنزلنـا وأخو الحرْب من أطاق النزولا	٥٧٢	٣٠٢
= من كل من ضاق القضاء بجيشه حتى ثـوى فحـواه لحـد ضيق	٥٧٣	٣٠٤
= الـشـمس طـالـعـة لـيـست بـكـاسـفـة تبـكي عـليـك نـجـوم الـليـل والـقـمـرا	٥٧٤	٣٠٧

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فإنك شمس والملوك كواكب		
إذا طلعت لم يبد منهن كوكب	٥٧٥	٣٠٩
= أيا شجر الخابور مالك مورقًا		
كأنك لم تجزع على ابن طريف	٥٧٦	٣١٠